

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم الجغرافيا

جغرافية الصناعة في محافظة نابلس

إعداد

هاني محمد إبراهيم الجمل

إشراف

الدكتور وائل رفعت "محمد علي" عناب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين

2003م

٤٥
٤٥
٤٥

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
ماجستير جغرافيا

جغرافية الصناعة في محافظة نابلس

إعداد

هاني محمد إبراهيم الجمل

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 2003/ 4 /10م وأجيزت.

التوقيع

رئيساً
.....

ممتعناً خارجياً... كلاً من السيدات
.....

ممتعناً داخلياً...
.....

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور وائل عنان

- الدكتور جمال عبد الفتاح

- الدكتور منصور أبو علي

الإهداء

إلى روح والدي الذي زرع فينا الإيمان بالعلم والمثابرة
طريقاً إلى المستقبل.

إلى والديتي التي منحتنا الحب،
وعلمتنا الصدق، والواجب والاحترام.

إلى زوجتي وأبنائي وأختي
العلم الدائم والأمل المتجدد.

إلى كل العيون العالمة بالوطن والدولة والهوية.

الباحث
هاني الجمل
2003م

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين لفضله ونعمائه، والحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة وألهمني الصبر والمثابرة والثقة بالنجاح مقتدياً بالمثل الأعلى والمعلم الأول سيدنا محمد عليه السلام سيد الأولين والآخرين.

لم يكن سهلاً القيام بهذا الجهد وتحقيق هذا العمل في ظل الظروف الصعبة التي نمر بها جميعاً، هذه الظروف والتحديات التي تصنع الأمم والأفراد، وتمدهم بالقوة والعزيمة والاصرار على النجاح وهذا ليس جديداً على شعبنا الفلسطيني الصابر الذي تحدى هذه الظروف واثبت دائماً بأنه شعب محب للحياة امتزج بالحضارات وشارك في صنعها.

ولا تكفي كلمات الشكر والثناء التي أقدمها للدكتور الفاضل وائل عناب الذي لم يبخل علي بالجهد والنصح والإرشاد مما كان له أكبر الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع، فقد غمرني بعلمه وسعة صدره وخبرته الواسعة مواكبا هذه الدراسة بكافة خطواتها، فأليه أقدم شكري وعرفاني بالجميل. كما وأقدم شكري للدكتور أحمد رأفت الذي لم يبخل بوقته أو جهده في النصح والإرشاد من خلال عمله رئيساً لقسم الجغرافيا، كما وأسجل شكري الخاص لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني الذي وفر لي معلومات وفيرة لم يكن هذا العمل ليكتمل دونها، فقد كانت الكتب الصادرة عن هذه المؤسسة العلمية منارات أضاعت أمامي سبل البحث العلمي وساعدتني على تحقيق أهداف هذه الدراسة.

كما وأقدم شكري الخاص أيضاً لمكتبة بلدية نابلس مديراً وموظفين التي كانت عوناً دائماً لطلبة العلم عامة ولما قدموه لي من عون ومساعدة. كما وأقدم شكري لمؤسساتنا الوطنية التي قدمت لي العون والمساعدة ممثلة بوزارة الصناعة، ووزارة العمل، وبلدية نابلس، وغرفة التجارة والصناعة والعاملين في هذه المؤسسات الرائدة.

ولا أنسى أن اعترف بفضل أسرتي ممثلة بزوجتي وأبنائي الذين وفروا لي أجواء العمل المريحة مما ضاعف من مسؤولياتهم ولا أنسى فضل والدتي ورضائها ودعواتها الدائمة لي بالنجاح والتوفيق.

وأخيراً لتسعي صدوركم جميعاً، آملاً أن أكون قد قدمت عملاً نافعاً ومفيداً لمديني الحبيبة ووطني الغالي وجميع الدارسين.

الباحث

هانى الجمل

محتويات الدراسة

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
محتويات الدراسة	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال والصور	و
ملخص الدراسة	ز
الفصل الأول	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
مبدرات الدراسة	6
أسئلة الدراسة	6
الدراسات السابقة	6
منهجية الدراسة وأدواتها	16
مجتمع الدراسة	17
عينة الدراسة	17
صعوبات الدراسة و مشكلاتها	18
الخلفية الجغرافية	19
الخلفية التاريخية و الاجتماعية	23
المفاهيم والمصطلحات	33
الفصل الثاني	
مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس	
أولاً: مقومات الصناعة في محافظة نابلس	36
ثانياً: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس-	50

الفصل الثالث

التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس

64	أولاً: في العهد العثماني
69	ثانياً: زمن الانتداب البريطاني
74	ثالثاً: في العهد الأردني
89	رابعاً: زمن الاحتلال الإسرائيلي
107	خامساً: في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

الفصل الرابع

أنواع الصناعات وبنيتها والمشكلات التي تعاني منها محافظة نابلس

112	أولاً: الإنتاج الصناعي في محافظة نابلس
128	في مدينة نابلس
132	في المخيمات المحيطة بمدينة نابلس
136	في قرى محافظة نابلس
148	ثانياً: بنية الصناعات في محافظة نابلس
189	ثالثاً: المشكلات التي تعاني منها الصناعات في محافظة نابلس

الفصل الخامس

التخطيط الصناعي في محافظة نابلس

173	أولاً: التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية القائمة والمقترحة في المحافظة
182	ثانياً: الآثار الناتجة عن النشاط الصناعي في محافظة نابلس
198	ثالثاً: النمط الصناعي المفضل للصناعات في المحافظة

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

210	النتائج
217	التوصيات
129	المصادر والمراجع
228	الملاحق
242	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول	الرقم
27	محافظات الضفة الغربية ومساحاتها عام 1965م.	1
29	أعداد السكان والمساحة في محافظات الضفة الغربية (1998).	2
32	أسماء المستشفيات وأعداد الأطباء والأسرة في محافظة نابلس.	3
39	نقص المواد الخام.	4
41	الهرم السكاني لمحافظة نابلس لعام 1997.	5
45	المستوى التعليمي للسكان في محافظة نابلس.	6
46	معدل الأجور وعدد ساعات العمل وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل.	7
47	نوع العمل ومعدل الأجور في محافظة نابلس.	8
49	متوسط انفاق الفرد الشهري بالدينار في محافظة نابلس.	9
61	العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس.	10
72	كميات الصابون المنتجة والمصدر منها إلى مصر.	11
79	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م أحجامها وتوزيعها الجغرافي.	12
83	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965م حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي.	13
86	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر.	14
90	السكان الزراعيون والعاملون في الزراعة في محافظة الضفة الغربية عام 1967م.	15
95	النسب المئوية لمساهمة الناتج المحلي الصناعي الصافي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.	16
115	أعداد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة نابلس.	17
116	الحرف والمنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة نابلس.	18
121	رأس المال المستثمر في صناعة الحجر في محافظات شمال الضفة الغربية.	19
135	أنواع الصناعات في مخيمات محافظة نابلس.	20

رقم الصفحة	الجدول	الرقم
141	أنواع الصناعات في قرى محافظة نابلس.	21
145	مدى مساهمة كل من المدينة والقرى والمخيمات في صناعات محافظة نابلس.	22
147	أنواع الصناعات في التجمعات السكانية في محافظة نابلس.	23
149	توزيع المنشآت الصناعية حسب سنة التأسيس.	24
152	توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المناطق الجغرافية لعام 1997م.	25
153	أنواع الصناعات في محافظة نابلس ونسبة مشاركتها في النشاط الصناعي.	26
155	درجة توطن الصناعات في محافظة نابلس.	27
159	مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة نابلس.	28
161	متوسط انتاجية العامل من الإنتاج والقيمة المضافة في النشاط الصناعي في محافظة نابلس.	29
165	توزيع الأجور في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس.	30
167	مساهمة النشاط الصناعي في المبيعات في محافظة نابلس.	31

فهرس الخرائط

رقم الصفحة	الخرائط	الرقم
22	الموقع الجغرافي لمحافظة نابلس.	1
25	محافظات الضفة الغربية ومن ضمنها محافظة نابلس (منطقة الدراسة)	2
142	توزيع المنشآت الصناعية في محافظة نابلس.	3
174	المناطق الصناعية في محافظة نابلس.	4
176	المنطقة الصناعية (زعترة).	5
185	أهم الصناعات المنتجة للمياه العادمة في المنطقة الصناعية الشرقية ووسط المدينة.	6
186	الصناعات المنتجة للمياه العادمة غرب المدينة.	7
192	الصرف الصحي ومحطات تنقية المياه العادمة في محافظة نابلس.	8

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	الهرم السكاني لمحافظة نابلس منتصف العام 1998	43
2	تحديد مواقع الصناعة	51
3	العوامل المؤثرة في تحديد الموقع الصناعي	53
4	الصناعات في مدينة نابلس.	128
5	استخدامات الأرض في مدينة نابلس بعد عام 1970م.	130
6	توزع الصناعات في مدينة نابلس.	131
7	أنواع الصناعات في مخيم عسكر.	133
8	أنواع الصناعات في مخيم بلاطة.	133
9	أنواع الصناعات في مخيم العين.	134
10	أنواع الصناعات في مخيمات محافظة نابلس.	136
11	أنواع الصناعات في قرى محافظة نابلس.	139
12	توزيع الصناعات في محافظة نابلس أنواعها، وأماكن توزيعها.	143
13	أنواع الصناعات في محافظة نابلس حسب مساهمة كل نوع منها.	147
14	الخدمات التي ستزود بها منطقة زعترة الصناعية.	178
15	الاتصالات التي ستزود بها منطقة زعترة الصناعية.	179

فهرس الصور

الرقم	الصور	الصفحة
1	أحدى الطواحين في منطقة رأس العين.	67
2	أحدى الطواحين غرب مدينة نابلس.	67

ملخص الدراسة

تعتبر الصناعة وسيلة تطور الأمم وغايتها، لما لها من دور حيوي محوري قادر على إحداث تغيرات هامة في نقل المجتمعات من حالة العجز والفقير والتخلف الى حالة النماء والكفاية والتطور.

وفلسطين كغيرها من الدول النامية في امس الحاجة للأخذ بأسباب التطور والنهوض بقطاع الصناعة فيها، لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي لابنائها، لذا جاءت هذه الدراسة الجغرافية للصناعات في محافظة نابلس لتلقي بعض الاضاءات على هذا القطاع من مكونات، وبنية، ومقومات، ومشاكل يعاني منها لوضع الحلول المناسبة لها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ستة فصول، تناول الفصل الاول منها مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها، ومبرراتها، وأسئلتها، ومنهجيتها، وادواتها، ثم مجتمع الدراسة، وصعوبات الدراسة ثم الخلفية الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية ثم الدراسات السابقة، والمفاهيم والمصطلحات.

أما الفصل الثاني فتناول مقومات الصناعات، والموقع الصناعي، وعوامل اختياره في محافظة نابلس.

ثم تناول الفصل الثالث التطور التاريخي للصناعات في المحافظة من خلال فترات الحكم العثماني والبريطاني والاردني والاحتلال الاسرائيلي وأخيراً عصر السلطة الوطنية الفلسطينية وبداية رحيل الاحتلال عن الارض الفلسطينية.

أما الفصل الرابع فتناول أنواع الصناعات، والإنتاج الصناعي، وتوزعه الجغرافي، وبنية الصناعات، والمشكلات التي تعاني منها.

أما الفصل الخامس فتناول التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية القائمة والمقترحة والآثار الناتجة عن النشاط الصناعي ثم المستقبل الصناعي للصناعات في المحافظة. أما الفصل السادس والآخر فتناول النتائج، والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بحصر جميع المصانع والمنشآت الصناعية العاملة في محافظة نابلس، ثم اختيار عينة عشوائية طبقية بنسبة 5% موزعة بين ارجاء المحافظة، وقد بلغ حجم العينة 131 منشأة صناعية من اصل 2621 منشأة عاملة.

واعتمد الباحث على استبانة صممت بما يلائم اهداف الدراسة، حيث جمعت عن طريق المقابلة الشخصية، ثم دقت، وعولجت باستخدام برامج ال SPSS في تحليل البيانات. ودلت نتائج هذه الدراسة على توافر معظم مقومات الصناعة، وامكانية تطويرها في منطقة الدراسة عن طريق الاستيراد المباشر لبعض المواد الخام اللازمة، كما دلت النتائج على اهمية الصناعات ومكانتها في محافظة نابلس بالنسبة للمحافظات الفلسطينية، حيث احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في معظم الصناعات بعد محافظة غزة، بالاضافة الى احتلالها المركز الاول في صناعات كثيرة على مستوى محافظات الضفة الغربية ومن ذلك:

1. بالنسبة لاعداد المنشآت الصناعية تمثل محافظة نابلس 18.1% من المنشآت العاملة في المحافظات الفلسطينية، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة غزة، اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها محافظة الخليل وتليها محافظات رام الله، وطولكرم، وجنين، وبيت لحم، وقلقيلية وأخيراً اريحا.
2. اما بالنسبة لاعداد لعاملين في الصناعة فقد احتلت نسبة 16.1% من مجمل العاملين فيها، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة غزة أيضاً، واحتلت محافظة الخليل المرتبة الثالثة، تلتها محافظات رام الله وطولكرم وهكذا بنفس الترتيب السابق.
3. اشارت نتائج الدراسة أيضاً الى الإيرادات الناتجة عن قطاع الصناعة في المحافظة، والتي تشكل نسبة 17.2% من الاجمالي العام للمبيعات في النشاط الصناعي في الاراضي الفلسطينية، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة غزة، والمرتبة الثالثة محافظة الخليل، تليها في ذلك محافظات رام الله، وطولكرم، وجنين، وبيت لحم، وقلقيلية، وأخيراً محافظة اريحا.
4. تمثل الصناعات التحويلية في محافظة نابلس نسبة 16.8% من الصناعات التحويلية في المحافظات الفلسطينية وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد محافظة الخليل، بينما تراجعت محافظة غزة الى المرتبة الثالثة، وانخفضت النسب التي تمثلها المحافظات الاخرى بصورة حادة وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الآتية:
 - أ. ضرورة الاسراع في تطبيق التنظيم الصناعي الذي تقوم به بلدية نابلس بالتنسيق مع وزارة الصناعة.

ب. ضرورة تعديل الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل بحيث تعطي حرية اكبر لاقامة علاقات اقتصادية مع الدول العربية والاسلامية.

ج. معالجة اثار التلوث الصناعي، والاسراع بانشاء محطات تنقية المياه العادمة المقترحة، والتي انتهت بلدية نابلس من وضع المخططات النهائية لها، والتي تاخر انشاؤها بسبب اندلاع انتفاضة الاقصى.

الفصل الأول

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- مبررات الدراسة
- أسئلة الدراسة
- الدراسات السابقة
- منهجية الدراسة وأدواتها
- مجتمع الدراسة
- صعوبات الدراسة ومشكلاتها
- الخلفية الجغرافية
- الخلفية التاريخية والاجتماعية
- المفاهيم والمصطلحات

الفصل الأول

المقدمة

ادى ظهور الصناعة وتطورها في الدول الصناعية الى تسارع حدة التحضر فيها باشكاله المختلفة كما ادى تطور الصناعة في تلك الدول الى احداث تغييرات جذرية في نواحي الحياة المختلفة للسكان، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ونمو قطاع الخدمات بفروعه المختلفة، ليصبح من اهم القطاعات الاقتصادية في تلك الدول.

لذا يمكن القول: ان الصناعة تمثل حجر الزاوية في بناء القوة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية للأمم⁽¹⁾. والمحرك الرئيسي للتنمية الشاملة، لذا تحذو الدول النامية حذو الدول المتقدمة لان دراسة التاريخ الاقتصادي لدول العالم يشير بوضوح الى قطاع الصناعة ودوره الحاسم في جعل هذه الدول تتجاوز مشاكلها المختلفة، وتصل الى مراتب عالية في التقدم والازدهار في مختلف اوضاعها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية.

ولعل المشاكل الهائلة والمتراكمة التي تعاني منها الدول النامية في الوقت الحاضر من زيادة سكانية مضطردة، وبطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ومشاكل تعليمية، وصحية، وبيئية دفعت هذه الدول الى التفكير في عملية التصنيع كحل ناجح وشاف للتخلص من هذه المشكلات.

ومما استرعى اهتمام الباحث في هذا الموضوع الضفة الغربية وقطاع غزة كجزء من هذا العالم، تسوده الكثير من المشاكل الانفة الذكر بسبب خضوعه لفترات طويلة من انواع الاستعمار المختلفة وكان اخرها الاحتلال الاسرائيلي مما افقده المقومات الرئيسية للصناعات الحديثة من خلال ممارسات الاحتلال اليومية، والسياسات الاقتصادية، الصناعية المدروسة، مما نتج عنه اثار مدمرة منها انتقال راس المال الفلسطيني الى الخارج، واتجاه العمالة الفلسطينية الى سوق العمل الاسرائيلي، او الهجرة الى الدول العربية المجاورة.

(1) حسن عبد القادر، مدخل الى جغرافية الصناعة، الطبعة الاولى، 1985، ص17.

ومما لفت نظر الباحث قلة الدراسات والمعلومات المتوفرة عن موضوع جغرافية الصناعة في محافظة نابلس بشكل خاص والضفة الغربية بشكل عام. ومنذ حزيران عام 1967م أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق مستهدفة من قبل حكومة الاحتلال الاسرائيلي التي حاولت بكل الوسائل والامكانيات المتاحة فرض القيود والاجراءات بهدف الحاق مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بالكيان الاسرائيلي، وضم هذه المناطق، وذلك استمراراً للسياسة الاسرائيلية المعلنة في هدم اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي دراسة جغرافية الصناعة في محافظة نابلس سيتطرق الباحث إلى العديد من الجوانب الهامة على سبيل المثال لا الحصر، دراسة واقع الصناعة في محافظة نابلس، والتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية على السكان في المحافظة، وسيقوم الباحث بتغطية بعض الجوانب من وجهة نظر اقتصادية وجغرافية.

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول، تتناول الفصل الاول المقدمة، والمفاهيم والمصطلحات، ومشكلة الدراسة، واهميتها، واهدافها، ومبرراتها، ثم اسئلة الدراسة، ومنهجية الدراسة، وادواتها، ثم مجتمع الدراسة، والمشاكل التي واجهت الدراسة الميدانية، ثم الخلفية الجغرافية، والتاريخية، والاجتماعية، وأخيراً الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فتناول مقومات الصناعة، والموقع الصناعي، وعوامل اختياره، وتناول الفصل الثالث التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس مبيناً المراحل التاريخية التي مرت بها الصناعات في المحافظة حيث تم استعراض الصناعة زمن العثمانيين كمرحلة اولى، ثم الصناعة زمن الانتداب البريطاني كمرحلة ثانية، ثم الصناعة في العهد الاردني كمرحلة ثالثة، ثم الصناعات زمن الاحتلال الاسرائيلي كمرحلة رابعة، ثم الصناعات في عصر السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً.

اما الفصل الرابع فقد تم تناول انواع الصناعات، والانتاج الصناعي، وتوزعها الجغرافي في المحافظة، ثم خصائص المؤسسات الصناعية في محافظة نابلس، ثم

المشكلات التي تعاني منها الصناعات المحلية في المحافظة وتشمل (المواد الخام، الاسواق، المنافسة، الضرائب، التنظيم الصناعي).

اما الفصل الخامس فقد احتوى على التخطيط الصناعي، والمناطق الصناعية القائمة، والمقترحة في المحافظة، ثم الاثار الناتجة عن النشاط الصناعي في المحافظة، ثم المستقبل الصناعي للصناعات في المحافظة.

اما الفصل السادس فقد احتوى على النتائج والتوصيات، ثم المراجع العربية والاجنبية، ثم الملحقات.

1-2- مشكلة الدراسة

محافظة نابلس غنية بريفها، ونشاطها الصناعي القديم المتجدد والمتنوع في نفس الوقت، هذه المحافظة تغيرت مساحتها مرات عديدة باختلاف فترات الحكم التي تبعت لها منذ العهد العثماني، ومروراً بالانتداب البريطاني، ثم الانضمام للمملكة الاردنية الهاشمية، ثم الاحتلال الاسرائيلي، ثم عصر السلطة الوطنية الفلسطينية، وحسب التقسيم الاداري الذي احدثته السلطة الوطنية عام 1994م بلغت مساحة محافظة نابلس 848 كم²، وهذه المساحة جديرة بالدراسة بسبب الصناعات القائمة فيها، والتي تشكل قطاعاً هاماً من قطاعات النشاط الاقتصادي، هذا القطاع الذي بدأ ونما بجهود ذاتية دون دعم او تخطيط منظم مر بفترات تاريخية، واحداث سياسية مختلفة بميزاتها ومؤثراتها.

وتتلخص مشكلة الدراسة بوجود نقص في دراسة هذا الفرع من فروع الجغرافية الاقتصادية والذي تشكل فيه جغرافية الصناعة العمود الفقري لهذا الفرع من الجغرافية على مستوى فلسطين عامة، ومحافظة نابلس بشكل خاص، لذا ستعالج هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات عن واقع الصناعة في المحافظة، وابرار خصائصها، مما سيوفر للمستثمرين من القطاعين العام والخاص الذين يرغبون في اقامة المنشآت الصناعية معلومات واضحة ودقيقة عن واقع الصناعة في محافظة نابلس.

1-3- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كونها:

1. انها الدراسة الاولى المتخصصة في جغرافية الصناعة في محافظة نابلس، اذ تعد هذه الدراسة من اهم الموضوعات التي تعالجها الجغرافية الاقتصادية بصورة عامة والجغرافية الصناعية بصورة خاصة.
2. تساهم هذه الدراسة في لقاء الضوء على المقومات الطبيعية والبشرية للصناعة، ومدى استجابة كل منها، ودعمها للصناعة.
3. توفر هذه الدراسة قاعدة من البيانات والمعلومات عن واقع الصناعة، والمشاكل التي تعاني منها، وذلك لوضع خطط تنموية تعمل على تطوير القطاع الصناعي في المحافظة.
4. تلقي هذه الدراسة الضوء على أهمية المحافظة من الناحية الصناعية،

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1. دراسة واقع الصناعة في محافظة نابلس من حيث تطورها، ومساهمتها في التوظيف، والانتاج والقيمة المضافة.
2. دراسة الخصائص الديموغرافية، والاقتصادية، والتركيب التعليمي للعمالة.
3. دراسة المشاكل التي تعاني منها الصناعة في محافظة نابلس.
4. دراسة اثر موقع المحافظة من الناحية الجغرافية في توطن العديد من الصناعات فيها.
5. دراسة التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس.
6. دراسة انواع المنشآت الصناعية في محافظة نابلس.
7. دراسة الانتاج الصناعي، ومدى مساهمته في الناتج المحلي للمحافظة.
8. دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على الصناعات في محافظة نابلس من خلال الاجراءات والممارسات ضد الصناعة واربابها في محافظة نابلس.

مبررات الدراسة:

1. تعتبر هذه الدراسة الاولى من الناحية الميدانية التي تتناول بنية القطاع الصناعي في المحافظة.
2. يمكن الاستفادة من منطقة الدراسة في توظيف الايدي العاملة، نظراً لكبر حجم الظهير السكاني من خلال تطوير البنية الصناعية فيها.

اسئلة الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الاجابة عن الاسئلة الآتية:

1. ما هي العوامل التي ساعدت على قيام الصناعة؟ او التي عملت على تطويرها؟
2. ما مدى مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف والانتاج والقيمة المضافة والتجارة؟
3. ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في المحافظة؟
4. ما هي المقومات الصناعية المتاحة في محافظة نابلس؟
5. ما اثر الاحتلال الاسرائيلي على القطاع الصناعي في محافظة نابلس؟
6. ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد موضع المنشأة الصناعية في محافظة نابلس؟

الدراسات السابقة:

تعتبر جغرافية الصناعة من الفروع الحديثة نسبياً لعلم الجغرافيا، فقد تم تناول موضوع الصناعة من وجهة نظر اقتصادية غالباً، وقد لخص الباحث بعضاً من الدراسات التي تناولت الجغرافية الصناعية في دول مجاورة كالأردن، وكذلك في فلسطين، لتكون اطاراً نظرياً للدراسة، وهي كما يلي:

أولاً: دراسة حول عمال الأراضي المحتلة العاملين في إسرائيل بين السياسي والاقتصادي، ومنشور في مجلة اللجنة الملكية لشؤون القدس بقلم وجيه الشيخ، حيث أظهرت هذه الدراسة أن نسبة العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة العاملين في الصناعة لا تتجاوز 5% من مجموع العاملين في الصناعات المتطورة، والتي تتطلب تأهيلاً عالياً للتكيف مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة. كما أظهرت هذه الدراسة أن ما يقارب 35% من مجموع عمال الضفة الغربية يعملون

في إسرائيل وأن نسبة الدخل العمل لا تتعدى 16-18% فقط من مجموع دخل الضفة الغربية.

ثانياً: في دراسة لقطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنشورة في صامد الاقتصادي وفي العدد 72 - نيسان - أيار - حزيران 88 ص 19 - ص 142، حيث تناولت الدراسة أوضاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967، ومدى تأثير الاحتلال الصهيوني على قطاع الصناعة، أظهرت الدراسة بعض النتائج من أهمها التالية:

أ. تأثرت الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة بسياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه الصناعات الى درجة كبيرة، انعكست في مستويات النمو الصناعي والتطوير بكافة جوانبه خاصة في الناحية التكنولوجية

ب. انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في مجمل الناتج المحلي بسبب سياسة الاحتلال في هدم البنية الأساسية لقطاع الصناعة، ومقاومته لقيام أية صناعة منافسة للصناعة الإسرائيلية.

ج. يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

د. يعمل في قطاع الصناعة 16,6% من عمال الضفة الغربية

هـ. تلقي الدراسة الضوء على أهم الفروع الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمشاكل التي يعاني منها كل فرع صناعي فيها.

ثالثاً: في دراسة حول صناعة النسيج والملابس الجاهزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمنشورة في صامد الاقتصادي العدد 22 (نيسان - حزيران - 1988) تظهر هذه الدراسة ما يلي:

أ. تحتل مدينة نابلس مركز الصدارة في وجود مثل هذه الصناعة، أي بما نسبته 35% من المجموع الكلي لمؤسسات صناعة النسيج والملابس الجاهزة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. تحتل مدينة نابلس مركز الصدارة من حيث تنوع الأصناف المنتجة من الملابس والمنسوجات وكمياتها.

ج. تعتبر مدينة نابلس أولى المحافظات في الضفة الغربية من حيث عدد مشاغل الخياطة فيها.

رابعاً: في دراسة الأوضاع الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة للدكتور عبد الفتاح أبو الشكر، والمنشورة في صامد الاقتصادي في العدد 73 من صفحة 15 - 30 تبين هذه الدراسة أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يشهد أي تطور نوعياً أو جوهري خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لها، إذ نلاحظ استمرار الطابع الحرفي والعائلي التي يتميز بها غالبية القطاع الصناعي، وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أ. تتميز المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية بصغر الحجم.
- ب. انخفاض عدد المؤسسات الصناعية المنافسة للصناعات الإسرائيلية.
- ج. ازدهار وزيادة عدد المؤسسات الصناعية المكمل للصناعات الإسرائيلية والتي تعمل بموجب العقود الوسيطة (Subcontracting) لحساب المصانع والوكلاء الإسرائيليين.
- د. تراجع معدل الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة من 1980 - 1985م.
- هـ. تقهقر دور القطاع الصناعي في البناء الاقتصادي للأراضي الفلسطينية.
- و. تذبذب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية.
- ز. تعرضت الدراسة إلى بعض المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة مثل المنافسة الإسرائيلية، وفقدان السوق الخارجية، والقيود والإجراءات الإسرائيلية، وضعف البنية التحتية وتدميرها.

خامساً: في دراسة أعدها طاهر حيدر حردان، وهي استكمال لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد في الجامعة الأردنية عام 1982 وهي بعنوان (الصناعة ومستقبل تطورها في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين) توصل الباحث إلى ما يلي:

- أ. في فترة ما قبل عام 1967 كان حجم الفعاليات الصناعية محدوداً في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ب. في فترة ما بعد الاحتلال تعرض القطاع الصناعي إلى سلسلة من السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي عملت على الحد من نموه وتطوره.

- ج. استنزاف العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال العمل داخل إسرائيل والهجرة إلى الخارج.
- د. يغلب على الصناعات القائمة الطابع الحرفي والصناعات التحويلية.
- هـ. سجلت الدراسة تراجعاً ملحوظاً لقطاع الصناعة في فترة ما بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967.

سادساً: دراسة بكر أبو كشك وهي بعنوان "الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة" حيث توصل أبو كشك إلى عدة أمور أهمها ما يلي:

أ. ضعف نمو القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة

ب. يعتمد النمو الصناعي على المبادرة الفردية مما يؤدي إلى تعرض المؤسسات الصناعية إلى خسارة كبيرة

سابعاً: دراسة للباحثة صبرية علي محمد طه وهي بعنوان "الصناعة في قطاع غزة المحتل" عام 1993 حيث خلصت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

أ. لم تكن هناك صناعات تذكر في قطاع غزة قبل العام 1948، وتعتبر الصناعات التحويلية حديثة العهد.

ب. تعود بداية التصنيع في قطاع غزة إلى ما بعد عام 1960م.

ج. تمثل الملكية الفردية للمنشآت الصناعية أكثر أشكال الملكية شيوعاً

ثامناً: دراسة للدكتور محمد أبو الرب وهي بعنوان "صناعة الأدوات الزراعية في فلسطين" وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أ. الرأسمال الفلسطيني قادر على تطوير نفسه والنهوض بالصناعات الوطنية إلى المستوى العالي.

- ب. ضيق الأسواق المحلية والإسرائيلية من أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع
- ج. صناعة الأدوات الزراعية الحديثة قادرة على منافسة الصناعات الأوروبية

وهناك دراسات تعرضت لموضوع الصناعة من وجهة نظر جغرافية، وكان ذلك في الأردن، وتعرض لبعض منها:

- أولاً: دراسة للباحث محمود فرحان خالد مسعد وهي بعنوان "الصناعة في منخفض البقعة" عام 1992 وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:
- أ. هناك عدة عوامل أثرت على الصناعة في منخفض البقعة كان أولها الموضع، وتوافر المواصلات، وقرب السكن من المصنع.
 - ب. واجهت الصناعة في منخفض البقعة عدة مشكلات أدت إلى وجود طاقات عاطلة بلغت نسبتها 31% من الطاقة الممكنة، وتمثلت أهم المشكلات في ضيق السوق الأردنية، وصعوبة استيراد المواد الأولية والوسيطة وارتفاع أسعارهما، والمنافسة الأجنبية والمحلية، وصعوبة التسويق الخارجي.
 - ج. تعاني الصناعة من ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين فروعها المختلفة، وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى.
 - د. انخفاض أجور العاملين في الصناعة.
 - هـ. اعتمدت الصناعة على التمويل المحلي بالدرجة الأولى.

- ثانياً: دراسة في جغرافية الصناعة للدكتور نسيم برهم، وهي بعنوان "تصنيع مدينة العقبة" حيث توصل الدكتور برهم الى ما يلي:
- أ. تتميز الصناعات في العقبة بصغر الحجم.
 - ب. تلبى الصناعات في العقبة الحاجات الأساسية للسكان.
 - ج. الصناعات في مدينة العقبة حديثة العهد.
 - د. معظم أرباب الصناعة من المهاجرين إلى الأردن.
 - هـ. انخفاض المستوى التعليمي لأرباب الصناعات، حيث يتعلم هؤلاء مهنتهم من خلال الممارسة لها، ويتميزون بمتوسط عمر منخفض.
 - و. تعاني الصناعة في العقبة من مشكلات كثيرة أهمها الموقع، وصغر حجم السوق، وطبيعة التنظيم، وضعف الخدمات.

كما ظهرت دراسات في فلسطين تعرضت لموضوع الصناعة من وجهة نظر جغرافية ونتعرض لبعض منها:

- أولاً: دراسة للدكتور وائل رفعت محمد علي عناب وهي بعنوان "الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن عام 1979، وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

أ. تميزت الصناعة في الضفة الغربية بعدم التوازن والانسجام في توزيعها بين المناطق المختلفة، حيث تكاد تنحصر هذه الصناعات في مدينتي القدس ونابلس، وبدرجة أقل بكثير من الخليل.

ب. أدى التركيز الصناعي في الضفة الغربية وانحصاره في مدن القدس ونابلس والخليل إلى آثار هامة منها:

ظواهر اقتصادية: كاختلاف المستوى المادي لسكانها، واختلاف درجة تطور العلاقات الإنتاجية والقوى المنتجة

ظواهر اجتماعية: وتمثلت في تخلف الأوضاع العامة في ريف الضفة الغربية وفي كثير من مدنها بما فيها مدينة الخليل، وكذلك بروز ظاهرة الهجرة من المناطق المختلفة وخاصة من الريف إلى المدن الكبيرة، مما نجم عنه مشاكل كثيرة داخلها، كزيادة حجم البطالة، وحدة أزمة السكن، وارتفاع الإيجارات، أما الريف فقد خسر كثيرا من القوى المنتجة فيه، مما أدى إلى عرقلة استثمار الموارد المتاحة فيه بشكل أفضل.

ج. إعادة النظر في واقع التركيز الصناعي في المدن الكبيرة، وخاصة مدينتي القدس ونابلس، والعمل على توزيع المشاريع الصناعية الجديدة على أنحاء الضفة الغربية، وتغيير علاقات التناسب في التوزيع الجغرافي للصناعات، على أساس الاستثمار الفعال لمواردها الطبيعية والبشرية، من أجل ضمان التشغيل للمواطنين العاطلين عن العمل في المدن الصغيرة والمتوسطة، وحتى يمكن تحقيق التوازن في توزيع أعداد السكان التي يمكن أن تعود إلى الضفة الغربية مع إقامة الدولة الفلسطينية المنتظرة، ولوضع حد لمشكلة الهجرة الداخلية والخارجية، والتغلب على آثارها، وتمهيد الطريق للتخفيف من حد الفروق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية القائمة بين المدينة والريف في الضفة الغربية.

د. ان استمرار تنفيذ السياسة الصناعية للاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية سيؤدي الى تدهور الانتاج الصناعي فيها والى استمرار خسارة هذه الصناعات للسوق المحلية، وارتباط المزيد من هذه الصناعات المحلية بالصناعات الاسرائيلية.

هـ. كان لتطور الطاقة الشرائية باتجاه شراء البضائع والسلع الاسرائيلية التي أغرقت أسواق الضفة الغربية وانفاق الأجور التي يحصل عليها عمال الضفة الغربية المشتغلون في اسرائيل وكذلك الجزء الأكبر من التحويلات الخارجية بدل من الاستثمار، دور كبير في عدم تطوير الطاقة الإنتاجية الصناعية في الضفة الغربية، وفي عدم كفاية مدخراتهم

لاقامة مجموعة من المشاريع الانتاجية تكون قادرة على مجابهة الصناعات الاسرائيلية واستيعاب الأيدي العاملة فيها.

و. تسعى السلطات الاسرائيلية للحفاظ على التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي بينها وبين الضفة الغربية

ثانيا: دراسة للباحث مصطفى عثمان مصطفى غانم وهي بعنوان "الصناعة في محافظة جنين" عام 1997 وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

أ. الصناعة في محافظة جنين حديثة العهد، كانت حتى بداية السبعينات ورشات صناعية كالمحادر والمناجر تعمل على تلبية حاجات المجتمع الاستهلاكية.

ب. من حيث موضع هذه الصناعات لا يوجد تخطيط مسبق، أو تجمعات صناعية، فالمنشآت موزعة عشوائيا بين الأحياء وفي دور السكن، أما موضع المنشآت الصناعية في مدينة جنين فتوجد في المنطقة الصناعية.

ج. من أهم الأسباب التي أثرت على المستثمرين في القطاع الصناعي في تحديد موقع المنشأة الصناعية هي وجود تجمع صناعي، وملكية الأرض، والقرب من السوق.

د. يفتقر القطاع الصناعي في محافظة جنين الى الروابط الأمامية والخلفية بسبب طبيعة الصناعات ذات الصفة الاستهلاكية، وفقر المحافظة بالمواد الخام الأولية والوسيلة.

هـ. أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تأسيس مناطق صناعية ناجحة في المحافظة

ثالثا: دراسة محمد محمود نصر وهي بعنوان " فرص وامكانيات التصنيع في فلسطين" عام 1997، حيث خلصت الدراسة الى ما يلي:

أ. ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي 8% مقابل 30% للقطاع الزراعي، وكذلك ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف، اذ يسهم حوالي 15% من اجمالي القوى العاملة في فلسطين مقابل 26% للقطاع الزراعي.

ب. تتركز المنشآت الصناعية والعمالة الصناعية في صناعة المنتوجات الغذائية والمشروبات، وصناعة المنتجات المعدنية، وصناعة الملابس والمنسوجات.

ج. تتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصفة عامة بأنها صغيرة الحجم، حيث لا يتجاوز متوسط حجم العمالة في المنشأة الواحدة خمسة أشخاص.

د. ان معظم هذه المنشآت عبارة عن ورش حرفية ومحلات صغيرة الحجم، يعمل فيها أصحابها وأفراد عائلاتهم بالإضافة الى عامل أو عاملين بالأجرة.

هـ. أما من حيث الشكل القانوني فان معظم هذه المنشآت عبارة عن مشاريع فردية، أما الشركات المساهمة العامة فتتمثل نسبة ضئيلة من مجموع عدد المؤسسات.

و. يتواجد حوالي ثلث المنشآت والعمالة الصناعية في قطاع غزة، والباقي في الضفة الغربية، ويذكر معظم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس والخليل ورام الله.

ز. ضعف الصادرات والواردات الصناعية، فهي تعتمد بشكل كبير على اسرائيل ضمن ترتيبات التعاقد من الباطن، وتتركز الصادرات في صناعة الملابس والمنسوجات، والأحذية، والأثاث، وبعض المنتجات الغذائية

رابعاً: الدراسة التي قام بها عدنان سماره وهي بعنوان "القطاع الصناعي في فلسطين - المعوقات والامكانيات - عام 1997، حيث خلصت الدراسة الى ما يلي:

أ. قلة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي والبالغة نحو 8% وهي نسبة متدنية، اذا ما قورنت في الأردن والبالغة نحو 27%.

ب. تدني مساهمة التشغيل في القطاع الصناعي والبالغة نحو 16% من مجموع عدد العاملين.

ج. تتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصفة عامة بأنها صغيرة الحجم، اذ أن أكثر من 90% من المصانع يعمل بها أقل من 8 عمال، بالإضافة الى أنها عبارة عن ورش حرفية، ومحلات صغيرة ذات طابع عائلي.

د. معظم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية، هي منشآت للمواد الغذائية والمشروبات والملابس.

هـ. ضعف حجم الاستثمار الصناعي في الضفة الغربية، حيث بلغت عام 1995 نحو 117 مليون دولار، في حين كانت قيمته نحو 157 مليون دولار في عام 1993.

- و. اعتماد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية بدرجة أساسية على المواد الخام المستوردة من إسرائيل، إذ تبلغ نسبة المواد الخام المستوردة من إسرائيل نحو 85%، وهذا ينعكس سلباً على واقع الصناعة مثل تحكم إسرائيل في المواد الخام، والعمل على رفع أسعارها والتأخير المستمر في إيصالها للمصانع المحلية.
- ز. تعاني المنشآت الصناعية من مشاكل تتعلق بالتسويق نتيجة صغر حجم السوق المحلية، وتدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، والمنافسة غير العادلة بين منتجات الصناعة المحلية، والصناعات الإسرائيلية.
- ح. التشتت العشوائي للمنشآت الصناعية وانتشارها بين الأحياء السكنية والتجارية نتيجة قلة المناطق الصناعية المخصصة لاستيعاب المنشآت الصناعية.
- ط. ضعف البنية التحتية في الضفة الغربية كالماء والكهرباء والمجاري التي تعتبر ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.
- ي. اعتماد 90% من المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي نتيجة غياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة.

- خامساً: دراسة للباحث عصام محمد أحمد الشئلة وهي بعنوان "المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية" عام 1999، وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:
- أ. ان صناعة الحجر في الضفة الغربية هي من الصناعات القديمة جداً، حيث بدأت بوسائل بدائية منذ 3000 ق.م
- ب. ارتفاع حجم الاستثمارات الرأسمالية في قطاع صناعة الحجر، وقد احتلت محافظة نابلس وجنين المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات.
- ج. ارتفاع اجور العاملين في هذا القطاع مقارنة بمتيها في القطاعات الاقتصادية الأخرى
- د. قلة نسبة الاناث العاملات في هذه الصناعة، حيث بلغت 10% من مجموع العاملين، واقتصر عملهن على الأعمال المكتبية فقط.
- هـ. لا يزال للاحتلال الإسرائيلي أثر واضح على هذه الصناعة، بالرغم من قدوم السلطة الوطنية.
- و. لصناعة الحجر آثار سلبية على البيئة، وذلك لاضرارها بعناصر البيئة الطبيعية والبشرية على حد سواء.

سادسا: دراسة للباحث اياد أحمد فياض عبدالهادي وهي بعنوان " محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم" عام 1999 وقد خلصت الدراسة الى ما يلي:

أ. التشتت العشوائي للمنشآت الصناعية، حيث تتوزع بين الأحياء السكنية أو خارج البلدة، وداخل المناطق الصناعية.

ب. تعتبر الصناعة في محافظة طولكرم حديثة العهد، وشهدت نمواً صناعياً واسعاً في فترة التسعينات، وكانت قبل ذلك عبارة عن ورش صناعية صغيرة.

ج. من أهم المشاكل التي تعاني منها الصناعة في المحافظة هي مشكلة التسويق.

د. كشفت الدراسة عن وجود بعض المقومات الصناعية في المحافظة والمتمثلة في الموارد البشرية، والمستوى التعليمي، وتوافر بعض الخدمات الفلزية التي تستخدم في الصناعات الانشائية.

أظهرت الدراسة تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة لانخفاض المستوى المعيشي للأفراد وتعتبر مدينة طولكرم وضواحيها المرشح الأقوى لاقامة المناطق الصناعية في محافظة طولكرم.

٥٨٢١٦١

سابعا: دراسة للباحث عزمي لطفي محمد عبد الرحمن وهي بعنوان:

"الترخيص الصناعي في الضفة الغربية الواقع والدور المرتقب في احداث تنمية صناعية" عام 2001.

أ. يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات وتشوهات هيكلية ناتجة عن تراكمات الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، الذي قام باستغلال مواردها، واستيعاب الفائض من الايدي العاملة، لابقاء السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية لمنتجاتها، لاسواقاً منتجاً ومنافساً.

ب. قطعت وزارة الصناعة شوطاً متواضعاً في تنمية القطاعي الصناعي وتطويره، وقد تمكنت من تحديد استراتيجية التنمية الصناعية الملائمة للواقع الفلسطيني، وتحتاج الان الى ترجمة هذه الاستراتيجية على ارض الواقع.

ج. يتميز التاريخ الفلسطيني بالتنوع الشديد في الانظمة القانونية لان فلسطين لم تذوق طعم الاستقلال السياسي والاقتصادي فالتشريعات السارية في فلسطين هي مزيج من

القوانين والانظمة العثمانية والبريطانية والاردنية، اضافة الى الاوامر العسكرية الاسرائيلية، وهذا الحال مستمر أيضا في عهد السلطة الوطنية، اذ ما زالت الضفة الغربية تدار بقوانين وتشريعات اردنية بينما يدار قطاع غزة بقوانين وتشريعات مصرية.

د. معظم الصناعات الفلسطينية موجودة في مناطق غير صناعية، حيث دلت الدراسة التي أجريت على أن 27% من اجمالي عدد المنشآت البالغة 3031 منشأة مقامة على اراضي صناعية، و18% مقامة على اراض تجارية، و 21% مقامة على اراض زراعية، و 33% مقامة على اراضي سكنية (المسح الصناعي، وزارة الصناعة، 1998).

هـ. 74% من المنشآت الصناعية الفلسطينية تضم اقل من 10 عاملين، و 34% منها تضم 4 عمال فاقل، وهذا دليل على ان المؤسسات الصناعية الفلسطينية "صغيرة الحجم"، اذ ما اعتبرنا العمالة معيار لقياس الحجم.

و. 90% من مصادر التحويل ذاتية مقابل 8% من بنوك تجارية، و 2% من مؤسسات عربية ودولية.

منهجية الدراسة وادواتها:

سيقوم الباحث بمعالجة الدراسة من خلال استخدام الاسلوب المسحي الوصفي الذي يعتبر مهماً في المصادر المكتبية، ويقسم الى ثلاثة اقسام وهي:

أ. التقارير، والنشرات، والاحصاءات الصادرة، عن بعض المؤسسات الرسمية كوزارة الصناعة، وجهاز الاحصاء الفلسطيني، ومكاتب العمل في المحافظة، بالاضافة الى بلدية نابلس وما صدر عنها من نشرات تهتم بالموقع الصناعي، وكذلك مراكز البحوث مثل مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ومعهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"، والمركز الجغرافي وغيرها من المراكز التي لها علاقة بهذا الموضوع.

ب. المراجع المكتبية ذات العلاقة بموضوع الصناعة، وجغرافية الصناعة، اضافة الى بعض المراجع التاريخية التي تناولت محافظة نابلس من الناحيتين التاريخية والجغرافية.

ج. الدراسة الميدانية: سوف يتم تغطية النقص في البيانات المطلوبة من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسات الصناعية في المحافظة.

مجتمع الدراسة:

ستشمل هذه الدراسة المصانع الصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة المنتشرة في محافظة نابلس، كما ستشمل هذه الدراسة اصحاب هذه المصانع، والعاملين فيها على اختلاف مهنتهم.

يتكون مجتمع الدراسة من (2621)⁽¹⁾ منشأة صناعية في محافظة نابلس، تم تقسيمها على النحو التالي:

1. منشآت صغيرة الحجم يعمل بها اقل من 5 عمال، بلغ عددها نحو (1992) منشأة، وتشكل نسبتها نحو 76% من مجتمع الدراسة.
2. منشآت صناعية متوسطة الحجم عدد العمال فيها من (5-20) عاملاً، بلغ عددها نحو (550) منشأة صناعية وبلغت نسبتها 21% من مجتمع الدراسة.
3. منشآت صناعية كبيرة الحجم يزيد عدد العمال فيها عن 20 عاملاً بلغ عددها 78 منشأة صناعية نسبتها 3% من مجتمع الدراسة.

عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من 5% من مجتمع الدراسة، والذي تمثل بـ (131) منشأة صناعية تم اختيارها بالطريقة العشوائية الطبقية، وكانت موزعة على النحو الآتي:

1. 5% من المنشآت الصناعية الصغيرة الحجم ذات حجم اقل من 5 عمال، تمثل نحو (100) منشأة صناعية.
2. 5% من المنشآت الصناعية المتوسطة ذات حجم من 5-20 عاملاً، تمثل هذه النسبة نحو (27) منشأة صناعية.
3. 5% من المنشآت الصناعية الكبيرة ذات حجم اكبر من 20 عاملاً، تمثل نحو (4) منشآت صناعية.

(1) دائرة الاحصاء المركزية، التعدد العام للمنشآت والسكان، 1997. النسب المستخدمة من حساب الباحث.

- اما اجراءات الدراسة، فسوف تتمثل في اجراءات تطبيق اداة الدراسة بما يلي:
1. دراسة استطلاعية على 131 مصنعاً بطريقة عشوائية تشمل مختلف انواع الصناعة، وحجمها بهدف فحص الاستبانة شكلياً، وفتياً ونوعية البيانات المتعلقة من مجتمع الدراسة.
 2. سيتم اختبار صدق الاستبانة من عدة محكمين من اعضاء هيئة التدريس من جامعة النجاح الوطنية، وذلك من اجل فحص مدى وضوح الفقرات، وابداء الراي في الفقرات غير الواضحة، وكذلك مدى تحقيق الاستبانة لاهداف الدراسة، وتعديل فقرات الدراسة التي لا تتلاءم مع اهداف الدراسة، واستناداً الى راي الاغلبية من المحكمين في صلاحية الاستبانة سيتم تعديل بعض الفقرات من حيث صياغتها لتتلاءم مع غرض الدراسة.
 3. سيتم ارفاق كتاب من عمادة البحث العلمي مع اداة الدراسة يبين فيه الهدف الاساسي من الدراسة مع التاكيد على سرية البيانات التي سيتم الحصول عليها بواسطة الاستبانة.
 4. سيتم الاستعانة بغرفة الصناعة والتجارة وبلدية نابلس في الحصول على قوائم باسماء المصانع، وعناوينها من اجل توزيع اداة الدراسة.
 5. سيتم تعبئة الاستبانة مع صاحب المنشأة الصناعية مباشرة.
 6. سيتم جمع الاستبانات، وتدقيقها، وادخالها الى الحاسوب، ومعالجتها باستخدام برامج أـ SPSS .

صعوبات الدراسة ومشكلاتها:

رغم كل الاثباتات القانونية التي يحملها الباحث، من هوية جامعية، وكتب رسمية من الجامعة موجهة من الجامعة لذوي الاختصاص بتسهيل عمله، وبحثه، الا ان الكثير من المشاكل واجهت الباحث اثناء العمل الميداني منها:

1. ان المجتمع العربي الفلسطيني لم يصل الى درجة وعي كافية تسهل اجراء البحوث الميدانية، وقد نتج عن ذلك مشاكل عديدة من الامثلة عليها:
 - أ. رفض اصحاب المنشآت بشكل قاطع تعبئة الاستبانات معتبرين ان هذه الاستبانات هي لاغراض الضرائب لا البحث العلمي.

ب. تردد بعض اصحاب المنشآت في تعبئة الاستبانة، والمماثلة باستمرار مما اضاع الكثير من وقت الباحث.

ج. تعبئة الاستبانات بمعلومات غير صحيحة، ويظهر ذلك من خلال عدم واقعية الارقام والمعلومات مما اضطر الباحث الى الغائها.

2. عدم تعود المجتمع العربي الفلسطيني على البحث الميداني، والشكوك، والتوقعات السيئة لمثل هذه الاعمال، وهذا يعكس ازمة الثقة بين المواطن والجهات الرسمية، وهذا نتيجة لسياسة الاحتلال الاسرائيلي وممارساته مع كافة المنشآت الاقتصادية في فلسطين، ونحتاج الى زمن طويل للتخلص منه.

3. الظروف السياسية والاقتصادية التي واكبت توزيع الاستبانات، حيث تستمر انتفاضة الاقصى (انتفاضة التحرير والاستقلال)، وما نتج عنها من ظروف اقتصادية صعبة، لكل من اصحاب المنشآت الصناعية، والعمال على حد سواء، وظهور نقص في المواد

الخام، وتكدس البضائع في المخازن، وصعوبة تسويقها، وتدهور الوضع الامني، كل ذلك وضع اعباء ثقيلة على الباحث اثناء عمله الميداني، مما اضطر الباحث الى اللجوء الى وسائل تقليدية لحل هذه المشكلة، كاصطحاب معرفين عليه من اقارب واصدقاء اصحاب المنشآت الصناعية.

ثم قام الباحث بادخال الاستبانات المعتمدة الى الكمبيوتر لتحليلها، وقد اتبع الباحث منهج الاحصاء الوصفي Descriptive Statistics ، وهو منهج هام في مثل هذه الدراسات، لانه يعتمد على النسب المئوية، والمتوسطات، والجداول، كما عولجت بعض الفصول تبعاً للمنهج التاريخي، وذلك عند التعرض للتطور التاريخي للصناعات خلال عصور ومنية مختلفة عاشتها محافظة نابلس وسائر المحافظات الفلسطينية الأخرى.

الخلفية الجغرافية:

تبلغ مساحة محافظة نابلس حالياً فتبلغ 848 كم² (1) ، اما عدد المراكز البشرية التابعة لها فتبلغ 61 (2) مركزاً، وتقع محافظة نابلس وسط شمال فلسطين ومركزها مدينة

(1) مركز الاحصاء الفلسطيني/ الاحصاءات الجغرافية ص59.

(2) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني/ دليل التجمعات السكانية -97- كانون اول/ 1999 ص 167.

نابلس، اما بالنسبة لموقع المحافظة الفلكي، فتقع بين دائرتي عرض (00، 04، 32) و (00، 07، 35) و (00، 22، 35)⁽¹⁾ شرقاً .

يحدّها شمالاً جبل عيبال وقرية عصيرة الشمالية من الجنوب جرزيم وقرية كفر قليل ومن الغرب والشمال الغربي قرى زواتا وبيت ايبا وبيت وزن، ومن الجنوب والجنوب الشرقي سهل بلاطة وعسكر وقرى روجيب وسالم ودير الحطب وعزموط. وتمتد جبال نابلس باتجاه شمالي شرقي - جنوبي غربي. وقد لعبت عوامل التصدع والطي أدواراً متفاوتة في بناء هذا المرتفعات حيث تكثرت فيها البنيات المحدبة والمقعرة وكذلك الأحواض التكتونية والأودية الصدعية التي تتعامد على محاور الطي مما زودها بمواقع حصينة عند قمم التلال وكذلك سهول تتخلل بطون الأودية.

أما بالنسبة لمناخ محافظة نابلس فهي تنتمي (كغيرها من المحافظات الفلسطينية) إلى إقليم البحر المتوسط الحار والجاف صيفاً والمعتدل الماطر شتاءً، وهناك فروقاً حرارية فصلية صيفاً وشتاءً، إذ يتراوح المعدل السنوي لدرجات الحرارة الشهري كانون الثاني وشباط من 16-17م وقلما تهبط عن 4 درجات مئوية، وكما وتسجل الحرارة أعلى ارتفاع لها في شهري تموز وآب.

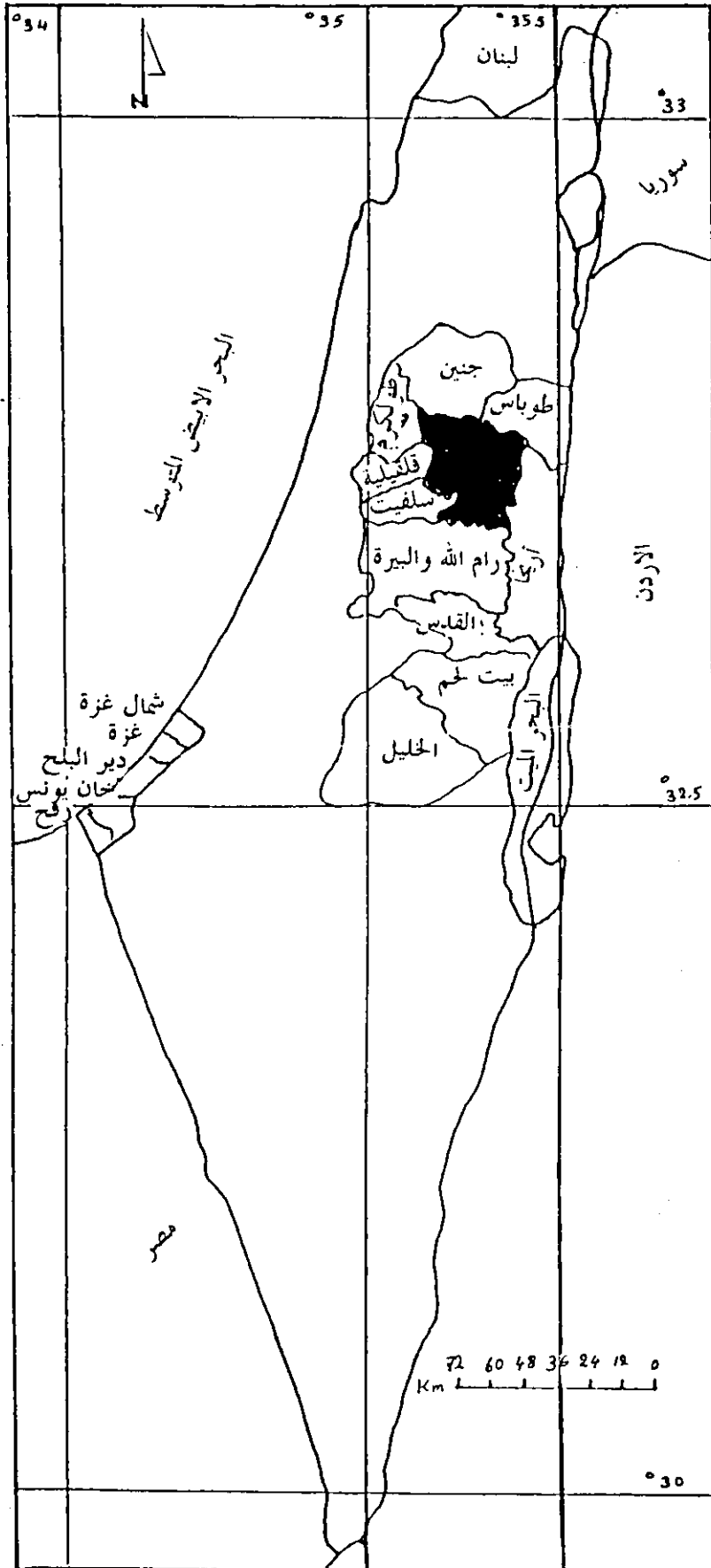
وتبدأ الأمطار بالهطول في شهر تشرين الثاني وتسقط أعلى كمياتها في شهر كانون الثاني، ويبلغ المعدل السنوي لأمطار المحافظة 650 ملم ولكن هذه الكمية متذبذبة من عام لآخر وكذلك في التوزيع العام لها. ويرتبط ذلك بعدة عوامل منها مسارات المنخفضات الجوية، وعمق المنخفض الجوي وكذلك عامل الارتفاع والانخفاض عن سطح البحر، كما قد تتركز الأمطار خلال فترات قصيرة، أو قد تطول فترات انقطاع الأمطار مما يلحق أضراراً بالغة بالمزروعات والمواسم الزراعية بشكل عام.

(1) Palestinian Geographical Center (Satellite image) sheet 5 scale 1:50.000/1994

وبالنسبة للرياح تعتبر الرياح الغربية هي السائدة بشكل عام وتؤدي صيفاً إلى تلطيف درجة الحرارة وميلها للاعتدال شتاءً خاصة في المناطق القريبة من البحر بالإضافة إلى هبوب الرياح الغربية باتجاه مراكز الضغط المنخفض التي تسبب سقوط الأمطار على شكل موجات متعاقبة يتخللها سقوط الثلوج أحياناً وقد أثرت هذه الأحوال المناخية على النشاط الزراعي والاقتصادي عامة في محافظة نابلس على النحو التالي:

1. أصبحت معظم الزراعات في المحافظة شتوية.
2. ترتبط المواسم الزراعية الجيدة بالأمطار الغزيرة والعكس صحيح مما يشكل عبئاً على المزارع لا يستطيع تحمله في ظل غياب الدولة الداعمة للنشاط الاقتصادي.
3. تساقط الثلوج في بعض السنوات يلحق أضراراً فادحة بالمزروعات ويقضي عليها. ونتيجة لذلك تتأثر الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية سلباً ومن أهم ذلك الزيتون الذي تقوم عليه صناعة الصابون وكذلك القمح والخضروات والفواكهة.
4. مشكلة انجراف التربة الناجمة عن سقوط الأمطار مما أدى إلى حتها وتعريتها من المرتفعات وترسبها في الأراضي المنخفضة حيث تظهر السهول الزراعية. ورغم كثرة الينابيع في المحافظة إلا أنها لا تلبي حاجة السكان المائية إذ يجف معظمها صيفاً، لذا تبقى المياه مشكلة هامة تعاني منها المحافظة وقد ازدادت هذه المشكلة سوءاً مع تزايد النشاط الاستيطاني الذي زحف على المحافظة واختار أخصب الأراضي الزراعية كما استولى على أهم المصادر المائية وخاصة المياه الجوفية إذ وضعت قيود شديدة على إمكانية استغلالها بينما وفرت كل السبل لدعم المشاريع الاستيطانية في المحافظة.

خارطة رقم (1) الموقع الجغرافي لمحافظة نابلس



المصدر : جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، 1997.

الخلفية التاريخية والاجتماعية:

تعتبر مدينة نابلس مركز المحافظة التي تحمل اسمها، لذا فقد كان من الطبيعي ان تمارس وظائف متنوعة، وقد ساعدها في ذلك كونها مدينة تاريخية قديمة، وهي في نفس الوقت كبيرة الحجم، اذا ما قورنت ببقيّة مدن الاقليم الذي تقع فيه — المرتفعات الفلسطينية — الى جانب كونها تتوسط منطقة غنية بانتاجها الزراعي المتنوع. وقد شجع كل ذلك في تركيز الكثير من انواع الصناعات فيها الى جانب النشاط التجاري الواسع، ويمكن لنا ان نتعرف على الموقف الجغرافي الاقتصادي لمدينة نابلس من خلال العديد من الوظائف التي تمارسها على مستوى الاقليم لذي تقع فيه واهم هذه الوظائف ما يلي:

الوظيفة الصناعية:

عرفت مدينة نابلس بصناعاتها المتنوعة منذ القدم، وهي لا تكاد تخلو من صناعة توجد في فلسطين، وقد ساعد على ظهور الصناعات وتركزها فيها توفر المواد الخام المتنوعة من مواد زراعية وحيوانية.

وفي الفترة التي كانت تمثل فيها الضفة الغربية جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية — 1950 — 1967 كانت مدينة نابلس تحتل مكانة صناعية هامة بالنسبة لانواع الصناعات التي ظهرت بها ونالت شهرة واسعة.

وتتركز المناطق الصناعية في الاجزاء الشرقية والغربية من مدينة نابلس⁽¹⁾، كما توجد في وسطها الصناعات الخفيفة مثل صناعة الطحينة والحلاوة والصابون، وقد خصصت بلدية نابلس في المخطط التنظيمي للمدينة أجزاء من سهل عسكر وبلاطه شرقي المدينة لتكون منطقة صناعية رئيسية فيها.

وتقوم بالنشاط الصناعي في نابلس شركات صناعية متخصصة الى جانب الصناعات التي يمارسها الأفراد في محلات صغيرة⁽²⁾، وتعد صناعة الزيوت النباتية، وزيت الزيتون، والصابون، والجلود، وعلب الصفيح، والحلاوة، والمنسوجات،

(1) موسوعة المدن لفلسطينية، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، مسلم ابو حلو. ص 735.
(2) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، الطبعة الاولى، 1984، دمشق. ص 419

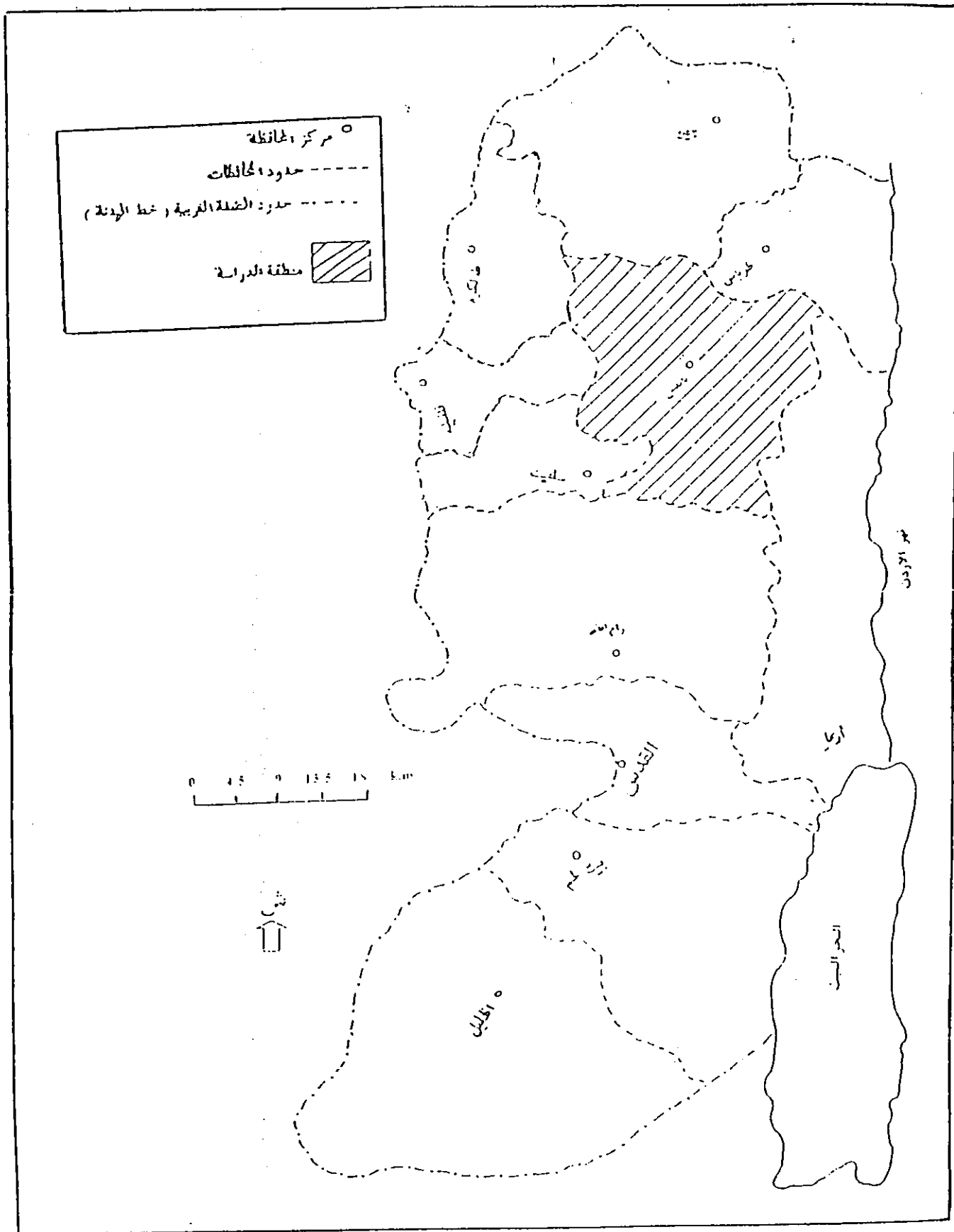
والحلويات، وسكب الحديد، وقطع المحركات، وأعمال البناء، والدهان، والحدادة،
والنجارة من أهم الصناعات الموجودة فيها.

2. الوظيفة التجارية:

تعتبر نابلس مركزاً تجارياً هاماً للمحافظة وكذلك لباقي محافظات الضفة الغربية. ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك، توطن الصناعات بها منذ زمن بعيد، إذ يوظف أهلها الأموال العائدة لهم من عمل أبنائهم في الخارج - وخاصة الخليج العربي - في إقامة المصانع والشركات التجارية. وتعتبر المدينة سوقاً هاماً لريفها تصرف فيه المنتجات الزراعية والحيوانية القادمة من الريف ثم يعودون إلى قراهم مزودين بما يحتاجون إليه من سلع مختلفة، كما توجد علاقات تجارية للمدينة مع المناطق المجاورة لها. وأسواق الخليج العربي والسعودية، وأهم مستوردات نابلس الحديد، والخشب، والأدوات الكهربائية، وأهم صادراتها الخضار، والجبن، والزيوت النباتية، وزيت الزيتون، والصابون.

3. الوظيفة الزراعية:

تقع مدينة نابلس وبقية أجزاء محافظتها ضمن السلسلة الفقرية للمرتفعات الفلسطينية مما أكسبها طابعاً جبلياً بشكل عام، يتخلله سهول منبسطة متقطعة، إضافة إلى سفوح المرتفعات ومناطق الأودية. وتعتمد الزراعة في محافظة نابلس كغيرها من المحافظات الفلسطينية على مياه الأمطار والينابيع، أما أهم المنتجات الزراعية فهي الزيتون والحبوب والفواكه والخضار، بالإضافة إلى الانتاج الحيواني حيث تعتبر الأبقار والماعز أهم الحيوانات التي يرببها السكان، إضافة إلى مزارع الدواجن بتوعها اللحم والبيض.



4. الوظيفة الإدارية:

قسمت فلسطين في أواخر الحكم البريطاني الى ستة ألوية (ويقسم اللواء الواحد الى أقضية، ويضم القضاء عدة قرى، وكلمنا لواء وقضاء من بقايا الاصطلاحات الادارية التي كانت تستخدم في المعهد العثماني)⁽¹⁾ وهي:

1. لواء الجليل
2. لواء حيفا
3. لواء نابلس
4. لواء القدس
5. لواء يافا
6. لواء غزة

وكان لواء نابلس يتألف في هذه الفترة من أقضية نابلس، وجنين، وطولكرم على النحو التالي⁽²⁾:

1. بلغت مساحة قضاء نابلس 1591.1 كم²، وعدد سكانه 89.200 نسمة (حسب تقديرات آخر احصاء تم في فلسطين وكان بتاريخ 1945/4/1). أما مدينة نابلس فبلغ عدد سكانها بنفس التاريخ نحو 23.250 نسمة وبتاريخ 1961/11/18 م، 45.980 نسمة، أما مساحة مدينة نابلس فكانت 5571 دونماً، أما عدد قرى قضاء نابلس فقد بلغت 130 قرية (عام 1945)
2. أما قضاء جنين فكانت تمثله مدينة جنين و 58 قرية تابعة، وقد بلغت مساحة هذا القضاء 835.3 كم²، وعدد سكانه حسب تقديرات عام 1945 م 55720 نسمة.
3. أما قضاء طولكرم فكان يتألف من مدينتين هما: طولكرم وقليلية و 43 قرية تابعة، وكانت مساحته 835,3 كم²، أما عدد السكان فبلغ 86,140 نسمة وذلك بتاريخ 1945/4/1 م.

وبذلك تكون مساحة لواء نابلس في أواخر الحكم البريطاني لفلسطين 3262 كم² اي ما يعادل 12% من مساحة فلسطين البالغة 27009 كم²، أما عدد سكانه فقد بلغ 231 ألف نسمة حسب تقديرات احصاء 1945 م.

(1) الدباغ، مراد، بلادنا فلسطين، بيروت، طبعة 1، 1965، ص 142
(2) نفس المصدر السابق، ص 225

أما بالنسبة لمدن وقرى لواء نابلس فقد بلغت أربع مدن (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية) و 231 قرية. وبعد هزيمة العرب في حرب فلسطين عام 1948م ضم ما تبقى من فلسطين والذي عرف بالضفة الغربية الى المملكة الأردنية الهاشمية عام 1950، وقامت الحكومة الأردنية بتقسيم الضفة الغربية اداريا الى ثلاث محافظات هي:

1. محافظة القدس 2. محافظة نابلس 3. محافظة الخليل

وأصبحت نابلس مركز محافظة وبلغت مساحة قضائها 1591 كم²، وضمت عام

1965 م (130) قرية، وبلغ عدد سكانها 170.000 نسمة¹.

وضمت محافظة نابلس الأضية التالية: قضاء نابلس، لواء جنين، قضاء طولكرم، قضاء قلقيلية، وبذلك أصبحت محافظة نابلس تمثل 28,2% من مساحة الضفة الغربية البالغة 5633 كم²، وفيما يلي التقسيمات الادارية للضفة الغربية عام 1965 متضمناً المساحات للمحافظات أثناء الحكم الأردني للضفة الغربية كما في جدول رقم (1)

جدول رقم (1)

محافظات الضفة الغربية ومساحاتها عام 1965

المحافظة	المركز	الألوية	الأضية	النواحي	المساحة كم ²
	القدس		أريحا		
القدس			بيت لحم		
		رام الله		النبي صالح	
				دير قدس	2095
	نابلس		طولكرم		
			قلقيلية		
نابلس			سلفيت		
			طوباس		
		جنين		يعبد	
				سيلا الظهر	2473
الخليل	الخليل			دورا	1082
المجموع					5650

المصدر: نظام التشكيلات الادارية الأردنية لعام 1966. مجلة الحكم المحلي، العدد3، آذار، 2000، ص39.

¹ موسوعة المدن الفلسطينية، مصدر سابق، ص 737

وظلت هذه التقسيمات الادارية سارية المفعول حتى نشوب حرب عام 1967، والتي انتهت باحتلال اسرائيل لما تبقى من فلسطين والتي عرفت بالضفة الغربية لنهر الأردن، وهو لفظ حديث جدا من الناحية الزمنية، ظهر بعد ضم هذه المنطقة الفلسطينية الى المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1950 كتغيير سياسي يعبر عن الجانب الغربي من المملكة الأردنية⁽¹⁾.

وأهم ما جاء في التقسيم الاداري الاسرائيلي للضفة الغربية ما يلي:

1. تم عزل محافظة القدس عن باقي الضفة الغربية وضمها رسميا الى اسرائيل بعد مضي شهر واحد فقط على انتهاء حرب 1967،
2. قامت اسرائيل بعدة اجراءات بهدف احداث تغييرات سياسية جديدة على أرض الواقع كبدل لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولايهاجم العرب والعالم بانتهاء الاحتلال والحكم العسكري للضفة الغربية، ففي عام 1978م أنشأت اسرائيل روابط القرى، ثم تبع ذلك

انشاء الادارة المدنية للضفة الغربية عام 1981م ثم قسمت الضفة الغربية الى ثمانية ألوية هي:

1. لواء نابلس 2. لواء جنين 3. لواء طولكرم 4. لواء قلقيلية 5. لواء رام الله والبيرة 6. لواء أريحا 7. لواء بيت لحم 8. لواء الخليل.

وأهم التغييرات التي طرأت على محافظة نابلس بعد هذه التقسيمات للضفة الغربية تقلص مساحتها الى 1548 كم2 بعد أن اقتطع منها لواء وأقضية طولكرم وقلقيلية لتصبح منفصلة عن محافظة نابلس.

3. فصل منطقتي طوباس وسلفيت عن لواء نابلس، واتباع منطقة طوباس الى لواء جنين، ومنطقة سلفيت الى لواء طولكرم. ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أعلنت التقسيم الاداري الجديد للضفة الغربية الذي اعتمدهت وزارة الحكم المحلي وهو على النحو التالي:

(1) عناب، وائل، الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1979، ص2

1. قسمت الضفة الغربية الى تسع محافظات ومنطقتين، أما المحافظات فهي: جنين وطولكرم، وقلقيلية، ونابلس، (رام الله والبيرة)، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، والخليل.

2. أما بالنسبة لمناطق طوباس وسلفيت فقد أطلقت عليهما تسمية مناطق لأنها لم تأخذ السمات الحضارية لتكون مراكز للمحافظات، لذا اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية هاتين المنطقتين مناطق تطوير وانشاء البنى التحتية اللازمة لحين اعلانها مراكز محافظات، والجدول رقم (2) يشير الى هذا التقسيم الاداري، وكذلك الشكل رقم (2).

جدول رقم (2)

أعداد السكان والمساحة في محافظات الضفة الغربية (1998)

المحافظة	السكان		المساحة/كم ²	
	العدد (نسمة)	نسبتهم من الإجمالي %	المساحة كم ²	نسبتها من الإجمالي %
جنين	203028	10.8	578	10.2
طوباس	36604	2.0	221	3.9
طولكرم	133456	7.2	244	4.3
قلقيلية	71962	3.8	165	2.9
سلفيت	48614	2.5	205	3.6
نابلس	261377	14.0	848	15.1
رام الله والبيرة	213669	11.5	850	15.1
القدس	328333	17.5	338	6.1
أريحا	31852	1.7	544	9.6
بيت لحم	136517	7.4	625	11.1
الخليل	404406	21.6	1015	18.1
المجموع	1869818	100	6533	100

المصدر: المركز الاحصائي الفلسطيني⁽¹⁾

(1) دائرة الاحصاءات المركزية الفلسطينية، 1998، الاحصاءات الجغرافية، ص 59

وأهم التغيرات التي طرأت على محافظة نابلس سواء في تسميتها أو في مساحتها خلال فترات الحكم السابقة وهي كما يلي:

1. تغير اسمها من لواء الى محافظة عدة مرات على النحو التالي: سميت لواء زمن الانتداب البريطاني، ثم محافظة أثناء الحكم الأردني، ثم لواء زمن الاحتلال الاسرائيلي، ثم محافظة زمن السلطة الوطنية الفلسطينية

2. تناقصت مساحتها باستمرار بينما تزايد أعداد سكانها حسب ما تشير اليه الجداول 1، 2 على النحو التالي:

أ. بلغت مساحتها زمن الانتداب البريطاني 3262 كم² أي بنسبة 12% من مساحة فلسطين الكلية البالغة نحو 27009 كم²

ب. بلغت مساحتها زمن الحكم الأردني 2473 كم² أي بنسبة 43,9% من مساحة الضفة الغربية البالغة 5633 كم²

ج. بلغت مساحتها زمن الاحتلال الاسرائيلي 1548 كم² أي بنسبة 27,2% من مساحة الضفة الغربية

د. أما زمن السلطة الوطنية فقد بلغت مساحتها 848 كم² أي بنسبة 15% من مساحة الضفة الغربية

هـ. أما تطور أعداد سكان محافظة نابلس فقد كان على النحو التالي:

بلغ عدد سكان محافظة نابلس 231 ألف نسمة عام 1945م، انخفض إلى 223,616 نسمة عام 1961م ثم ارتفع إلى 251081 نسمة عام 1997.

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة نابلس وباقي محافظات الضفة الغربية ظلت تتبع إداريا إلى المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1950 وحتى صدور قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية والذي أعلنه الملك حسين بتاريخ 1988/7/31، ونتج عنه فراغا اداريا استمر حتى عام 1994م عام قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وبداية تطبيق اتفاقيات أوسلو التي عقدت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

5. الوظيفة التعليمية:

تقدم مدينة نابلس خدمات تعليمية لأبنائها وريفها، فقد بلغ عدد المدارس الرسمية فيها أثناء الانتداب البريطاني تسع مدارس، إضافة إلى مدرستين خاصتين، أما حالياً فقد انتشرت المدارس الحكومية في كل مكان، وقد بلغ عددها في محافظة نابلس 175 مدرسة متنوعة⁽¹⁾ ما بين أساسية وثانوية، وأكاديمية ومهنية وتجارية تشمل الجنسين الذكور والإناث، ولا تكاد تخلو قرية في المحافظة من مدرسة أساسية واحدة، فضلاً عن وجود مدرسة نابلس الصناعية شرق المدينة، وقد أدخلت عليها تخصصات عديدة إضافة إلى تحديثها وإدخال التقنيات الحديثة لها بمساعدة الحكومة الألمانية.

كما قامت جامعة النجاح الوطنية بنابلس بإنشاء كلية هشام حجاوي التكنولوجية التابعة لها شرق مدينة نابلس خلف المدرسة الصناعية لتلبي حاجة السوق المحلية بوجود كلية تقنية متطورة تقدم فنيين مهرة يتمتعون بخبرات علمية وتشمل تخصصات علمية مختلفة أهمها هندسة الميكانيك، وتقنيات هندسية وكهربائية والإلكترونية، وكذلك الرسم الهندسي الفني ومختبرات ومشاعل عديدة وقد باشرت العمل في العام 2001-2002م.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فيوجد في مدينة نابلس جامعة النجاح الوطنية بكلياتها المختلفة، إضافة إلى فرع لجامعة القدس المفتوحة وكليات المجتمع المتوسطة مثل كلية مجتمع النجاح، وكلية الروضة.

6. الخدمات الصحية:

تقدم المدينة الخدمات الصحية المتنوعة لسكانها وسكان المخيمات والقرى المجاورة ففيها مستشفيان حكوميان هما: مستشفى الوطني ومستشفى رفديا، بالإضافة إلى مستشفين آخرين هما: مستشفى الاتحاد النسائي والمستشفى الانجيلي، كما ظهرت مستشفيات جديدة خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي نوع من الاستثمار في هذا المجال، مثل مستشفى نابلس التخصصي، والمستشفى العربي، هذا إضافة لكثير من العيادات الحكومية التي تنتشر في المدينة وريفها، وتقدم الخدمات الطبية للسكان.

(1) المصدر سجلات مديرية التربية والتعليم بمحافظة نابلس

جدول رقم (3)

أسماء المستشفيات وأعداد الأطباء والأسرة في محافظة نابلس

الرقم	اسم المستشفى	عدد الأطباء	عدد الأسرة	الجهة المشرفة
1.	رفيديا	58	138	حكومي
2.	الوطني	41	120	حكومي
3.	الاتحاد	15	75	جمعية خيرية
4.	الإنجيلي	5	48	جمعية
5.	نابلس الجراحي التخصصي	4	70	أهلي
6.	العربي التخصصي	2	25	أهلي
	المجموع	125	476	

المصدر: الدراسة الميدانية 2001م

تظهر دراسة الجدول رقم (2) أن هناك طبيب واحد لكل 2091 مواطن في محافظة نابلس، وهو رقم يعكس قلة نصيب الفرد من حيث عدد الأطباء، فهو ينخفض عن الرقم الذي يمثل فلسطين عامة وهو 843 مواطن مقابل الطبيب الواحد، ويزداد الأمر سوءاً إذا ما قارنا محافظة نابلس بالأرقام الواردة من الدول المجاورة حيث يصل الرقم في الأردن إلى 649⁽¹⁾ مواطن للطبيب الواحد، وفي لبنان 413 مواطن للطبيب الواحد، الشيء نفسه يمكن أن يقال عن عدد الأسرة بالنسبة للمواطنين وهذا يعكس الواقع الصحي الصعب الذي خلفه الاحتلال الاسرائيلي للمحافظة، والاهمال المتعمد

كما تشير إلى عدم توافر مستشفيات تخصصية لعلاج أمراض معينة كالعيون، أو القلب، أو الكلى وغيرها، مما يضطر السكان إلى السفر إلى الأردن لمعالجة كثير من الأمراض والحالات الصعبة.

بالإضافة إلى ضرورة تطوير الخدمات الطبية في المحافظة، بما يتناسب مع حجم سكان المحافظة وحاجاتهم الصحية المختلفة

⁽¹⁾ فلسطين ملف التنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع التنمية المستدامة، 1997، جدول رقم 19، ص 119

المفاهيم والمصطلحات:

فيما يلي بعض المفاهيم والمصطلحات التي وردت في الدراسة وهي:

- المصنع:

وحدة إنتاجية تتميز بقطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل و سلع الاستهلاك. وقد اعتبرت كل وحدة إنتاجية تشغل ثلاثة عمال فما فوق مصنعا⁽¹⁾.

- الورش الصناعية:

وحدة إنتاجية تقدم خدمات إنتاجية معينة كورش غيار الزيت وغسيل السيارات⁽²⁾.

- المنشأة الصناعية:

مؤسسة أو حيز من المؤسسة تقع في موقع وحيد يمارس فيه نشاط إنتاجي واحد⁽³⁾.

- جغرافية الصناعة: (Industrial Geography):

فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية يعنى بدراسة المواقع الصناعية وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها حيث هي، ودراسة أنماط التوزيع الجغرافي وتباين أسبابه وصورة⁽⁴⁾.

- الجغرافية الاقتصادية (Economic Geography):

هي دراسة وصف الظواهر الاقتصادية المختلفة على سطح الأرض، ثم تحليلها والوقوف على التوزيع الجغرافي لها وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظواهر الاقتصادية وعناصر البيئة الطبيعية والبشرية مع ربط كل ذلك مع بعضه البعض⁽⁵⁾.

- الإنتاج:

هي عبارة عن كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية، نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسيا أو ثانويا⁽⁶⁾.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج النهائية لتقرير المنشآت- 1997، سلسلة التقارير الإحصائية (001) 1998،

ص2.

(2) نفس المصدر، ص20.

(3) نفس المصدر، ص20.

(4) شريف ابراهيم وآخرون، 1981، جغرافية الصناعة، بغداد، ص3.

(5) الغريب، محمد ابراهيم، الجغرافية الاقتصادية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة السادسة، 1992.

(6) المسح الصناعي، مصدر سابق، ص16.

- الصناعة الاستخراجية (Extraction Industry):
هي التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية الدفينة للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية لتغير من وضعها لجعلها صالحة للاستعمال⁽¹⁾.

- الإنتاجية (Productivity):
هي نسبة المخرجات إلى المدخلات⁽²⁾.

- القيمة المضافة (Value Added):
هي صافي العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المصنع⁽³⁾.

- تعويضات العاملين (Compensation of Employees):
تشمل تعويضات اجمالي الرواتب والأجور والمزايا الأخرى النقدية والعينية المستحقة للعاملين⁽⁴⁾.

(1) طه، صبرية علي محمد، الصناعة في قطاع غزة، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1993، ص6.
(2) غانم، مصطفى عثمان، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 1997، ص80.
(3) حردان، طاهر حيد، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص149.
(4) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الصناعي، نتائج المحافظات، 1996، ص24.

الفصل الثاني

مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس

أولاً: مقومات الصناعة في محافظة نابلس

1. راس المال
2. المواد الخام
3. القوى المحركة
4. الأيدي العاملة
5. الاسواق

ثانياً: العوامل المؤثرة في اختيار الموضع الصناعي في محافظة نابلس

1. وجود تجمع صناعي
2. القرب من السوق
3. القرب من سكن المستثمر
4. النقل والمواصلات
5. ملكية الأرض

الفصل الثاني

مقومات الصناعة والعوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس

مقدمة:

نابلس مدينة تاريخية عريقة، ظهرت بها أنواع عديدة من الصناعات منذ عصور قديمة واستمرت حتى العصر الحالي، واكتسبت المدينة شهرة تجارية واسعة من خلال علاقاتها التجارية مع الدول العربية المجاورة لها كالاردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والسعودية، ومصر، وعلى الصعيد الداخلي، كان لمدينة نابلس علاقات تجارية مميزة مع المدن، والمحافظات الفلسطينية، واكتسبت الصناعة في محافظة نابلس أهمية بالغة من خلال عدد المنشآت الصناعية فيها التي تبلغ 2621 منشأة حسب بيانات وزارة الصناعة، وكذلك من حيث اعداد العاملين فيها، الذين يبلغ عددهم 10736 عاملاً، لذا تحتل محافظة نابلس مكانة صناعية هامة بين المحافظات الفلسطينية.

ويمكن ايضاح أسباب ظهور الصناعات في محافظة نابلس من خلال ما يلي:

أولاً : مقومات الصناعة في محافظة نابلس

لا بد من توافر عدة عناصر هامة لظهور الصناعات وتوطنها في أي بقعة جغرافية من العالم، وهذه العناصر هي:

1. راس المال:

يعتبر ضرورياً لقيام الصناعات لتوفير الارض، والالات، والمواد الخام، واجور العمال، والمواصلات، وغيرها، وبالنسبة لمدينة نابلس وريفها، يقوم النشاط الصناعي فيها على المبادرات الفردية، والاموال التي يدخرها السكان في ظل غياب دور الدولة الداعم للصناعة، ومن اهم مصادر راس المال المستخدم في الصناعة في المحافظة تحويلات الفلسطينيين العاملين في منطقة الخليج العربي، والدول الاجنبية، وكذلك البنوك التجارية التي تقدم القروض للمشاريع الصناعية، على ان ارتفاع نسبة الفائدة التي تأخذها البنوك على القروض يقلل من الاعتماد عليها كمصدر للتمويل والاستثمار.

ويمكن القول ان راس المال اللازم لقيام الصناعة يمكن توفيره بصورة اكبر في حال:

أ. قيام دولة فلسطينية يقع على عاتقها انشاء بنك الانماء الصناعي لتقديم القروض الميسرة بفائدة منخفضة، والمساعدات للراغبين في الاستثمار في العمل الصناعي.

ب. استقرار الاوضاع السياسية في المنطقة، مما يشجع على قدوم المستثمرين الصناعيين من عرب، واجانب وبشكل خاص عودة رؤوس الاموال الفلسطينية الموجودة في الخارج الى محافظة نابلس، والمحافظة الاخرى.

ج. تقديم التسهيلات للمستثمرين الصناعيين، ويتم ذلك بصياغة القوانين المشجعة للاستثمار في المجال الصناعي.

ان معظم الاموال الموظفة حالياً في النشاط الصناعي مصدرها المدخرات الشخصية، ولدى تحليل بيانات الاستبانة التي وزعها الباحث على اصحاب المنشآت الصناعية في محافظة نابلس تبين ان 93% من اصحاب المنشآت الذين شملهم البحث اعتمدوا على مدخراتهم الشخصية والنسبة الباقية اعتمد اصحابها على الاقتراض من البنوك العاملة في المحافظة.

2. المواد الخام:

تعتبر عنصراً هاماً لقيام الصناعات، ويؤدي تنوعها الى تنوع الصناعات القائمة عليها، وتأتي المواد الخام من مصادر متنوعة منها:

أ. خامات معدنية فلزية: كالحديد والنحاس والرصاص وغير ذلك وهي لا تتوافر في محافظة نابلس او غيرها من المحافظات.

ب. خامات معدنية لا فلزية: كالصخور الكلسية والجيرية وهي متوافرة في محافظة نابلس

ج. خامات زراعية من المحاصيل المتنوعة وهي متوافرة كالزيتون، والسسم، والحبوب، والخضار.

د. خامات حيوانية: كاللحوم، والجلود، والاصواف، وهي متوافرة في المحافظة.

اما بالنسبة لمحافظة نابلس فقد شهدت صناعات عديدة منذ عصور قديمة بفصل توافر المواد الخام اللازمة لها محلياً كصناعة الصابون، والزيوت النباتية، والحلويات، والطحينة والسيرج والجلود والاعذية، بالإضافة الى توفر الصخور الكلسية التي تستخدم لاغراض البناء منذ عصور قديمة، وما زالت هذه الصناعات قائمة حتى الان، ويمكن الاعتماد على هذه الخامات وتطويرها لانشاء صناعات تتمتع بميزة نسبية تكون قادرة على المنافسة امام الصناعات الاسرائيلية والاجنبية.

ومع تزايد اعداد السكان وازدياد الطلب على السلع والمنتجات الصناعية ظهرت صناعات جديدة متنوعة بالإضافة الى تطوير بعض الصناعات القديمة، وزيادة طاقتها الانتاجية، وقد واجهت الصناعات الجديدة مشكلة توفير المواد الخام بسبب سيطرة اسرائيل على الحدود والمعابر التي تربط فلسطين بالعالم الخارجي، ومنعها للتصدير المباشر من الخارج، الا عن طريق وكيل اسرائيلي، اضافة الى حجز المواد الخام، وتأخير وصولها للمصانع المحلية، بهدف الحاق الضرر بتلك الصناعات، فضلاً من الضرائب الباهظة على المواد الخام والمواد المصنعة فيما بعد، وسلسلة اخرى من المضايقات بهدف اغلاق هذه المصانع التي تمكنها ان تشكل منافساً للصناعات الاسرائيلية في اسواق الضفة الغربية.

ان نقص بعض المواد الخام لا يعتبر عائقاً امام الصناعات، اذ يمكن توفيره عن طريق استيراد هذه المواد من الدول المجاورة او حتى البعيدة، وقد حاولت الاتفاقات الاقتصادية الموقعة بين السلطة الوطنية واسرائيل ضمان توفير هذه المواد، الا ان هذه الاتفاقيات تبقى غير كافية، كما استغلت اسرائيل الاحداث الجارية حالياً، (الانتفاضة الثانية، انتفاضة الاقصى) وعطلت ما تبقى من هذه الاتفاقيات، وهكذا يبقى توفير المواد الخام مرتبطاً بالاحوال السائدة مما يلحق الضرر باصحاب المنشآت الصناعية، وقد جاء في نتائج الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث انه في حال وجود مشكلة في المواد الخام كنقصها او عدم توافرها يقوم صاحب المنشأة بعدة اجراءات حسب ما ورد في الجدول رقم 4.

جدول رقم 4
في حال نقص المواد الخام

النسبة	العدد	الحالة
53.8	70	تقليل الانتاج
17.5	23	تقليل عدد العمال
25	33	التوقف عن العمل
3.8	5	بدائل اخرى
100	131	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية 2001.

تظهر دراسة الجدول رقم (4) انه يلجا كثير من اصحاب المنشآت الصناعية الى تقليل الانتاج وكان ذلك بنسبة 53.8% كما ان فئة اخرى من اصحاب المنشآت تلجا الى التوقف عن العمل، وهي بنسبة 25%، وبذلك تمثل هذه الاجراءات نسبة 78% من مجمل عينة الدراسة.

كما يلجا 23% من اصحاب المنشآت إلى تقليل العمال، وما ينشأ عن ذلك من مشاكل البطالة، التي ينجم عنها من مشكلات أخرى، وهكذا تتضح أهمية توفير المواد الخام بالنسبة لاستمرارية العمل والإنتاج، وحل مشكلة البطالة التي تعاني منها الأيدي العاملة الفلسطينية، وكذلك أهمية تطوير وزيادة حجم المواد الخام المحلية المتاحة.

3. القوى المحركة:

وتقتصر في محافظة نابلس على نوعين أساسيين هما الكهرباء، والنفط، حيث أظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود ما نسبته حوالي 92,5% من مجموع المؤسسات الصناعية في المحافظة أو ما يعادل 121 مؤسسة من حجم عينة الدراسة تشغل آلاتها بالاعتماد على الطاقة الكهربائية، بينما النسبة المتبقية وهي 7.5% أو ما مقداره 10 مؤسسات تعتمد على النفط بصورة رئيسية،

ومما تجدر الإشارة إليه أن الطاقة الكهربائية المستهلكة في الانتاج الصناعي لمحافظة نابلس كان يتم الحصول عليها من الطاقة التي كانت تنتجها بلدية نابلس من

المولدات الكهربائية التابعة لها الواقعة شرق المدينة، وبسبب اتساع المدينة، وارتفاع استهلاك الكهرباء، وكثرة الأعطال التي تصيب المولدات، والصعوبات التي كانت تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمام استيراد مولدات جديدة، كل ذلك أدى إلى موافقة بلدية نابلس على التزود بالكهرباء عن طريق شبكة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وهذا يعني ضغوطاً قد تمارسها إسرائيل متى تشاء بدعاوي وأعداء مختلفة مالية أو أمنية، ونفس الشيء يقال عن النفط ومشتقاته حيث تعتبر إسرائيل المصدر الوحيد لهذه الطاقة.

وبالنسبة لبلدية نابلس فقد قامت بتحسين الشبكة الناقلة للطاقة الكهربائية، إضافة إلى توفير الكهرباء اللازمة للصناعات (3 فاز) لتلبي متطلبات الصناعات في المحافظة، وكان من نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن ارتفاع أسعار الكهرباء في المحافظة يشكل عبئاً على الصناعات المحلية، ويزيد من كلفة الإنتاج، مما يقلل من قدرة المنتجات الصناعية المحلية على المنافسة.

وتفتقر المحافظة لعنصر الطاقة مما يجعل اعتمادها على الكهرباء والنفط بصورة كاملة، وكلاهما يقع تحت السيطرة الإسرائيلية، وقد يكون ربط شبكة الكهرباء في الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الأردنية، أو في المحافظة حل لمشكلة ارتفاع سعرها بالنسبة لاستخدامها في الصناعة، وهذا رهن بالحل السياسي للقضية الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية.

4. الأيدي العاملة:

تشكل الأيدي العاملة أحد المقومات الهامة للصناعة كماً ونوعاً، فضلاً عن كونها سوقاً للسلع والمنتجات المصنعة، كما أن التعرف على الخصائص الديموغرافية للسكان ضروري لتخطيط النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والخدماتية، وكذلك للتعرف على الحاجة للمنتجات اللازمة للاستهلاك. وسيتناول الباحث دراسة التركيب النوعي، والمستوى التعليمي للسكان، ومعدلات الأجور في محافظة نابلس على النحو التالي:

أ. التركيب العمري للسكان:

تعتبر دراسة التركيب العمري هامة للنشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك من أجل تحديد حجم القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الإنتاج، إضافة إلى التعرف على القوى البشرية خارج قوة العمل التي تشمل الأطفال والشيوخ.

وقد قام الباحث بدراسة التركيب العمري للسكان من خلال بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي قامت به دائرة الاحصاء المركزية عام 1997، كما هو في الجدول رقم 5 وشكل رقم 1 الذي يمثل الهرم السكاني لمحافظة نابلس

جدول رقم 5.

الهرم السكاني لمحافظة نابلس لعام 1997

النسب المئوية للتوزيع			عدد السكان			
كلا الجنسين	أنثى	ذكر	كلا الجنسين	أنثى	ذكر	فئة العمر
16.61	8.08	8.52	41707	20305	21402	4-0
14.74	7.16	7.57	37015	17988	19027	9-5
11.19	5.44	5.74	28097	13681	14416	14-10
10.12	5.25	5.22	25417	12304	13113	19-15
9.56	4.58	4.98	24020	11508	12512	24-20
8.21	3.90	4.31	20634	9810	10824	29-25
7.11	3.44	3.67	17872	8638	9234	24-30
5.33	2.53	2.79	13390	6373	7017	39-35
3.60	1.91	1.80	9057	4523	4534	44-40
2.83	1.38	1.45	7121	3480	3641	49-45
2.64	1.44	0.90	6645	3617	3028	54-50
1.95	1.12	0.83	4908	2818	2090	59-55
1.92	1.04	0.88	4834	2616	2218	64-60
4.08	2.25	1.82	10245	5657	4588	+65
%100	49.52	50.48	251081	123368	127713	

(المصدر: 1) دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، مصدر سابق، ص 134
 (2) النسب من حساب الباحث

والذي يشير الى ما يلي:

1. تبلغ فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، نسبة 42.54% من مجمل سكان المحافظة، وهي نسبة منخفضة قياسا الى المتوسط العام في الضفة الغربية والذي يبلغ نحو 45%، وهذه الفئة غير منتجة، وتبلغ في محافظة طولكرم 42.92%⁽¹⁾، وتمثل نفس النسبة تقريبا في محافظة نابلس.
2. فئة الشباب التي تتحصر بين سن 15-64 سنة، وهي الفئة المنتجة وتوصف بأنها داخل قوة العمل، وتتحمل هذه الفئة أعباء اعالة الفئتين الاولى والثالثة، وتصل نسبة

⁽¹⁾ عبدالهادي، إياد، محددات اختيار الموقع في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 1999، ص 52.

فئة الشباب الى 53.32% من مجمل سكان المحافظة وهي نسبة مرتفعة قياسا الى المتوسط العام لهذه الفئة العمرية في الضفة الغربية والبالغة 51.1%، وتبلغ فئة الشباب في محافظة طولكرم 52.57% وهي مقاربة لمثيلتها في محافظة نابلس.

3. فئة كبار السن وهم 65 سنة فأكثر، وتبلغ نسبتهم 4.14% من سكان المحافظة، وهي أعلى من المتوسط العام لهذه الفئة العمرية للضفة الغربية، والتي تبلغ نحو 3.9% من مجمل سكان الضفة الغربية،⁽¹⁾ وهذه الفئة غير منتجة كفئة الأطفال صغار السن.

وإذا ما أضفنا الأطفال إلى فئة كبار السن فان 46.68% من سكان المحافظة هم خارج قوة العمل، وهم مستهلكون ويشكلون عبئاً على الفئة المنتجة، ونسبتها 53.32%، كما يجب الانتباه الى أن فئة صغار السن ستصبح بعد فترة زمنية قصيرة فئة منتجة، وهذا يعني ضرورة تأمين العمل اللازم لهذه الأعداد من الأيدي العاملة، ومن الضروري القول أن هناك نسبة من فئة الأطفال تمارس العمل فعلا رغم صغر العمر، وكذلك هناك نسبة من فئة الشباب لا تمارس العمل بسبب الظروف السياسية والاقتصادية ويعبر عن ذلك بمفهومى الاعالة الخام والاعالة الحقيقية.

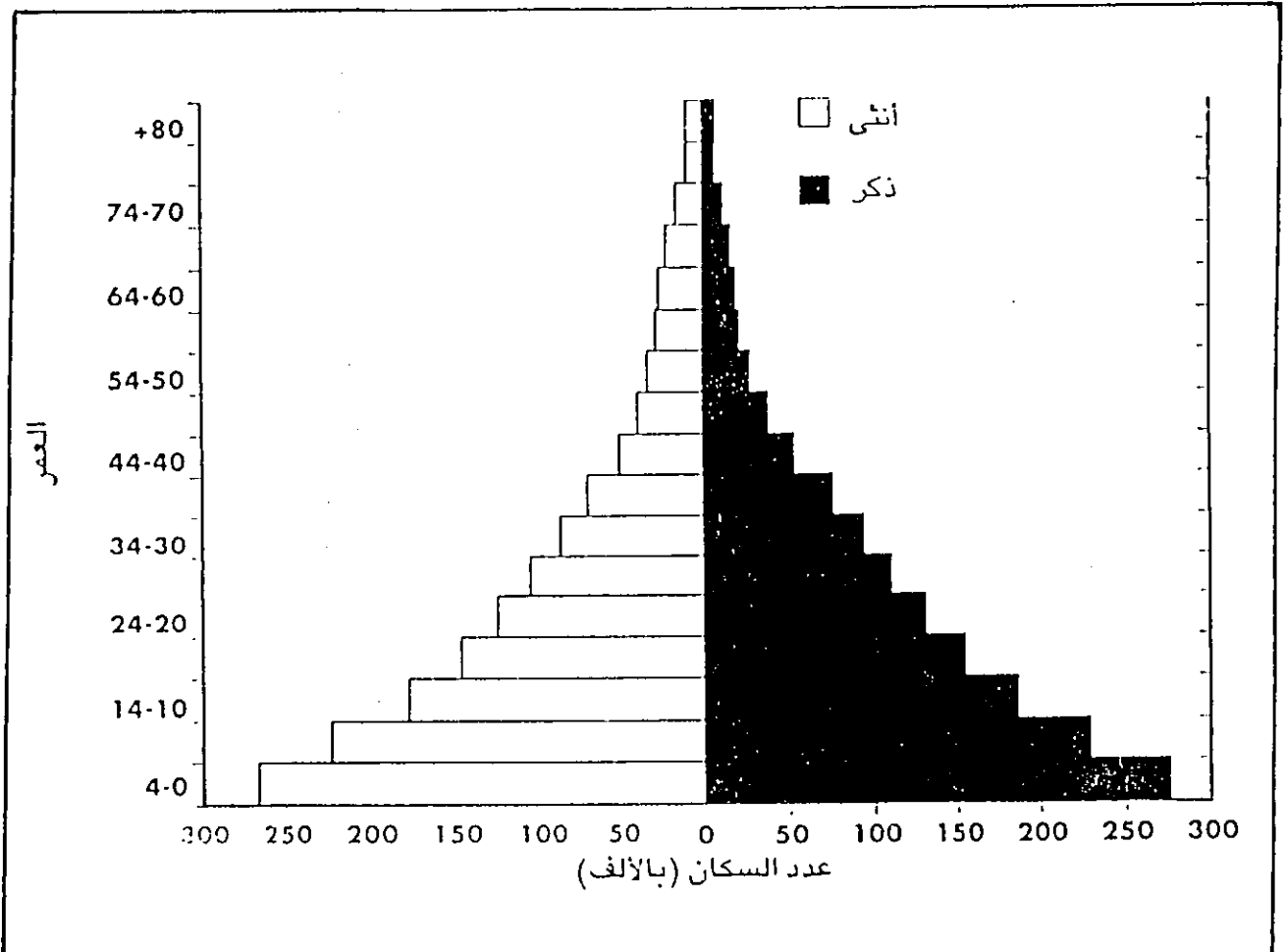
ولاعطاء صورة واضحة عن وضع العمالة الحالي في محافظة نابلس فقد تم حساب الاعالة الخام والاعالة الحقيقية على النحو التالي:

1. نسبة الاعالة الخام: تعتمد هذه النسبة على أن جميع فئة الأعمار داخل قوة العمل من سن 15-64 سنة هي فئة عاملة وتتحمل مسؤولية اعالة نفسها بالإضافة الى اعالة فئتي الأطفال والشيوخ⁽²⁾، وقد بلغت نسبة الاعالة الخام في المحافظة 87.4%.

(1) دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1999، لمحة احصائية، ص 29.

(2) الحديثي، طه، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص 580.

شكل رقم (1)
الهرم السكاني لمحافظة نابلس منتصف العام 1998



وهذا يعني أن كل 100 شخص من فئة الشباب (من سن 15-64) يعيلون 87 شخصاً من فئة الأطفال والشيوخ إلا أن هذه النسبة مضللة غير واقعية، إذ لا يعمل جميع من هم في سن العمل (من سن 15-64 سنة)، كما يوجد أشخاص عاملون فعلاً وهم من ضمن فئتي الأطفال والشيوخ.

2. نسبة الاعالة الحقيقية:

وهي نسبة أقرب الى الواقع وتبلغ 386%⁽¹⁾، وهذا يعني أن كل 100 شخص من العاملين فعلاً يعيلون 386 شخصاً من غير العاملين.

أما أسباب ارتفاع نسبة الاعالة الحقيقية في محافظة نابلس فهي:

1. ارتفاع نسبة فئة الأطفال دون سن 15 التي تصل الى 42.54%
2. انخفاض نسبة النساء العاملات في النشاط الصناعي، إذ تصل نسبة العاملات الى 12.9% من مجمل القوى العاملة، ويرجع ذلك الى العوامل الاجتماعية والدينية، وانخفاض المستوى التعليمي للإناث مقارنة مع الذكور، بينما تصل نسبة النساء العاملات في محافظة طولكرم الى 16.2% من مجمل القوى العاملة فيها، ولعل ذلك مرده الى توافر فرص عمل أكثر للمرأة بسبب القرب من خط الهدنة، أما نسبة الأمية فتبلغ بين الإناث نحو 7.49% مقابل 2.73% بين الذكور.
3. ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل التي تبلغ 10% من مجمل القوى العاملة، وذلك بسبب الظروف السياسية والإغلاقات التي تمارسها إسرائيل للضفة الغربية، وبناء على ذلك يمكن القول أنه يوجد وفرة في الأيدي العاملة في محافظة نابلس، وإن توسيع سياسة التصنيع يوفر العمل لهذه الأعداد العاطلة عن العمل.

ب. المستوى التعليمي:

يلعب المستوى التعليمي دوراً هاماً في تحديد المستوى المعيشي للسكان، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زاد معدل نمو الإنتاج، أما بالنسبة للمستوى التعليمي للسكان في محافظة نابلس.

(1) من حساب الباحث بالاعتماد على النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، محافظة نابلس، ص

جدول رقم 6

المستوى التعليمي للسكان في محافظة نابلس

النسبة المئوية للذكور والبنات الى المجموع الكلي	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع الكلي	اناث	نسبة الذكور الى المجموع الكلي	ذكور	المستوى التعليمي
10.22	17284	7.49	12569	2.73	4715	امّي
16.67	28738	7.95	13704	8.72	15034	ملم
27.49	47404	13.25	22847	14.24	24557	ابتدائي
23.24	39767	10.95	18804	12.29	20963	اعدادي
11.51	19675	5.11	8633	6.40	11042	ثانوي
5.12	8675	2.54	4199	2.58	4458	دبلوم متوسط
4.78	8265	1.77	3063	3.01	5202	بكالوريوس
0.26	134	0.11	33	0.15	101	دبلوم عال
0.45	797	0.07	134	0.38	663	ماجستير
0.26	291	0.11	22	0.15	269	دكتوراه
%100	172359	48.73	85075	%50.37	87284	المجموع

المصدر:

1. دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، محافظة نابلس، ص 131.
2. النسب من حساب الباحث.

وتظهر دراسة الجدول رقم (6) أن نسبة الامية بلغت في المحافظة 10.22%، وهي أقل من المعدل العام للامية في الضفة الغربية، والتي تبلغ 12.11%، بينما تصل هذه النسبة إلى 12.08% في محافظة طولكرم أعلى بقليل منها في محافظة نابلس وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث في طولكرم والتي تصل إلى 9.44% والتي تصل إلى 9.42% بينما تصل هذه النسبة في محافظة نابلس إلى 7.49%. وبلغت نسبة التعليم في المرحلتين الأساسية والثانوية بين السكان نحو 62.24% بسبب الإقبال على التعليم في هذه المراحل، بينما تصل هذه النسبة في محافظة طولكرم إلى 61.5% أي يفارق سلبي بسيط عن محافظة نابلس⁽¹⁾.

(1) عبد الهادي، إياد، مصدر سابق، ص 56.

كما تشير إلى أن نسبة الحاصلين على الشهادات العليا بين سكان المحافظة بلغت نحو 10.87%، وهي نسبة مرتفعة تزيد عن المعدل العام في الضفة الغربية، والتي تبلغ 8.7%، وتبلغ نسبة الحاملين للشهادات العليا في محافظة طولكرم 11.58% أي بفارق إيجابي بسيط عن محافظة نابلس.

إن انتشار التعليم والتوسع فيه خاصة في مراحلها العليا يعكس إيجاباً على الصناعات، يتمثل في تطويرها واكتسابها ميزة نسبية في الصناعات التي تحتاج إلى هذه الموارد.

ج. معدلات الأجور:

تتميز أجور العمال الفلسطينيين بانخفاضها مقارنة مع أجور العمال الإسرائيليين، وهذا ما يدفع أصحاب العمل الإسرائيليين إلى تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، وكذلك تشجع أصحاب الصناعات الإسرائيلية على إقامة صناعات لهم في الضفة الغربية، ومنها محافظة نابلس، وهي صناعات مكملة للصناعات الإسرائيلية، ومن ذلك مشاغل الخياطة، كما شجعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تصنيع المستوطنات، وتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية لاستغلال معدل أجرها المنخفض، والجدول رقم (7) يبين اختلاف معدلات الأجور بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين.

جدول رقم 7

معدل الأجور وعدد ساعات العمل وأيام العمل الشهرية في الضفة الغربية وإسرائيل

الرقم		في الضفة الغربية	في إسرائيل والمستوطنات
1.	معدل ساعات العمل الأسبوعية	42	45
2.	معدل أيام العمل الشهرية	22	20
3.	معدل الأجرة اليومية بالشيكل	46.2	90

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، القوى العاملة، ص 23.

تظهر دراسة الجدول رقم (7) ان معدل الأجرة اليومية في الضفة الغربية 46.2 شاقلاً، بينما يبلغ معدل الأجور اليومية في اسرائيل 90 شاقلاً، أي ضعف ما يتلقاه العامل الفلسطيني في الضفة الغربية.

لذا يعتبر انخفاض معدل اجر العامل الفلسطيني في الضفة الغربية من العوامل الايجابية في حال قيام صناعات في الضفة الغربية، وهذا يعطي ميزة نسبية لهذه الصناعات تمكنها من المنافسة.

أما بالنسبة للعلاقة بين نوع العمل ومعدل الأجور في محافظة نابلس فيمكن استنتاجها من خلال تأمل الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

نوع العمل ومعدل الأجور في محافظة نابلس

متوسط الأجور الشهرية بالدينار	نوع العمل
من 500-400	مهندس
من 400-300	إدارة وسكرتاريا
من 300-200	عامل إنتاج
من 300-250	عامل صيانة
من 150-200	عامل حراسة/أذان

المصدر: الدراسة الميدانية، 2001م.

وتظهر دراسة الجدول رقم (8) انخفاض نسبة المهندسين العاملين في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس ويقاضون أجوراً مرتفعة نسبياً، كما أن العاملين في إدارة المنشآت الصناعية هم غالباً أصحابها أو من الأقارب، كما يلاحظ انخفاض أجور عمال الإنتاج ولعل ذلك مرده إلى الصعوبات التي تواجهها الصناعات المحلية من ظروف سياسية واغلاقات، وصعوبة التسويق والحصول على المواد الخام وغير ذلك مما يؤدي إلى عدم انتظام الإنتاج، كما يلاحظ قلة عمال الصيانة الذين يعملون بشكل دائم في المنشآت الصناعية ويجري استدعاؤهم وقت الحاجة أو الضرورة، أما عمال الحراسة أو الأذنة فيمتازون بانخفاض معدل أجورهم بشكل واضح.

ويلاحظ انخفاض أجور العاملين في المنشآت الصناعية في المحافظة، إذا ما قورنت بمعدل الأجور في إسرائيل التي يتواجد فيها المهندسون والإداريون وعمال الصيانة بشكل منتظم وهم مؤهلون بدرجة عالية سواء في الإدارة أو المستوى الفني، بينما نجد انخفاض معدل الأجور في الصناعات المحلية وقلة خبرتها في الشؤون الإدارية والتقنية بالإضافة

إلى عدم تحديث الآلات باستمرار يجعل الصناعات المحلية رخيصة الثمن، وهي ميزة نسبية لها تمكنها من المنافسة إذا روعيت جودة السلع المنتجة.

5. الاسواق:

اماكن تسويق وتصريف المنتجات الصناعية بنوعيتها: المحلية، والخارجية، كما ان لحجم السوق دوراً هاماً في تحديد حجم الصناعات فيه، فالصناعات القائمة حالياً في محافظة نابلس تلبي حاجة السوق المحلية في المحافظة، وباقي المحافظات الفلسطينية، بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على حرية التصدير للخارج .

وتعتبر دراسة السوق عاملاً هاماً قبل الشروع بتأسيس اية منشأة صناعية، لان السوق يمثل القوى الشرائية للمنتجات المراد تصنيعها.

ومن اجل دراسة السوق المحلية في المحافظة قام الباحث بدراسة المستوى المعيشي للسكان والموقع الجغرافي للسوق في المحافظات على النحو التالي:

أ. المستوى المعيشي للسكان:

للمستوى المعيشي للسكان علاقة واضحة بنوع الصناعات، فكلما ارتفع دخل الفرد زاد اقباله على شراء الكماليات والعكس صحيح، وعندما يتدنى الدخل – كما في الدول النامية – يقبل الناس على شراء السلع الاستهلاكية المتمثلة في الصناعات الغذائية الضرورية.

وعند دراسة المستوى المعيشي للسكان يجب الانتباه لمعدل الانفاق العام على السلع والخدمات، لان ذلك يعني حاجة السوق للمنتوجات المطلوبة، فيعمل الصناعيون على تلبيتها حسب الحاجة لها والطلب عليها.

وبالنسبة لمحافظة نابلس يبلغ معدل الانفاق الشهري للفرد 84.37 ديناراً أردنياً، وهو معدل يمكن تصنيفه بالمتوسط بالنسبة لباقي المحافظات، فقد سجلت اعلى المعدلات لمحافظات القدس 146.34 ديناراً، ورام الله واريحا 114.89 ديناراً ثم انخفض المعدل بعد ذلك في محافظة بيت لحم الى 87.04 ديناراً، تليها محافظة نابلس، ثم طولكرم وقلقيلية 77.94 ديناراً، ثم جنين 73.42 ديناراً، ثم الخليل 73.23 ديناراً . وأخيراً قطاع غزة 62.33⁽¹⁾ وهو ادنى معدلات الانفاق الشهري، ولدى تحليل الجدول رقم (6) يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

(1) دائرة الإحصاءات المركزية، 1998، مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية - التقرير النهائي - 1997، ص 51.

1. ارتفاع معدل الانفاق على الطعام، حيث بلغت نسبة الانفاق على الطعام نحو 39.77%، وهذه النسبة مرتفعة جداً بالنسبة للدول المتقدمة التي تبلغ نحو 20%⁽¹⁾ وهذا يعني ان حصة الطعام في محافظة نابلس هي على حساب حصص اخرى، لذا تظهر الحاجة للصناعات الغذائية ومدى ارتباطها باستهلاك المواطن، وهي من المشجعات على ظهور الصناعات الغذائية في محافظة نابلس.
2. ترتبط صناعة الملابس والاحذية بسوق المحافظة لانها من اكثر السلع التي ينفق عليها الافراد، اذ بلغت نسبة الانفاق الشهري للفرد عليها 9.57% من مجمل النفقات، وهي سلع استهلاكية.

جدول رقم (9)

متوسط انفاق الفرد الشهري بالدينار في محافظة نابلس

السلع والخدمات	معدل انفاق الفرد بالدينار	النسبة المئوية للانفاق	السلع والخدمات	معدل انفاق الفرد بالدينار	النسبة المئوية للانفاق
الخبز والحبوب.	5.53	7.20	الاتاث والاواني المنزلية.	3.55	4.20
اللحوم والدواجن.	7.91	9.3	لوازم واعمال منزلية.	0.91	1.07
الاسماك ومنتجات البحر.	0.38	0.45	الرعاية الطبية.	3.75	4.44
الالبان ومنتجات الالبان والبيض.	3.34	3.95	وسائل النقل والاتصالات.	10.47	12.40
الزيوت والدهون.	0.95	1.12	التعليم.	3.63	4.30
الفواكه والمكسرات.	3.32	3.93	النشاطات الترفيهية، والثقافية.	1.26	1.49
الخضروات والبقوليات والدرينات.	2.28	2.70	التبغ والسجائر.	3.64	4.31
السكر والمنتجات السكرية.	1.61	1.90	المشروبات الكحولية.	0.00	0.00
المشروبات غير الكحولية.	1.60	1.89	نفقات غير استهلاكية اخرى.	2.42	2.86
الملح والتوابل اطعمة اخرى.	1.42	1.68	العناية الشخصية.	1.63	1.93
وجبات جاهزة من المطعم.	1.62	1.92	التحويلات النقدية المدفوعة.	3.52	4.17
الملابس والاحذية.	8.08	9.57	الضرائب.	0.16	0.18
المسكن.	7.20	8.53	مجموع الانفاق النقدي على غير الطعام.	46.53	55.1
مجموع الانفاق النقدي على الطعام.	31.98	37.90	الانفاق النقدي الكلي.	84.37	%100

المصدر: 1- دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية، التقرير النهائي - 1997، ص 50-51.

2- النسب من حساب الباحث.

⁽¹⁾ صالح، حسن عبد القادر، 1985، مدخل الى جغرافية الصناعة، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، ص 239.

وتظهر الأرقام في هذا الجدول ان احتياجات السوق في محافظة نابلس هي عبارة عن سلع استهلاكية، وذلك بسبب انخفاض مستوى الأفراد المعيشي في المحافظة. ج. لموقع السوق الجغرافي أهمية بالغة، في تسهيل الاتصال بين المنتجين والصناعيين والمستهلكين، وخفض تكاليف النقل للمدخلات والمخرجات الصناعية مما يقلل كلفة الإنتاج.

اما بالنسبة للموقع الجغرافي للمحافظة فإنها تحتل موقعا هاما لإشرافها على خطوط المواصلات التي تربط شمال الضفة بجنوبها وشرق الضفة (الأغوار) بغربها (السهول الساحلية)، لذا تتمتع المحافظة بموقع متوسط ساعد على الحركة، والاتصال، وربط محافظة نابلس بغيرها من محافظات الضفة العربية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس

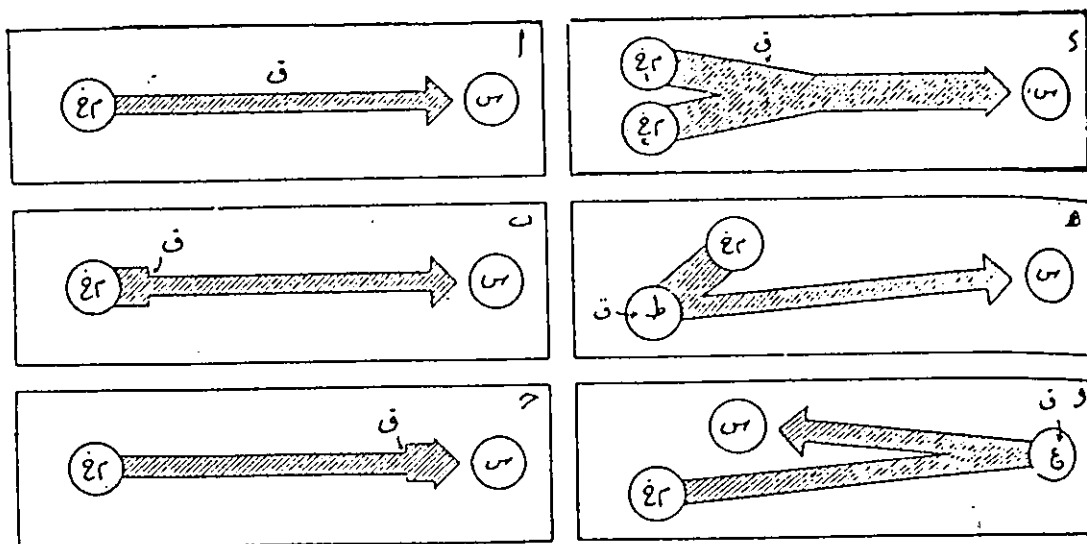
للموقع الصناعي اثر هام في قيام الصناعات وتطورها مستقبلاً، وقد اهتم علماء الجغرافية الاقتصادية بهذا الموضوع، نظراً لأهميته البالغة في توطن الصناعات وتكاملها، وظهور علاقات اقتصادية سليمة بين المنشآت الصناعية، تخدم الاهداف التي انشئت من اجلها، وكما نشأت الحضارات الانسانية بفضل توافر اسس او مقومات ضرورية لها، كذلك لا بد من توافر عدة مقومات لظهور الصناعات، ونموها، وتطورها. ان تحديد الموضع الصناعي بعناية يحقق فوائد اقتصادية جمة، تتمثل بقيام صناعات ناجحة تحقق اقتصاداً في النفقات، وتشغياً للقوى العاملة، ورفعاً لمستوى المعيشة، وتحد من ظاهرة الهجرة، فضلاً عن اسهامها في زيادة الدخل القومي للدولة.

ولتحديد الموقع الصناعي واختياره لا بد من طرح الاسئلة التالية:

1. اين يقوم هذا لنشاط الصناعي؟
2. ما سمات هذا النشاط الاقتصادي؟
3. ما الظواهر الاخرى التي يرتبط بها هذا النشاط الاقتصادي؟

ان الموضع الصناعي يتحدد بتوافق عدد من العوامل والقوى⁽¹⁾، فصاحب المصنع يجب ان يصل الى الاسواق، والمواد الخام، ومصادر الطاقة، وهذا يستلزم حركة البضائع، وبالتالي يلتمس موقعاً يقلل فيه من تكاليف النقل الى الحد الادنى، وينبغي كذلك ان يحصل على انتاج باقل التكاليف، وهذا يستلزم الوصول الى الايدي العاملة، ورؤوس الاموال، على ان تكون باقل عمولة ممكنة كما يوضحها الشكل التالي.

شكل رقم (2)
تحديد مواقع الصناعة



المصدر: Renner, G.T. Economic Geography; July, 1947،
نقلًا عن (صفوح خير) مصدر سابق، ص323.

(1) خير، صفوح، 1978، الجغرافية الاقتصادية، دمشق، ص317.

قبل ايضاح ما تعنيه الحالات أ، ب، ج، د، هـ، و الواردة في الشكل رقم (1) يفسر الباحث ما تعنيه الرموز المستخدمة في الشكل المذكور وهي على النحو التالي:

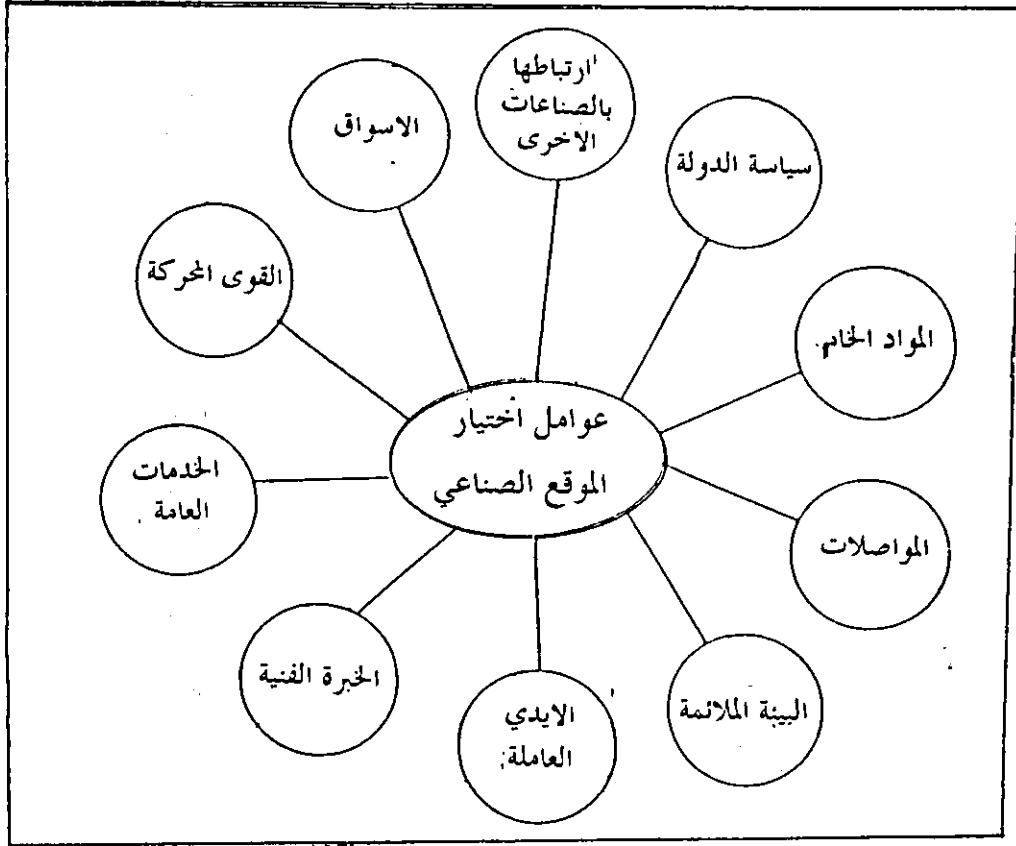
- ق - موقع الصناعة
ط - الطاقة
م خ - المادة الخام
ع - الايدي العاملة
س - السوق

اما ما تعنيه حالات الشكل رقم (2) فهي:

- أ. صناعات خفيفة يمكن ان تقوم في اي مكان على طول الطريق الواصلة بين مصدر المواد الخام والسوق.
ب. صناعات التعليب تنقص من حجم المادة الخام، وتقلل من وزنها.
ج. صناعات الالات الزراعية تزيد من حجم المادة الخام ووزنها.
د. صناعة ادوات الصلب تعمل على تركيب الاجزاء المختلفة، وبالتالي تنقص من حجمها.
هـ. صناعة الالمنيوم، ترتبط بالطاقة اوثق ارتباط.
و. ينقل الصوف (مادة خام) من مصادرة في السهول العظمى الامريكية، الى مواطن الايدي العاملة في الشرق، ثم يعود ثانية نحو اسواق الغرب.
وفي محافظة نابلس تتفاعل عدة عوامل معاً لتحديد الموضع للصناعات المختلفة، وهذه العوامل يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (3)

العوامل المؤثرة في تحديد الموقع الصناعي (1).



من خلال استعراض الشكل رقم (3) وربطه بالواقع المحلي للصناعات في محافظة نابلس يمكن استنتاج الأمور التالية:

1. بالنسبة لعامل المواد الخام، وعلاقته بالموقع الصناعي: تظهر كثير من الصناعات في محافظة نابلس بالقرب من المواد الخام ومن أمثلة ذلك معاصر الزيتون التي تتركز في ريف المحافظة قريبة من أماكن زراعة الزيتون.
2. بالنسبة لعامل المواصلات مهم جداً للصناعات لتأمين وصول الأيدي العاملة، والمواد الخام، ونقل المواد المنتجة إلى مراكز الاستهلاك، لذا تعتبر المواصلات شرطاً أساسياً لقيام الصناعات بمختلف أنواعها.
3. بالنسبة لعامل الخدمات العامة، ويقصد بها توافر البنية التحتية من ماء، وكهرباء، ومواصلات، وصرف صحي، ومواقف للسيارات وغير ذلك، ويظهر ذلك في المناطق الصناعية التي أوجدتها بلدية نابلس - كالمناطق الصناعية الشرقية - حيث

(1) الزعبي واخرون، احمد، 1995، الجغرافية الاقتصادية، عمان، طبعة اولى، ص152.

يتركز 54% من صناعات المدينة فيها بسبب توفر البنية التحتية اللازمة للصناعات.

4. بالنسبة لعامل الاسواق، يعتبر مهماً لظهور الصناعات، ومن ذلك في مدينة نابلس صناعة المنسوجات والاعذية كالحلويات والمعلبات والمشروبات الغازية، وكذلك المصابن وصناعة الزيوت النباتية من الذرة والسمسم.
5. اما بالنسبة للعامل الذي يظهر ارتباط الصناعات بعضها ببعض فيظهر ذلك بوضوح في محافظة نابلس في ظهور التجمعات الصناعية، والمناطق الصناعية، اذ لا بد من وجود علاقات بين المنشآت الصناعية مما يساعد على تكامل النشاط الصناعي وتقليل كلفة الانتاج.

بالاضافة لدور العوامل الاخرى واثرها في ظهور الصناعات ومن هذه العوامل: سياسة الدول، البيئة الملائمة، الخبرة الفنية، القوى المحركة.

اما العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس فاهمها التالية:

1. وجود تجمع صناعي:

يشكل التجمع الصناعي نفسه سوقاً وقوة مغناطيسية تجذب اليها الصناعات الجديدة⁽¹⁾، ونتيجة لذلك يصبح السوق مركزاً مكانياً يحقق فيه اصحاب المصانع القرب من المصانع الاخرى، وذلك بتقصير مسافة النقل والاستفادة من ميزة انخفاض معدلات الاجور، وتعتبر محافظة نابلس من اعرق المدن الفلسطينية، صناعياً، مما شجع المستثمرين من ابناء المحافظة وغيرها من المحافظات الاخرى على استثمار اموالهم فيها، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية في محافظة نابلس 2621⁽²⁾ منشأة .

وبذلك تمثل محافظة نابلس نسبة 18.6% من مجموع الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة 14471⁽³⁾ منشأة، كما وتحل محافظة نابلس المرتبة الثانية بعد محافظة غزة بالنسبة الى عدد المنشآت الصناعية فيها، وبذلك تشكل محافظة نابلس تجمعاً صناعياً هاماً.

(1) خير، صفوح، 1978، مصدر سابق، ص330.

(2) سجلات وزارة الصناعة، محافظة نابلس، 1997.

(3) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كانون الثاني، 2000م، ص65.

وحسب الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث بخصوص العوامل المؤثرة في اختيار الموضع الصناعي، احتل عامل وجود التجمع الصناعي المرتبة الاولى بين العوامل الاخرى، وذلك بنسبة 36%، كما احتل هذا العامل نفسه المرتبة الاولى في الدراسة التي اجراها الباحث مصطفى غانم وهي "بعنوان الصناعة في محافظة جنين"، بينما جاء ترتيب هذا العامل في المرتبة الخامسة في الدراسة التي اجراها الباحث اباد عبد الهادي في دراسته - محددات اختيار الموقع الصناعي في محافظة طولكرم - حيث احتل عامل القرب من السوق المرتبة الاولى، ولعل تفسير ذلك تركز الصناعات في محافظة طولكرم قريبة من خط الهدنة لجذب المتسوقين من داخل الاراضي المحتلة عام 1948م.

اما بخصوص اختيار مواضع الصناعات فيمكن ان يطرح السؤال التالي: هل تم اختيار مواضع الصناعات الحالية في المحافظة بناءً على دراسة مسبقة؟ ام بطريقة عشوائية؟

وللاجابة عن هذا التساؤل دلت الدراسة التي اجراها الباحث لمواضع الصناعات وتجمعاتها في المدينة وريفها على انتشارها العشوائي غير المدروس، وان أسباب كثيرة كانت وراء هذا الانتشار العشوائي منها:

- أ. الاجتهاد الذاتي للموضع الافضل حسب الخبرة الشخصية او رأي الاخرين.
- ب. مدى توافر الخدمات المطلوبة في المكان او المنطقة.
- ج. رخص ثمن الارض وارتفاعه.
- د. القرب من خطوط المواصلات.
- هـ. الايدي العاملة الرخيصة.

اضافة الى عدم استقرار الوضع السياسي، وتعاقب الاحتلال من بريطاني واسرائيلي الامر الذي لم يساعد على التنظيم الصناعي بل ساعد على تشويه نمو الصناعات المحلية في المحافظة وتطورها.

وعلى مستوى مدينة نابلس تركزت صناعاتها في البلدة القديمة - لتكون فيما بعد نواة صناعية هامة - حيث كان السوق عاملاً هاماً في قيامها كالصناعات الغذائية، والنسيجية، والخفيفة، ومع نمو المدينة وتمدها الطولاني، وانتشار العمران خارج حدود

البلدة القديمة، وتزايد اعداد السكان، والحاجة لصناعات جديدة، او توسيع المصانع القائمة، وتغير استخدامات الارض في البلدة القديمة - من استخدام صناعي الى تجاري - حيث بدأت المنشآت الصناعية تتموضع خارج حدود البلدة القديمة، وانتشرت في منطقتين هما:

الأولى: غرب المدينة: ضمن اراضي قرية بيت ايبا، وهي صناعات متنوعة غير متجانسة، انتشرت حسب رغبة صاحب المنشأة الصناعية، وجميع تراخيص مزاولة الصناعة فيها مؤقتة، ولا تعترف البلدية بهذا التجمع الصناعي. والثانية: شرق المدينة: اختارتها بلدية نابلس، وزودتها بالبنية التحتية اللازمة لجذب الصناعات اليها.

اما في قرى محافظة نابلس فتنتشر صناعاتها بصورة عشوائية أيضاً، التي من اقدم انواعها معاصر الزيتون ومطاحن الغلال المختلفة، كما ظهرت حديثاً بعض التجمعات الصناعية لاستغلال المحاجر، واعداد حجارة البناء في مناطق جماعين وقبلان وعصيرة القبلية، وتشجيعاً من المجالس القروية لهذه التجمعات امدتها بالماء، والكهرباء وطرق المواصلات.

ان ظاهرة الانتشار العشوائي للصناعات في محافظة نابلس يستدعي الاهتمام بامرین هما: أ. ضرورة تنظيم النشاط الصناعي في المحافظة من خلال البلدية، والمجالس القروية، ومعالجة التلوث الناجم عنها.

ب. تحديد استخدامات الارض (سكن، زراعة، صناعة، تجارة، مراعي، محميات طبيعية....) وتنظيم استخدام البيئة.

2. القرب من السوق:

للسوق دور هام في تحديد الموضع الصناعي وظهور الصناعات كما ان لحجم السوق دوراً هاماً في تحديد حجم المنشآت الصناعية المراد أقامتها، وكذلك نوعية الصناعات المطلوبة.

وتظهر أهمية السوق بالنسبة لصاحب المصنع في انه يشتمل على الناس، واحتياجاتهم المختلفة، وقدراتهم المتفاوتة، وفي عام 1976 أشار ادم سميث الى ان تقسيم العمل يتحدد باتساع السوق⁽¹⁾.

(1) خير، صفوح، 1978، مصدر سابق، ص319.

فكلما كان حجم السوق اكبر ساعد على جذب المستثمرين لاقامة صناعاتهم المختلفة، وكان حجم رؤوس الأموال المستثمرة اكبر، اما إذا كان حجم السوق صغيراً فان ذلك يؤدي الى إلى أحجام المستثمرين عن استثمار أموالهم فيه أو بالقرب منه، ويؤدي الى ظهور صناعات صغيرة الحجم، وحرف يدوية منزلية للتقليل من النفقات، ولإنتاج سلع وبضائع تكفي الحجم المطلوب، فالسوق الصغيرة لا تسمح بالتخصص الكبير، والصناعة الواسعة.

وقد دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على أهمية عامل القرب من السوق، إذا احتل هذا العامل المرتبة الثانية بين العوامل الأخرى، وذلك بنسبة 25% من حجم العينة، بينما احتل هذا العامل المرتبة الأولى في الدراسة التي أجراها الباحث اباد عبد الهادي في محافظة طولكرم، واحتل هذا العامل أيضاً المرتبة الثالثة في الدراسة التي أجراها الباحث مصطفى غانم على محافظة جنين، وهي مراتب متقاربة تقريباً.

وتشكل مدينة نابلس وريفها سوقاً تجارية هامةً لتصريف السلع والمنتجات الصناعية، إذ يزيد عدد سكانها عن 081 و 251⁽¹⁾ نسمة عام 1997 مما يؤدي قيام صناعات محلية وحركة تجارية بين المدينة وريفها وبين المحافظة والمحافظات الأخرى. كما ان اتساع المدينة وازدياد عدد سكانها ادى الى قيام صناعات جديدة مما دفع بالمستثمرين الى اختيار مواقع لصناعاتهم احدهما شرق المدينة، والآخر غربها ضمن أراضي قرية بيت ايبا وهي مواقع قريبة من التجمع السكاني الرئيسي في المحافظة وهي مدينة نابلس.

كما تلعب الظروف السياسية المتقلبة دوراً هاماً في استمرارية الانتاج، ونمو المصانع وتطويرها، حيث تؤدي الظروف السياسية المتقلبة إلى تقليل العمل والانتاج، كما يحدث في حال إغلاق الضفة الغربية، او عزل المدن الفلسطينية لأسباب أمنية أحياناً او وقائية، مما ينعكس سلباً على النشاط الصناعي، كما تؤدي الظروف السياسية المتقلبة الى نقل المصنع من مكان لآخر او نقل راس المال الصناعي الى بلد آخر كما حدث في بعض المصانع التي نقلت من محافظة نابلس الى الأردن.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص 168.

3. القرب من سكن المستثمر:

يعتبر من العوامل الهامة في اختيار الموضع الصناعي بشكل عام، وقد جاء في نتيجة الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث ان هذا العامل يحتل المرتبة الثالثة بين العوامل الأخرى، وذلك بنسبة 25% من حجم العينة، وقد جاءت هذه المرتبة مقاربة لنتائج الدراسات التي أجراها كل من مصطفى غانم في دراسته - الصناعة في محافظة جنين - اذ احتل هذا العامل المرتبة الرابعة - وكذلك دراسة الباحث اياد عبد الهادي اذ احتل هذا العامل أيضاً المرتبة الرابعة، وهذا يؤكد تشابه الظروف السياسية والاجتماعية، والاقتصادية بين أرجاء الضفة الغربية بشكل عام.

وبالنسبة لمحافظة نابلس يرى الباحث ان أهمية هذا العامل واحتلاله المرتبة الثالثة بين العوامل الأخرى في تحديد الموقع الصناعي واختياره مرده الى عدة أسباب منها:

- أ. الظروف السياسية المتقلبة ايجاباً وسلباً والتي لم توفر عنصر الأمان الضروري للاستثمار في أماكن بعيدة عن سكن المستثمر .
- ب. قوة الروابط الأسرية ورغبة صاحب المنشأة الصناعية في ممارسة عمله في مكان قريب من اهله.
- ج. ضيق السوق المحلية نسبياً ادى الى ظهور الصناعات والورش الصغيرة القريبة من مكان سكن المستثمر كأصحاب المحادد، والمناجر، ومشاغل الخياطة وغيرها.
- د. سيطرة الطابع العائلي او الأسري على نسبة كبيرة من الصناعات، مما دفع أصحاب المنشآت الصناعية الى استثمار اموالهم في اماكن قريبة من سكن الاسرة والمستثمر.
- هـ. الوراثة ودورها في استمرار ممارسة النشاط الصناعي في نفس المحافظة.

ومع ذلك يوجد في محافظة نابلس منشآت صناعية تعود ملكيتها لمستثمرين في محافظات اخرى، ولكن ذلك موجود بنسبة قليلة تبلغ 7% من حجم العينة كما جاء في نتائج الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث.

4. النقل والمواصلات:

تعتبر المواصلات بأنواعها المختلفة – الطرق المعبدة، السكك الحديدية، والمائية – والنهرية، والبحرية، والجوية – من العوامل الهامة، والضرورية لظهور الصناعات، وتحديد مواضعها، وذلك لعدة اسباب منها:

- أ. تأمين وصول المواد الخام.
- ب. نقل العمال من وإلى المصنع.
- ج. نقل المنتجات الصناعية الى مراكز التسويق.
- د. تأمين وصول الخدمات الضرورية للمصنع.

وبالنسبة للمواصلات في محافظة نابلس، فان موقعها المتوسط شمال الضفة الغربية جعلها حلقة وصل هامة بين شمال الضفة وجنوبها، وبين شرقها وغربها، وهي مناطق متباينة مناخياً، واقتصادياً، مما كان لهذا الموقع اثر هام في قيام الصناعات في محافظة نابلس وتسهيل نقل وتسويق المنتجات الصناعية الى باقي المحافظات الفلسطينية.

وقد دلت الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث ان عامل المواصلات يحتل المرتبة الرابعة بين العوامل الاخرى المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي، وذلك بنسبة 16%، بينما احتل هذا العامل المرتبة الخامسة في الدراسة التي اجراها الباحث مصطفى غانم عن المنطقة الصناعية في جنين.

وتعتبر الطرق المعبدة وسيلة النقل الرئيسية في محافظة نابلس، ويمكن التمييز بين ثلاثة انواع من الطرق المعبدة واطوالها وهي:

- أ. الطرق الرئيسية، وطولها 84.5كم.
- ب. الطرق الاقليمية، وطولها 73كم
- ج. الطرق الريفية، وطولها 76.5كم.

وبهذا يبلغ المجموع الكلي للطرق المعبدة في المحافظة 234كم، وتشكل نسبة 12.4% من اجمالي اطوال شبكة الطرق البرية في الضفة الغربية والبالغة 1881.5كم⁽¹⁾، وهي شبكة جديدة يمكن تطويرها لتؤدي خدمات افضل للصناعات مستقبلاً، بينما تشكل اطوال الطرق المعبدة في محافظة طولكرم 98كم وبنسبة 2.5% من

(1) دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، احصاءات النقل والمواصلات والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة. سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم(8). رام الله - فلسطين، ص56..

اطوال اجمالي الطرق المعبدة في الضفة الغربية⁽¹⁾ وذلك بسبب صغر حجم المحافظة والبالغة 244 كم² حسب ما جاء في الجدول رقم (2).

اما اعداد المركبات بمختلف انواعها (سيارات خاصة، شاحنات وسيارات تجارية، باصات وباصات صغيرة، سيارات اجرة تكسي، وجرارات) فقد بلغ عددها في محافظة نابلس ومنطقة سلفيت معاً - كما ورد في المصدر - 23320 مركبة منها 4518 شاحنة، وسيارة تجارية تستخدم لاغراض تجارية وتشكل 19% من اعداد الشاحنات والسيارات التجارية في الضفة الغربية والبالغة 23686 شاحنة .

اما اتصال المحافظة بالعالم الخارجي فيتم عن طريق جسري اللنبي ودامية على نهر الاردن، اما الاتصال البحري للمحافظة فكان يتم من خلال الموانئ الاسرائيلية، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت تعمل على تطوير ميناء غزة ليخدم الاراضي الفلسطينية بشكل عام.

وخلاصة القول، تتوفر في محافظة نابلس شبكة طرق معبدة مناسبة للنشاط الصناعي بحجمه الحالي، ويمكن تطوير هذه الشبكة لتناسب حجم النشاط الصناعي في المحافظة مستقبلاً.

5. ملكية الارض:

تعتبر ملكية الارض من العوامل الهامة للصناعات، ومن محددات الموقع الصناعي، ويبرز ذلك من خلال ما يلي:

- أ. حاجة الصناعات الكبيرة لمساحات واسعة لنشاطها الصناعي، ومن هذه الصناعات صناعة الطوب، والبلاط، ومناشير الحجر، ومصانع الباطون الجاهز، وكذلك حاجة بعض الصناعات لاقامة بعض مبان ومخازن خاصة بها.
- ب. العلاقة الواضحة بين ملكية الارض والسوق باعتبارها عوامل محددة للوضع الصناعي، مما يؤدي الى ارتفاع ثمن الارض، باعتبارها جزءاً من السوق، وكذلك يجعل من الصعب ايجاد مساحات واسعة من الارض حول المدينة (السوق).

(1) عبد الهادي، اياد، مصدر سابق، ص57.

- ج. التنظيم المكاني لاستخدامات الارض، وتحديد مناطق خضراء وزراعية يمنع البناء فيها من الناحية القانونية⁽¹⁾.
- د. الحاجة لتوسيع المصانع المقامة وتطويرها وتحديثها.

وقد جاء في نتائج الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث ان ملكية الارض احتلت المرتبة الخامسة بين العوامل الاخرى التي تحدد الموقع الصناعي، وذلك حسب ما جاء في الجدول رقم 10 التالي:

جدول رقم (10)

العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي في محافظة نابلس

الرقم	الدافع	العدد	النسبة
1.	وجود تجمع صناعي	44	36
2.	القرب من السوق	30	25
3.	القرب من سكن المستثمر	25	20
4.	توافر المواصلات	19	16
5.	ملكية الارض	13	13
	المجموع	131	%100

المصدر: الدراسة الميدانية 2001م.

اما في الدراسة التي اجراها الباحث مصطفى غانم للصناعات في محافظة جنين فقد احتل عامل ملكية الأرض المرتبة الثانية، ولعل ذلك يعود الى الموقع الحدودي للمحافظة بالإضافة إلى عدم توافر مناطق صناعية في محافظة جنين تؤمن الأرض اللازمة لإقامة المصانع عليها.

ويلاحظ ان جميع الصناعات في مدينة نابلس كانت تنتشر ضمن حدود البلدة القديمة باستثناء بعض المصانع التي كانت تنتشر على أطراف المدينة، وبعد توسع المدينة نتيجة لتزايد اعداد سكانها أصبحت أطراف المدينة تقع في وسطها، مما يعني ضرورة اعادة توزيع المصانع المقامة حالياً، وهذا يعني التنظيم الصناعي الذي تقوم به بلدية نابلس بالتعاون مع وزارة الصناعة القيام به الإقامة المناطق الصناعية وتنظيم النشاط الصناعي وتوفير البنية التحتية اللازمة للصناعات المختلفة.

⁽¹⁾ Smith, D.M. Industrial Location, An Economic Geographical Analysis 1979, John Wiley & Sons, Inc. NewYork, P32.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس

أولاً: في العهد العثماني

ثانياً: أثناء الانتداب البريطاني

ثالثاً: في العهد الأردني

رابعاً: في ظل الاحتلال الإسرائيلي

خامساً: في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

الفصل الثالث

التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس

أولاً: الصناعات في محافظة نابلس في العهد العثماني حتى أواخر العام 1918

تميزت الدولة العثمانية بأنها عسكرية النشأة، وظلت كذلك حتى نهايتها، لذا انشغلت بالتوسع ومد نفوذها، مما صرف جهودها عن التحديث، ومسايرة روح العصر، فمن الناحية الاجتماعية، أبقى العثمانيون على النظم الاجتماعية لشعوب البلاد المفتوحة أما التعليم والصحة والأنشطة الاقتصادية فقد كان تدخل العثمانيين فيها متقطعاً، بسبب انشغالهم بالفتوحات، ورغم ذلك فقد شهدت بعض فترات الحكم العثماني اهتماماً واضحاً بتطوير أحوال الناس وتحسينها، كالخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية إلا أن كثرة أعداء الدولة وتحالفهم عليها اسهم بشكل واضح في اشغال الدولة العثمانية عن القيام بدور فاعل في معالجة المشكلات التي عانت منها البلاد الخاضعة لها.

لذا فقد كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدوداً وتقع مسؤوليته بشكل عام على عاتق الأفراد من النشيطين اقتصادياً في القطاعات المختلفة الزراعية والتجارية والصناعية.

ففي مجال الزراعة كانت المنتجات الزراعية للمنطقة الجبلية الوسطى ومنها محافظة نابلس تتمثل بالزيتون والقمح والشعير والقطاني والسمسم، وكانت هذه المنتجات تستهلك محلياً، أما طازجة مثل القمح والشعير والقطاني، أو عن طريق تصنيعها مثل السمسم أو زيت الزيتون الذي كان يدخل بنسبة هامة في صناعة الصابون حيث كانت منطقة نابلس ومن أهم مناطق إنتاجه في فلسطين وكان الفائض منه يصدر للدول العربية المجاورة.

ومن أجل جمع الضرائب عن الأراضي الزراعية لتمويل النفقات العسكرية اللازمة أتبع العثمانيون وسائل عديدة لتحصيلها، كان أفضلها في اعتقادهم نظام الالتزام الذي يعكس حالة الدولة وانشغالها في الحروب مع الدول الطامعة بها، حيث يعطى الملتزم السلطة الكاملة لجمع الضرائب في منطقة ما مقابل تعهده والتزامه أمام السلطان العثماني بدفع مبلغ من المال للسلطان عن سنة واحدة لا تجدد غالباً، ثم يقوم الملتزم بجمع مبالغ مضاعفة كضرائب عن الأراضي الزراعية، وقد أسهم هذا النظام في سوء أحوال

الفلاحين وتراجع النشاط الزراعي بشكل عام، ونتيجة لعجز الفلاح عن دفع الضرائب للملتزم تركت كثير من الأراضي الزراعية دون زراعة، أو تنازل عنها الفلاح للملتزم، وكثيراً ما أنكر الفلاح ملكيته لأرضه الزراعية حتى يتخلص من عبء ضرائبها، أو سجلها باسم أحد الوجهاء أو الزعماء المحليين، مما مكن الملتزمين من امتلاك أراضٍ زراعية واسعة ظهرت على شكل اقطاعات واسعة، كما تنافست الأسر الثرية باخلاصها وطاقاتها للدولة العثمانية للمحافظة على أسباب ثرائها مما أدخل تلك الأسر في نزاعات محلية فيما بينها لضمان استمرار مصالحها وأسباب ثرائها.

كما امتاز العصر العثماني المتأخر بازدياد التدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية التي اضطرت لمسايرة العصر والقيام بسلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والدستورية بالإضافة إلى منحها الامتيازات للأجانب لتشجيعهم على استثمار أموالهم في أراضيها، وقد هدفت من ذلك إلى إرضاء الأوروبيين من جهة وتقوية سلطنتها وأحكام قبضتها التي تراخت في الولايات التابعة لها، ومن هذه الإصلاحات إصدار قانون الأراضي الزراعية عام 1858م وكذلك نظام الطابو عام 1859م مما أسهم في الحفاظ على ملكية الأراضي الزراعية في منطقة نابلس وسائر المناطق الأخرى، كما ونشطت الزراعة في منطقة نابلس وتوسعت زراعة المحاصيل الزراعية ومن ذلك السمسم لاستخراج الزيت منه (السيرج) حيث ظهرت كثير من المعاصر في مدينة نابلس لهذا الغرض وزرع القطن أيضاً الذي زاد الطلب عليه بسبب النقص الكبير في إنتاجه بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) كما اتسعت رقعة الأراضي الزراعية لتتجاوب مع ازدياد الطلب على المنتوجات الزراعية الفلسطينية وارتفاع السعر العالمي لها، كما جذبت منطقة السهل الساحلي الفلسطيني الفلاحين من المناطق الجبلية فزرعوا الأراضي التي كانت تعتبر في السابق غير آمنة وأصبحت محاصيل البرتقال والسمسم والدخان والخضار والفواكه من أهم المحاصيل التي صدرت إلى أوروبا.

أما التجارة فكانت نوعان: خارجية مع الدول المجاورة، وداخلية بين الولايات العثمانية، وكانت الدولة تحصل على حصتها من الضرائب على السلع المختلفة، وكانت التجارة بنوعها متروكة للتجار من أبناء الولايات العثمانية. أما النشاط الصناعي فلم يكن بأحسن حالاً من الزراعة أو التجارة، فظهرت الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي اتسمت بالعائلية والوراثة إضافة إلى بساطتها.

وخلال هذه الفترة ظهرت صناعات محلية في مدينة نابلس كسائر المدن الأخرى بجهود فردية أو عائلية حيث انتشرت فيها صناعات كثيرة ارتبطت بالنشاط الزراعي بالدرجة الأولى، فظهرت صناعات طحن الحبوب، وأهمها القمح بوساطة طواحين تدار بقوة الماء والتي لا يزال آثار بعضها ظاهراً حتى الآن غرب المدينة، وفي جنوبها في منطقة راس العين كما يظهر ذلك في الصورتين 1، 2، حيث اعتمدت هذه الطواحين على مياه الينابيع المحلية. كما ظهرت صناعة البسط والمناسج اليدوية مستفيدة من زراعة القطن حيث كانت منطقتي عكا وجبل نابلس من أهم مناطق إنتاجه⁽¹⁾ وأصواف الحيوانات، كما ارتبط بالثروة الحيوانية صناعات جلدية كثيرة كالمدايح، وصناعة الأحذية، والقرب للماء، والزيوت المختلفة، إضافة لصناعة استخراج الزيوت النباتية مستفيدة من أشجار الزيتون التي تغطي مساحات واسعة من المحافظة، وكذلك استخراج السيرج من السمسم إضافة إلى صناعة الحلاوة والطحينة المعتمدة على السمسم والسيرج المستخرج منه.

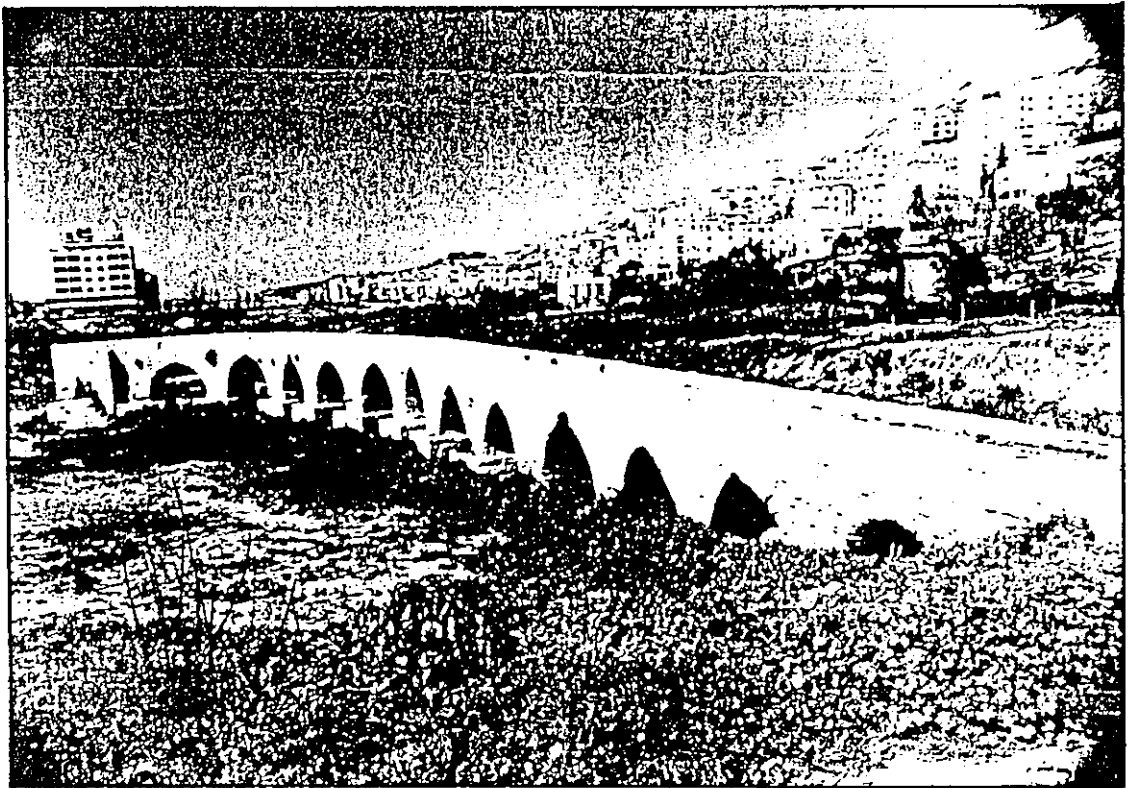
كما ظهرت صناعات قديمة ارتبط اسمها باسم نابلس ومن أهمها صناعة الصابون النابلسي ذو المواصفات العالية الجودة المرتبطة أصلاً بزيت الزيتون، وكذلك الكنافة النابلسية الذائعة الصيت، والتي تعتمد على الجبنة ذات الأصل الحيواني، والمتوفرة أيضاً .

كما ظهرت محلات الحدادة العربية والإفرنجية، وأدوات الزراعة اللازمة للحصاد والحراثة، إضافة إلى ورش التجارة لصناعة الأبواب والشبابيك والأثاث المنزلي. لذا يمكن القول: أنه بظهور هذه الصناعات، وتجمعها في مدينة نابلس تشكلت نواة صناعية هامة تلبي حاجات سكان المدينة وريفها، وكان لا بد لهذه الصناعات من التطور مستقبلاً لتواكب تغيرات العصر ومتطلبات السكان.

(1) شولش، تحولات جنزبية في فلسطين، الطبعة الثانية، دار الهدى، 1990، عمان، ص99.



صورة رقم (1)



أما بالنسبة لريف مدينة نابلس فكانت رافداً وظهيراً هاماً لصناعة المدينة، حيث اعتمدت هذه الصناعات على المواد الخام النباتية والحيوانية المختلفة التي يتم إنتاجها في المناطق الريفية الواسعة المحيطة بالمدينة، والتي كانت في نفس الوقت سوقاً لتصريف جزء هام من الإنتاج الصناعي للمدينة، وذلك بالإضافة إلى ظهور صناعات ريفية كمعاصر زيت الزيتون ومطاحن الغلال والحبوب، لذا فقد كان من الطبيعي أن تشكل سوقاً هامة يجتمع بها الناس لقضاء مصالحهم، وشراء حاجاتهم المختلفة، وهذا يؤكد الدور التبادلي بين المدينة وريفها.

وبشكل عام فإنه يمكن ملاحظة عدة أمور امتازت بها الصناعات المختلفة في المدينة وريفها خلال فترة الحكم العثماني ومنها:

- 1- أنها صناعات يدوية بسيطة .
- 2- صناعات موروثية تنتقل من الآباء إلى الأبناء .
- 3- تركز معظم النشاط الصناعي في المحافظة، في البلدة القديمة من مدينة نابلس والتي لا تزيد مساحتها عن 2.5 كم²،⁽¹⁾ ولم تظهر صناعات خارج حدود المدينة .
- 4- اعتمدت هذه الصناعات بشكل رئيسي على المواد الخام الزراعية والحيوانية والنباتية.
- 5- كان الهدف من إنشاء هذه الصناعات غالباً هو سد حاجة السوق المحلية باستثناء بعض الصناعات التي كانت تصدر إلى خارج البلاد كالصابون، وزيت الزيتون.
- 6- صناعات يدوية تمتاز بقلّة أثارها الملوثة بسبب بساطة المواد الخام، وقلة المواد الكيميائية المستخدمة فيها، لذا ظهرت هذه الصناعات في قلب التجمعات السكانية، وما زال قسم منها باقياً حتى الآن داخل البلدة القديمة.
- 7- قلّة عدد المشتغلين بها ومساهمتها المحدودة في الدخل العام، إذ كانت الزراعة عمل غالبية السكان في تلك الفترة وفي أواخر فترة الحكم العثماني ظهرت محاولات من قبل الدولة لتنظيم العمل الصناعي والمحافظة عليه، فأصبح لكل حرفة شيخ مسئول عنها يسمى شيخ الكار (كلمة كار تركية الأصل تعني حرفة)، وكان له مهام عديدة منها:

(1) - المصدر: بلدية نابلس، قسم التخطيط.

- أ. تعتبر حلقة وصل بين الصناع والحرفيين والدولة.
 ب. يقوم بجمع الضرائب من أبناء حرفته، ويوصلها للدولة.
 ج. حل المشاكل بين عمال الحرفة، وتنظيم العلاقات بينهم.
 د. مراقبة جودة المصنوعات والمحافظة عليها .
- وفي 30 أكتوبر من عام 1918 انتهت الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) وهزمت الدولة العثمانية فيها، وبذلك انتهت الفترة التي خضعت فيها فلسطين للحكم العثماني.

ثانياً: الصناعات في محافظة نابلس أثناء الانتداب البريطاني (1922 - 1948).

أثناء الحرب العالمية الأولى وفي عام 1916 عقدت اتفاقية سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا وضعت بموجبها فلسطين ضمن مناطق النفوذ البريطاني، وفي عام 1920 عقد مؤتمر سان ريمو بإيطاليا الذي أكد المؤتمر على استمرار الاتفاق السابق الذي نصت عليه اتفاقية سايكس بيكو، كما نص المؤتمر على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وفي 24/تموز عام 1922م أعلنت عصبة الأمم المتحدة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني ودخوله مرحلة النفاذ رسمياً⁽¹⁾ وقد مارس الإنجليز سياسة موالية لليهود والصهيونية مهدت بها السبيل لقيام الدولة اليهودية، وهي سياسة لا تختلف كثيراً عن جوهر السياسة الإسرائيلية التي اتبعتها أثناء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

و تميزت هذه الفترة اقتصادياً بأنها امتداد طبيعي للنشاطات الاقتصادية التي كانت في فترة الحكم العثماني (صناعات تقليدية يدوية بسيطة وموروثة، ذات طابع محلي، هدفها كفاية الحاجة المحلية، بالإضافة إلى قلة عدد المشتغلين بها، وقلة مساهمتها في الدخل القومي).

ومع بسط بريطانيا لسلطتها على فلسطين وجارتها الأردن، بدأت باتباع سياسة موالية لليهود، كانت بدايتها تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإحداث خلل في التركيب الديمغرافي فيها لصالح اليهود، وكذلك السماح بتدفق رؤوس الأموال من الوكالة اليهودية

⁽¹⁾ http://www.falagates.com/dleel/services/palestine_inhstry.htm

اليهود في فلسطين، وكذلك تدفق العمال اليهود المهرة إلى فلسطين⁽¹⁾ كما منحت بريطانيا امتيازات اقتصادية هامة لليهود لخلق قاعدة اقتصادية للدولة اليهودية المرتقبة ومن ذلك امتياز مشروع البوتاس عام 1930 لاستثمار كنوز البحر الميت وكذلك مشروع روتنبرج لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه للري جنوب بحيرة طبريا بالإضافة إلى توفر مجموعة من العوامل التي ساعدت على إحداث تغيرات في المجتمع الزراعي نحو النشاط الصناعي، ومن هذه العوامل:

- أ. حاجة الاحتلال البريطاني إلى شق الطرق لبسط نفوذه على فلسطين، وتسهيل حركة الجيش، مما وفر العمل لفئة من الأيدي العاملة الفلسطينية.
- ب. الحاجة إلى إنتاج سلع جديدة محلية .
- ج. ظهور النشاط الصناعي الصهيوني ومحاولته السيطرة على الاقتصاد والسوق المحلية في فلسطين مما حفز للصناعات المحلية على العمل لمواجهة النشاط الصناعي الصهيوني.

إن تلك العوامل كانت حوافز لانطلاق الصناعات المحلية الفلسطينية، ولكن هذه المحاولات واجهتها صعوبات كثيرة منها:

- أ. عدم توفر الحديد والفحم.
- ب. ضيق السوق المحلية اللازمة لتصريف الإنتاج الصناعي.
- ج. ظهور الصناعات الصهيونية كمنافس جديد للصناعات المحلية الفلسطينية.

وعند المقارنة بين القطاعين الصناعيين المحلي واليهودي نجد أن الصناعات اليهودية قد تطورت بسرعة هائلة خلال فترة زمنية قصيرة. فبينما كانت نسبة مساهمة الصناعات اليهودية حوالي 35 % من إجمالي الإنتاج الصناعي في فلسطين مقابل ما نسبته 65 % للصناعات العربية وذلك في العام 1928⁽²⁾، فإن نسبة مساهمة الصناعات اليهودية قد ارتفعت في عام 1939 إلى حوالي 72.2 % من مجموع الإنتاج الصناعي في فلسطين في حين انخفضت نسبة مساهمة الصناعات العربية إلى أقل من 28 % بعد أحد عشر عاماً فقط.

(1) العامري، عنان، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، 1900-1970، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981، ص 101.
(2) أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح، التصنيع في الضفة الغربية، ط1، مركز التوثيق والمحفوظات، جامعة النجاح، نابلس، 1991، ص 21.

وقد لوحظ أن الصناعات العربية انحصرت في ثلاثة فروع هي: الأغذية، والنسيج، والتبغ، حيث استوعبت هذه الصناعات 55 % من مجموع العمال العرب العاملين بالصناعة، أما الصناعات اليهودية فقد تركزت في الصناعات الغذائية والنسجية والمعدنية والكيميائية⁽²⁾، هذا وقد ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات اليهودية في عام 1942 إلى حوالي 78.8 % من مجموع الإنتاج الصناعي في فلسطين، بينما انخفضت مساهمة الصناعات العربية إلى ما نسبته 15.3 % في حين بلغ إنتاج شركات الامتياز ما نسبته 14.1 % وذلك في نفس العام.

يتبين مما سبق مدى التطور الذي أصاب الصناعات اليهودية، وانتشارها، وقدرتها الكبيرة على المنافسة والسيطرة، بينما كان تطور الصناعات العربية بطيئاً، الأمر الذي لم يمكنها من منافسة الصناعات اليهودية، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الصناعات اليهودية في فلسطين تركزت في مناطق السهل الساحلي الأوسط حيث الاستيطان الصهيوني، بينما بقي اقليم المرتفعات الفلسطينية (عدا منطقة القدس) عربياً خالصاً، واقتصر بالتالي على الصناعات العربية المحلية.

وكما سبق الإشارة، فقد كان ذلك بسبب السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين من أجل تهويدها وإقامة الكيان الصهيوني فوق أراضيها. وقد تركز معظم النشاط الصناعي اليهودي في فلسطين في المنطقة الساحلية، حيث تركز الاستيطان اليهودي والقادمون الجدد في مدن الساحل، أو القريبة منها، وذلك إلى جانب المستعمرات، بينما لم يتم إنشاء أي من الصناعات اليهودية في كثير من مدن المرتفعات الفلسطينية، ومنها نابلس، والتي تقع إلى الشرق من السهل الساحلي الفلسطيني الأوسط، فقد تميزت هذه المدن ببعدها النسبي عن المناطق الأولى للاستعمار الاستيطاني الصهيوني على الأرض الفلسطينية، مما كان له أكبر الأثر في الحفاظ على استمرارية الصناعات الوطنية فيها دون منافسة مباشرة من الصناعات اليهودية، لذلك فقد ظلت الصناعات في محافظة نابلس ذات طابع محلي تسد منتجاتها حاجة الأسواق المحلية مع بقاء الدور المميز والهام لبعض صناعاتها مثل صناعة الصابون النابلسي ذي الشهرة الواسعة والجدول رقم (11) يبين كميات إنتاج الصابون النابلسي لبعض السنوات.

(2) نفس المصدر، ص 21.

جدول رقم (11)

كميات الصابون المنتجة والمصدر منها إلى مصر

السنة	كميات الصابون بالكيلو غرامات	كميات الصابون المصدرة إلى مصر بالكيلو غرامات
1938	2.234.866	1.088.906
1939	2.423.144	827.734
1940	1.882.988	358.466
1943	1.754.636	165.863

المصدر: إحصاءات إدارة الصحة.

نقلًا عن: مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، جزء 6، طبعة 4، دار الطليعة، بيروت، 1988.

تظهر دراسة الجدول رقم (11) أنه بلغ الإنتاج الإجمالي لصابون عام 1938 م في مدينة نابلس 2.234.866 كيلو غراماً، صدر منها إلى مصر 1.088.906 كيلو غرام، أي ما نسبته 48.8 % من مجمل الإنتاج، أما الباقي فقسم منه يستهلك محلياً، وقسم يصدر إلى أسواق الدول المجاورة لفلسطين كالأردن وسوريا، إذ ذكر القاسمي أن أكثر أهل دمشق يستعملون الصابون المعروف (النابلسي) ويأتي من بلدة نابلس، وسبب شهرة نابلس بهذه الصناعة هو توفر زيت الزيتون المأخوذ من شجرة الزيتون التي زرعت بكثرة في جبل نابلس⁽¹⁾.

وفي عام 1939 بلغ الإنتاج الإجمالي للصابون في مدينة نابلس 2.423.144 كيلو غراماً، أي بزيادة قدرها 8.4 % عن العام السابق 1938، مع أن كمية الصابون المدرة إلى مصر قد بلغت 827.734 كيلو غراماً، وتعادل نسبة 34.1 % من الإنتاج الإجمالي، إن تفسير زيادة الإنتاج في هذا العام (مع انخفاض الصادرات إلى مصر) قد يكون بسبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى الأردن وسوريا.

كما بلغ الإنتاج الإجمالي للصابون عام 1940 في مدينة نابلس 1.882.988 كيلو غراماً، أي بانخفاض قدره 22.3 %، وبلغت كمية الصابون المصدرة إلى مصر 358.466 كيلو غراماً، أي بنسبة تعادل 19 % من الإنتاج الإجمالي .

وفي عام 1943 بلغ الإنتاج الإجمالي للصابون في مدينة نابلس 1.754.636 كيلو غراماً، أي بانخفاض قدره 8.6 % عن مجمل إنتاج العام السابق 1940، وبلغت

(1) الراميني، أكرم، نابلس في القرن 19، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1977، ص132.

كمية الصابون المصدرة إلى مصر 195.863 كيلو غراماً، أي بنسبة تعادل 9.4 % من مجمل الإنتاج .

كما يلاحظ استمرار انخفاض مجمل إنتاج الصابون، وارتفاعه فقط في عام واحد من الأعوام التي وردت في الجدول رقم (11) على النحو التالي:
أ- ازدياد الإنتاج في عام 1939 بنسبة 8.4 % عن الإنتاج الإجمالي للصابون عام 1938.

ب- انخفاض الإنتاج في الأعوام 1940 بنسبة 22.3 % عن العام 1939، بنسبة 8.6 % عن الإنتاج الإجمالي للعام 1940.

كما يشير إلى استمرار انخفاض صادرات الصابون إلى مصر على النحو التالي:
بلغت نسبة صادرات الصابون إلى مصر 48.7 % من إجمالي إنتاج الصابون في مدينة نابلس عام 1938، و 34.1 % عام 1939 م و 19 % عام 1940، و 9.4 % عام 1943.

ولعل أسباب انخفاض إنتاج الصابون النابلسي، واستمرار انخفاض صادرات الصابون إلى مصر يمكن إرجاعه للأسباب الآتية:

- 1- ظهور صناعات محلية للصابون في مصر والدول المجاورة لفلسطين وهي الأردن وسوريا مما قلل من نسبة الصادرات إلى هذه الدول .
- 2- وصول الصابون الأجنبي المطيب إلى أسواق هذه الدول .
- 3- قيام الحرب العالمية الثانية وأثرها المباشر على حركة التجارة.

ويلاحظ أن عدد المصانين في مدينة نابلس قد بلغ 22 مصبنة خلال الفترة الممتدة من عام 1929 - 1943 م.⁽¹⁾ وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد الصناعات المحلية في محافظة نابلس على المواد الخام الزراعية المنتجة محلياً في منطقة الظهير قد ساعد كثيراً في استمرار هذه الصناعات. وذلك على الرغم من التذبذب في الإنتاج الزراعي والناجم بالدرجة الأولى عن اختلاف كميات الأمطار الهائلة من سنة إلى أخرى، إذ كثيراً ما تأثرت هذه الصناعات المحلية بدرجة توافر المادة الخام اللازمة للمعالجة، وبالتالي درجة الكفاية المحلية من تلك الصناعات وعلى سبيل المثال فإن موسم الزيتون الجيد يعني توافر الزيوت بكميات كبيرة مما يعني وفرة في الإنتاج والتصدير للخارج،

(1) عبود الشريف، حسام، صناعة الصابون النابلسي، 1989، نابلس، ص 42.

وبشكل عام فقد ظلت الزراعة النشاط الرئيس للسكان في المحافظة معظم فترة الانتداب البريطاني.

وقد ظلت الصناعات المحلية في محافظة نابلس يدوية بسيطة تعتمد على الجهد العضلي للصانع، والحرفيين، إلى أن عرفت المدينة الكهرباء في عام 1942، حيث تم تأسيس محطة توليد الكهرباء الأولى في المدينة كمرحلة أولى، ثم تواصل إمدادها بالكهرباء على أربع مراحل، ولم تمض بضع سنوات من تاريخ التأسيس حتى عم التيار الكهربائي جميع أنحاء المدينة⁽¹⁾.

وكان من نتيجة ذلك أن شهدت المدينة تطوراً واسعاً في صناعاتها، حيث تم إقامة عدد كبير من المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة أهمها صناعة النسيج والمخابز الآلية، وتم استيراد الماكينات، والمعدات التي تعمل على الكهرباء، وكانت بذلك نقلة كبيرة أثرت في الحياة التجارية والصناعية كما أدى ظهور الصناعات الجديدة إلى استيعاب الكثير من الأيدي العاملة فيها .

كما شهد عام نكبة 1948 تحولاً حقيقياً نحو التصنيع، إذ أدت الهجرة إلى محافظة نابلس إلى تدفق أعداد كبيرة من العمال المهرة والفنيين الذين عملوا قبل ذلك في مصانع يافا وحيفا، وهو ما سنتحدث عنه فيما بعد.

ثالثاً: الصناعات في محافظة نابلس في العهد الأردني (من عام 1950 - 1967)

انتهت حرب فلسطين عام 1948 بهزيمة العرب، وقيام دولة إسرائيل على مساحة 20794 كم² من مساحة فلسطين البالغة 27009 كم²، وتم تشريد 736 ألف من سكانها، حيث توزعوا في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية والأجنبية، وبقي نحو 156 ألف فلسطيني في ديارهم تحت الاحتلال الإسرائيلي⁽²⁾، أما المناطق التي بقيت من فلسطين فهي:

أ- الضفة الغربية: وتبلغ مساحتها 5845 كم²،⁽³⁾ ضمت إلى الأردن رسمياً بتاريخ 25 نيسان عام 1950⁽⁴⁾ بعد عدة مؤتمرات كان أهمها مؤتمر أريحا الذي عقد

(1) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحد أبناء المدينة المسنين.

(2) اللجنة الفرعية لفعاليات 50 عاماً على النكبة، سكان فلسطين التاريخية حتى النكبة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998..

(3) مصدر الرقم المركزي الجغرافي الفلسطيني.

(4) الدباغ، مراد، 1965، مصدر سابق، ص 320.

بتاريخ 1948/12/1، وظلت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى نشوب حرب حزيران من عام 1967 م.

ب-قطاع غزة: ويقع على الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي من البحر المتوسط وبمحاذاة الساحل المصري، وتبلغ مساحته 371 كم⁽¹⁾ وقد جرى وضعه تحت إشراف الإدارة المصرية، وبقي كذلك حتى حرب الخامس من حزيران عام 1967م.

أما بالنسبة للضفة الغربية:

فقد أدى احتلال إسرائيل لمعظم فلسطين إلى حدوث تغيرات اقتصادية، وتجارية، واجتماعية كبيرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فقدت الضفة الغربية تواصلها وعمقها الجغرافي مع المناطق المحتلة من فلسطين، وكذلك قطاع غزة، كما فقدت تكاملها الاقتصادي مع فلسطين المحتلة، ومنفذاً على البحر المتوسط، وزاد تدفق اللاجئين من مناطق فلسطين المحتلة إلى الضفة الغربية مما زاد في حجم المصاعب الاقتصادية، ورفع من معدلات البطالة فيها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اقتصاد الضفة الغربية كان أكثر تطوراً من اقتصاد الضفة الشرقية عشية انضمام الضفة الغربية إليها تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية، ومثال على ذلك أنه في بداية الخمسينات لم يكن في الضفة الشرقية غير 153 مؤسسة صناعية تشغل 1171 عاملاً، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل 4 عمال فأكثر حوالي 254 مؤسسة تشغل 3562 عاملاً⁽²⁾.

وتشير معظم الدراسات إلى أن الضفة الغربية لم تشهد تطوراً صناعياً واضحاً خلال فترة انضمامها للأردن ما بين عامي 1950 - 1967، وذلك على الرغم من سياسة التصنيع التي وضعتها الحكومة الأردنية خاصة في فترة الستينات، فقد عانى الأردن بصفته في تلك الفترة من مشاكل عديدة أهمها:

- 1- عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإقامة الصناعات.
- 2- نقص مواد الخام وعدم توفر الكثير منها في المملكة.

⁽¹⁾مصدر الرقم المركز الجغرافي الفلسطيني.
⁽²⁾ أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح، 1991، ص 23.

3- عدم توفر الطاقة المحركة كالبترول أو الفحم الحجري.

4- ضيق الأسواق المحلية.

وذلك بالإضافة إلى مشكلة البطالة الحادة التي عانت منها المملكة في تلك الفترة، فحسب تقديرات البنك الدولي لعام 1954 كان أكثر من 50 % من قوة العمل تعاني من حالة البطالة التامة، بينما كان هناك ما نسبته 20 % من قوة العمل تعاني من البطالة الموسمية⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك فقد نما القطاع الصناعي في المملكة بصورة بطيئة جداً، وإن كان نموه في الضفة الغربية أبطأ بكثير، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الأردنية التي تسعى إلى تنمية الضفة الشرقية بشكل خاص، ومن أهم ملامح هذه السياسة الاقتصادية:

- 1- التركيز على تطوير القطاع الصناعي في الضفة الشرقية.
- 2- وضع العراقيل أمام التصنيع في الضفة الغربية، ومن ذلك عدم تشجيعها لإقامة مصانع برؤوس أموال كبيرة في الضفة الغربية.
- 3- تركيز المصانع الكبيرة في الضفة الشرقية كمصفاة البترول ومصانع الإسمنت، والبوتاس على الساحل الأردني للبحر الميت.
- 4- مساهمة الحكومة الأردنية برؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة في الضفة الشرقية وقلة المساعدات للصناعات في الضفة الغربية.
- 5- تركيز الاستثمارات الموجهة للتصنيع في الضفة الشرقية من الأردن⁽²⁾، حيث كان الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي في الصناعة مخصصاً للضفة الشرقية، فمن أصل 5.445.139 دينار من حجم الاستثمار الحكومي في الصناعة، كان نصيب الضفة الغربية منها 178.806 ديناراً، أو ما يعادل 3.2 % فقط، والذي تركز في مصنع الزيوت النباتية في محافظة نابلس، بينما كانت جميع الصناعات في الضفة الشرقية.

أضف إلى ذلك الزيادة الكبيرة لأعداد السكان في الضفة الشرقية، وكون عمان العاصمة مركزاً للتجارة، وتطوير ميناء العقبة الأردني⁽³⁾، كل ذلك أدى إلى هجرة

(1) منصور، انطوان، الاقتصاد الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة، طبعة، بيروت، 1989، ص 84.

(2) نفس المصدر، ص 82.

(3) العامري، عنان، مصدر سابق، ص 125.

الأيدي العاملة ورؤوس الأموال باتجاه الضفة الشرقية مما سارع في نمو القطاع الصناعي فيها بشكل واضح.

أما بالنسبة للصناعات في محافظة نابلس فقد تأثرت بثلاثة عوامل هامة خلال هذه الفترة هي:

1- وصول الكهرباء إلى المدينة عام 1942 واكتمال انتشارها في المدينة عام 1946، وقد أدى ذلك إلى ظهور صناعات جديدة أول مرة في المدينة، كما تم تحويل كثير من الصناعات من الجهد العضلي واليدوي إلى الطاقة الكهربائية، إضافة إلى ظهور كثير من الحرف والورش الفنية واصلاح المعدات وتطورها.

2- هجرة الكثير من الأيدي العاملة الماهرة المدربة وتركزها في مدينة نابلس ثاني أكبر مدن الضفة بعد مدينة القدس (في تلك الفترة) مما أثر على صناعات المدينة، وطورها، وأدخل إليها كثيراً من الصناعات التي كانت منتشرة في مدن الساحل الفلسطيني كإففا، وحيفا، وغيرها ومنها صناعة التعدين .

3- انضمام الضفة الغربية للأردن، فرض على الصناعات في محافظة نابلس عامة، ومدينة نابلس على وجه الخصوص توجهاً خاصاً، ومن ذلك تشجيع إقامة المصانع في العاصمة عمان، وعدم تشجيعها لإقامة المصانع الكبيرة في نابلس باستثناء مصنع الزيوت النباتية الواقع شرق المدينة، كما أقامت الحكومة الأردنية صناعات مماثلة للصناعات التي تركزت في مدينة نابلس والخليل أيضاً، ومثال ذلك إقامة مصنع النقاب، وآخر لرب البندورة في عمان، مما خلق منافسة بين هذه المصانع في الدولة الواحدة، وجاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة عام 1967 ليمارس فرض الضرائب وإضافة إلى المنافسة الشديدة من قبل المصانع الإسرائيلية مما أدى إلى إغلاق المصنعين في الضفة الغربية فيما بعد.

وفي ظل هذه العوامل نلاحظ ما يلي:

- 1- أن التطور الصناعي في محافظة نابلس كان في اتجاه تطوير الصناعات الموجودة أصلاً قبل عام 1948⁽¹⁾ ولم تدخل أية صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستيك، وتعليب الأغذية، وبعض الصناعات البسيطة.
- 2- حافظت المدينة وريفها على الصناعات التقليدية فيها، ومن ذلك صناعة زيت الزيتون، والصابون النابلسي، ومصنع الزيوت النباتية، والحلويات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى صناعة الكبريت.
- 3- ساعدت التسهيلات والاعراضات التي قدمتها الحكومة الأردنية لتوطين الصناعة في الضفة الشرقية في هجرة الكثير من رؤوس الأموال، والأيدي العاملة من مدينة نابلس وريفها إلى الضفة الشرقية، فضلاً عن كون عمان المركز الصناعي، والتجاري الأول في المملكة، وهذا يمثل عامل جذب آخر لتوطين الصناعات في الضفة الشرقية.

ولمعرفة مدى التطور الصناعي الذي حدث في محافظة نابلس مقارنة بغيرها من المحافظات الأخرى، فقد يكون من المهم التعرف على نتائج الدراسة الصناعية التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في عمان عام 1965، والتي نشرت عام 1967⁽¹⁾ وموضوعها المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من حيث أحجامها، وأنواعها، وتوزعها الجغرافي والمؤسسات التي يزيد عدد العاملين بها عن عشرة عمال. وسيتناول الباحث دراسة وتحليل المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، كما أوردتها دائرة الإحصاءات العامة في عمان عام 1965.

⁽¹⁾ نفس المصدر، ص 125.
⁽²⁾ أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح، 1991، مصدر سابق ص 24.

أولاً: المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أنواعها كما وردت في
الجدول رقم (12)

جدول رقم (12)

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أحجامها، وتوزيعها
الجغرافي

المؤسسات التي يعمل فيها عشرة أشخاص فأكثر												المؤسسات التي يعمل فيها من 5-9 أشخاص		المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص		مجموع المؤسسات		المحافظة	
العمالة			بالألف دينار		عدد المؤسسات		المؤسسات التي يعمل فيها من 5-9 أشخاص		المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص		مجموع المؤسسات		المحافظة						
الذكور	الإناث	المجموع	%	القيمة	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد					
3031	377	3408	52.9	900	44.7	152	50.7	307	53.6	1570	52.8	2029	52.8	محافظة القدس					
2125	34	2169	40.8	694	50.5	136	41.8	253	39.1	1143	39.9	1532	39.9	محافظة نابلس					
374	3	377	6.3	108	4.8	22	7.4	45	7.3	214	7.3	281	7.3	محافظة الخليل					
5530	414	5954	100	1702	100	310	15.7	605	76.2	2927	100	3842	100	المجموع					

المصدر: الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان الإحصاءات العامة، تموز، 1967.

نقلا عن: عبد الفتاح أبو الشكر، التصنيع في الضفة الغربية ص 28.

تظهر دراسة الجدول رقم (12) أنه بالنسبة إلى عدد المؤسسات الصناعية: احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى في عدد المؤسسات الصناعية التي بلغت 2029 مؤسسة وذلك بنسبة 52.8 % من المجموع الكلي لعدد المؤسسات البالغ 3842، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في عدد المؤسسات الصناعية التي بلغت 1532 مؤسسة تمثل نسبة 39.9 % من المجموع الكلي للمؤسسات، بينما جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثالثة، إذ بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 281 مؤسسة تمثل نسبة ضئيلة تساوي 7.2 % فقط من المجموع العام للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية.

أما بالنسبة لإحجام المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين بها تظهر الدراسة أن المؤسسات الصناعية التي يعمل بها من 5-9 أشخاص.

احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى فيها حيث بلغ عدد هذه المؤسسات 307 مؤسسة تمثل نسبة 50.7 % من مجموع المؤسسات في الضفة الغربية البالغ 605

مؤسسة، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية حيث بلغ عدد مؤسساتها 253، وتمثل نسبة 41.8 % من مجموع المؤسسات، أما محافظة الخليل فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد مؤسساتها 45 مؤسسة تمثل نسبة 7.4 % من مجموع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية.

أما المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة أشخاص فأكثر احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى من حيث عدد هذه المؤسسات إذ بلغ 152 مؤسسة تمثل نسبة 49% من المجموع الكلي لمؤسسات الضفة الغربية، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في عدد المؤسسات الذي بلغ 136 مؤسسة تمثل نسبة 43.9 %، بينما احتلت محافظة الخليل المرتبة الثالثة في عدد مؤسساتها البالغة 22 مؤسسة والتي تمثل 7.1 % فقط من المجموع الكلي لمؤسسات الضفة الغربية.

أما المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من 15 شخص احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى في عدد هذه المؤسسات حيث بلغ 1570 مؤسسة تمثل نسبة 53.6 % من المجموع الكلي لمؤسسات الضفة الغربية، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات التي بلغت 1143 مؤسسة تمثل نسبة 39.1 %، أما محافظة الخليل فقد بلغ عدد مؤسساتها 214 مؤسسة تمثل نسبة 7.3 % من المجموع الكلي لمؤسسات الضفة الغربية.

وبالنسبة للإنتاج القائم احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى إذ حققت أعلى قيمة بلغت 2709 ألف دينار، وذلك بنسبة 50.5 % من مجموع الإنتاج القائم البالغ 5364 ألف دينار، بينما احتلت محافظة القدس المرتبة الثانية في قيمة الإنتاج القائم التي بلغت 2397 ألف دينار، وذلك بنسبة 44.7 % أما محافظة الخليل فقد احتلت المرتبة الثالثة بقيمة 258 ألف دينار تمثل نسبة 4.8 % من مجموع الإنتاج القائم.

و بالنسبة للنتائج الصافي (أو القيمة المضافة) حققت محافظة القدس أعلى قيمة للنتائج الصافي بلغ 900 ألف دينار تمثل نسبة 52.9% من مجموع الناتج الصافي البالغ 1.702 ألف دينار، تلتها محافظة نابلس التي حققت مبلغ 694 ألف دينار مثلت نسبة

40.8 %، أما محافظة الخليل فقد حققت مبلغ 108 ألف ويمثل نسبة 6.3 % من مجموع الناتج الصافي.

أما بالنسبة للأيدي العاملة في هذه المؤسسات الصناعية احتلت محافظة القدس المرتبة الأولى بالنسبة لأعداد العاملين الذي بلغ 3031 عاملاً من الذكور يمثلون نسبة 54.8 % من مجمل الأيدي العاملة في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، بينما بلغ عدد النساء العاملات 377، وتشكل نسبة 91% من مجموع العاملات في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية. أما محافظة نابلس فاحتلت المرتبة الثانية بالنسبة للأيدي العاملة حيث بلغ مجموعها 2125 عاملاً من الذكور يمثلون نسبة 38.4% من مجمل الأيدي العاملة في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، بينما بلغ عدد النساء العاملات 34 امرأة تمثل نسبة 8.2% من مجمل العاملات في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية أما بالنسبة لمحافظة الخليل فقد بلغ عدد العاملين من الذكور 374 عاملاً يمثلون نسبة 6.7 % من مجمل العاملين في المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، بينما اقتصر عدد النساء العاملات على ثلاث نساء فقط، وتمثل نسبة أقل من 1% من مجموع العاملات.

ولعل ارتفاع نسبة العاملات في محافظة القدس وتدنيها في كل من محافظتي نابلس والخليل يمكن أن يكون بسبب الظروف الاجتماعية السائدة في تلك الفترة التي تسمح بعمل المرأة أو تمنعه وكذلك نظرة المجتمع للمرأة العاملة.

كما يلاحظ أن المحافظات الفلسطينية حافظت على معدل ثابت تقريباً من النسب التي تمثل كل من عدد المؤسسات والعاملين في المؤسسات الصناعية باختلاف أعدادهم، وكذلك الإنتاج القائم والناتج الصافي، حيث تراوحت نسب المحافظات على النحو التالي:

أ. محافظة القدس: تراوحت نسبتها من 49% إلى 53.6% وانخفضت النسبة في الإنتاج القائم إلى 44.7% من مجمل الإنتاج القائم لتحل المرتبة الثانية.

ب. محافظة نابلس: تراوحت نسبتها من 39.9% إلى 43.9% بينما ارتفعت النسبة في الإنتاج القائم إلى 50.5% من مجمل الإنتاج القائم (المرتبة الأولى)

ج. محافظة الخليل: تراوحت نسبتها من 4.8 إلى 7.4%.

واحتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية بالنسبة للمؤسسات الصناعية من حيث: عدد المؤسسات الصناعية، مجموع العاملين في المؤسسات الصناعية باختلاف أعدادهم، وكذلك في الناتج الصافي، وحجم العمالة بشكل عام، واحتلت المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة الإنتاج القائم.

ثانياً: المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي كما وردت في الجدول رقم (13).

تظهر دراسة الجدول رقم (13)

أن صناعة المواد الغذائية احتلت المرتبة الأولى في عدد مؤسساتها الصناعية التي بلغت 1009 مؤسسة، وتمثل 26.3% من مجموع المؤسسات الصناعية البالغة 3842 مؤسسة، وتركز هذه الصناعة في محافظتي القدس بنسبة 50.7% ونابلس 47.5% وتشكل هاتان المحافظتان معاً نسبة 98.2% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة والخليل بنسبة 2.3%.

كما تشير إلى أن صناعة الأثاث والمفروشات تحتل المرتبة الثانية بين الصناعات حيث بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 634 مؤسسة تمثل 16.5% من مجموع المؤسسات الصناعية، وتتركز هذه الصناعة في محافظتي القدس بنسبة 50.9%، ونابلس بنسبة 42.1% وبهذا تشكل هاتان المحافظتان معاً نسبة 93% والباقي في محافظة الخليل.

كما احتلت صناعة الأحذية المرتبة الثالثة بين الصناعات حيث بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 486 مؤسسة، وتمثل نسبة 12.6%، يتركز 50.4% منها في محافظة القدس، ومحافظة نابلس 29.6%، ومحافظة الخليل 19%.

احتلت صناعة المنتجات المعدنية المرتبة الرابعة بين الصناعات حيث بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 466 مؤسسة، وتمثل نسبة 12.1% من مجموع المؤسسات الصناعية، ويتركز نسبة 51.1% منها في محافظة القدس.

جدول رقم (13)

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 حسب أنواعها وتوزيعها الجغرافي

حافظه الخليل		محافظة نابلس		محافظة القدس		مجموع المؤسسات		النشاط الصناعي
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
7.2	8	53.2	59	39.6	44	2.9	111	التعدين والمقالع
2.3	23	47.5	479	50.2	507	26.3	1009	المواد الغذائية
-	-	-	-	100	9	0.2	9	المشروبات
-	-	-	-	100	2	0.1	2	التبغ والسجائر
12.7	8	14.3	9	73	46	1.6	63	النسيج والتريكو
6.5	28	50.1	216	43.4	187	11.2	431	الملابس
19.0	92	29.6	144	51.4	250	12.6	486	الأحذية
-	-	-	-	100	39	1.5	39	الخشب والفلين
6.9	44	42.1	267	50.9	323	16.5	634	الأثاث والمفروشات
-	-	100	9	-	-	0.2	9	الورق ومنتجاته
2.4	1	19.5	8	78.1	32	101	41	الطباعة والنشر
68.0	17	20.0	5	12.0	3	0.7	25	الجلود ومنتجاتها
-	-	41.2	7	58.8	10	0.4	17	منتجات المطاط
-	-	70.3	26	29.7	11	1.5	37	المنتجات الكيماوية
-	-	-	-	-	-	-	-	منتجات البترول
1.9	2	29.1	30	68.9	71	2.7	103	المنتجات غير المعدنية
9.7	45	39.3	183	51.1	238	12.1	466	المنتجات المعدنية
100	1	-	-	-	-	0.03	1	الآلات غير الكهربائية
606	5	25.0	19	68.4	52	2.0	76	الآلات وأدوات كهربائية
1.0	1	44.3	47	54.7	58	2.8	106	معدات نقل
304	6	13.9	24	82.7	143	4.5	173	متنوعة
7.3	281	39.9	1532	52.8	2.29	100	3842	المجموع

المصدر: الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان دائرة الإحصاءات العامة، تموز 1967.
 نقلًا عن: (عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون) في كتاب التصنيع في الضفة الغربية ص 29.

و39.3% في محافظة نابلس، ومحافظة الخليل 9.7%، ويلاحظ أن هذه الصناعة تتركز في محافظتي القدس ونابلس بنسبة 90.4%.

واحتلت صناعة الملابس المرتبة الخامسة بين الصناعات حيث بلغ عدد مؤسساتها 431 مؤسسة تمثل نسبة 11.2% من مجمل الصناعات.

واحتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى في صناعة التعدين والمقالع، حيث بلغ عدد مؤسساتها الصناعية 59 مؤسسة تشكل نسبة 53.2% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة البالغة 111 مؤسسة والتي تشكل 2.9% من مجمل المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية والبالغة 3842 مؤسسة.

بينما احتلت محافظة القدس المرتبة الثانية في عدد المؤسسات الصناعية التي بلغت 44 مؤسسة تمثل نسبة 39.6% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة، بينما بلغت المؤسسات الصناعية في الخليل 8 مؤسسات تشكل نسبة 7.2% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة.

كما احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى في صناعة الورق ومنتجاته، إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة 9 مؤسسات تشكل نسبة 100% بالنسبة لمجمل مؤسسات هذه الصناعة، بينما خلت محافظتا القدس والخليل من هذه الصناعة في تلك الفترة.

كما احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى بالنسبة لصناعة المنتجات الكيميائية، إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة 26 مؤسسة تشكل نسبة 70.3% من عدد مؤسسات هذه الصناعة البالغة 37 مؤسسة، وتشكل هذه المؤسسات 105% من مجمل المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية والبالغة 3842 مؤسسة.

كما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في كل من الصناعة الآتية:

أ. صناعة النسيج: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 73% ومحافظة نابلس بنسبة 14.3% ومحافظة الخليل 12.7% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة البالغة 63 مؤسسة.

ب. صناعة الطباعة والنشر: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 78.1%، ومحافظة نابلس بنسبة 19.5%، ومحافظة الخليل 2.4% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة البالغة 41 مؤسسة.

ج. صناعة الجلود ومنتجاتها: احتلت المرتبة الأولى محافظة الخليل بنسبة 68%، ومحافظة نابلس بنسبة 20%، ومحافظة القدس بنسبة 12% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة البالغة 25 مؤسسة.

د. صناعة منتجات المطاط: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 58.8% ومحافظة نابلس 41.2%، من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة البالغة 17 مؤسسة، بينما خلت محافظة الخليل من مثل هذه الصناعات.

هـ. صناعة المنتجات غير المعدنية: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 68.9% ومحافظة نابلس بنسبة 29.1%، ومحافظة الخليل بنسبة 1.9% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة والبالغة 103 مؤسسات.

و. صناعة الآلات والأدوات الكهربائية: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 68.4%، ومحافظة نابلس بنسبة 25%، ومحافظة الخليل 6.6% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة والبالغة 76 مؤسسة.

ز. صناعة معدات النقل: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس بنسبة 54.7%، ومحافظة نابلس بنسبة 44.3%، ومحافظة الخليل بنسبة 1% فقط من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة والبالغة 106 مؤسسات.

يتبين من ذلك أهمية المكانة الصناعية التي احتلتها محافظة نابلس، حيث احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى في ثلاث صناعات، واحتلت المرتبة الثانية في اثنتي عشرة صناعة، مما جعلها تستقطب أنواعاً عديدة من الصناعات وتحتل مكانة هامة بين محافظات الضفة الغربية.

جدول رقم (14)

المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر
حسب النشاط الصناعي والتوزيع الجغرافي

محافظة الخليل		محافظة نابلس		محافظة القدس		مجموع المؤسسات		النشاط الصناعي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
606	4	59.0	26	34.4	21	19.7	61	التعدين والمقالع
1.9	2	61.7	66	3604	39	3.4.5	107	المواد الغذائية
-	-	-	-	100	2	0.6	2	التبغ والسجاير
15.4	4	11.5	3	73.1	19	8.4	26	النسيج والتريكو
25.0	2	12.5	1	62.5	5	2.6	8	الملابس
20.0	2	-	-	80.0	8	3.2	10	الأحذية
-	-	-	-	100	1	0.3	1	الخشب والفلين
-	-	23.1	3	76.9	10	402	13	الأثاث والمفروشات
-	-	-	-	-	-	-	-	الورق ومنتجاته
-	-	18.2	2	81.8	9	3.5	11	الطباعة والنشر
-	-	-	-	-	-	-	-	الجلود ومنتجاتها
-	-	-	-	-	-	-	-	منتجات المطاط
-	-	72.2	13	27	5	5.8	18	المنتجات الكيماوية
-	-	-	-	-	-	-	-	منتجات البترول
11.1	2	27.8	5	61.1	11	5.8	18	المنتجات غير المعدنية
25	5	35	7	40.0	8	6.5	20	المنتجات المعدنية
-	-	-	-	-	-	-	-	الألات غير كهربائية
-	-	-	-	-	-	-	-	الألات وأدوات كهربائية
-	-	-	-	75.0	3	1.3	4	معدات نقل
-	-	-	-	100	5	1.6	5	متنوعة
7.1	22	43.9	136	41.0	152	100	310	المجموع

المصدر: الدراسة الصناعية لعام 1965، عمان، دائرة الإحصاءات العامة، تموز 1967
نقلًا عن: (عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون) في كتاب التصنيع في الضفة الغربية ص 30.

ثالثاً: المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1965 التي كانت تشغل 10 عمال فأكثر حسب النشاط الصناعي والتوزيع الجغرافي، كما وردت في الجدول رقم (14).

تظهر دراسة الجدول رقم (14) أن محافظة نابلس احتلت المرتبة الأولى في ثلاثة أنواع من النشاط الاقتصادي وهي على النحو التالي:

أ. صناعة التعدين والمقالع: حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية في محافظة نابلس 26 مؤسسة تشكل 59% من المجموع الكلي لهذه الصناعة والبالغة 61 مؤسسة، بينما احتلت محافظة القدس المرتبة الثانية حيث بلغ عدد مؤسساتها 21 مؤسسة تمثل نسبة 34.4%، ومحافظة الخليل المرتبة الثالثة بلغت مؤسساتها 4 مؤسسات تمثل 6.6% من مجمل المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة، وتمثل صناعة التعدين والمقالع نسبة 19.7% من مجموع الصناعات في الضفة الغربية والبالغة 310 مؤسسات في تلك الفترة (1965) بها 10 عمال فأكثر .

ب. صناعة المواد الغذائية: بلغ عدد المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة في محافظة نابلس 66 مؤسسة تمثل نسبة 61.7% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة البالغة 107 مؤسسات، والتي تمثل 34.5% من مجموع الصناعات التي يعمل بها 10 عمال فأكثر والتي تبلغ 310 مؤسسات، أما محافظة القدس فقد احتلت المرتبة الثانية حيث بلغ عدد مؤسساتها 39 مؤسسة تمثل 36.4%، أما محافظة الخليل فعدد مؤسساتها مؤسستان تمثل 1.9% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة، ويلاحظ أن محافظتي نابلس والقدس تشكلان نسبة 98.1% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة.

ج. صناعة المنتجات الكيماوية: بلغ عدد المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة في محافظة نابلس 13 مؤسسة تمثل نسبة 72.2% من مجمل مؤسسات هذه الصناعة البالغة 18 مؤسسة، والتي تمثل 5.8% من مجموع الصناعات التي يعمل بها 10 عمال فأكثر والبالغة 310 مؤسسات، أما محافظة القدس فبلغ عدد مؤسساتها 5 مؤسسات تشكل نسبة 27.8% واحتلت المرتبة الثانية، أما محافظة الخليل فقد خلت من مثل هذه الصناعة، وبذلك تستأثر محافظات نابلس والقدس بمجمل إنتاج هذه الصناعة.

كما تشير إلى أن محافظة نابلس احتلت المرتبة الثانية في أربعة أنواع من الأنشطة الاقتصادية وهي على النحو التالي:

أ. صناعة الأثاث والمفروشات: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس إذ بلغ عدد مؤسساتها 10 مؤسسات تمثل نسبة 76.9% من مؤسسات هذه الصناعة البالغة 13 مؤسسة والتي تشكل 4.2% من مجموع المؤسسات الصناعية التي يعمل بها 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية والبالغة 310 مؤسسات، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية إذ بلغ عدد مؤسساتها 3 مؤسسات تمثل نسبة 23.1%، بينما خلت محافظة الخليل من مثل هذه الصناعة، وهذا يعني تركيز هذه الصناعة في محافظتي القدس ونابلس فقط.

ب. صناعة الطباعة والنشر: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس إذ بلغ عدد مؤسساتها 9 مؤسسات تمثل 81.8% من مؤسسات هذه الصناعة البالغة 11 مؤسسة، والتي تشكل نسبة 3.5% من مجموع المؤسسات الصناعية التي يعمل بها 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية، والبالغة 310 مؤسسة، أما محافظة نابلس فقد احتلت المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد مؤسساتها مؤسستين تمثل نسبة 18.2%، بينما خلت محافظة الخليل من مثل هذه الصناعة، وهذا يعني تركيز هذه الصناعة في محافظتي القدس ونابلس فقط.

ج. صناعة المنتجات غير المعدنية: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس، إذ بلغ عدد مؤسساتها 11 مؤسسة، تمثل 61% من مؤسسات هذه الصناعة البالغة 18 مؤسسة، والتي تشكل 5.8% من مجموع المؤسسات الصناعية التي يعمل بها 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية والبالغة 310 مؤسسة، أما محافظة نابلس فقد احتلت المرتبة الثانية، إذ بلغ عدد مؤسساتها مؤسسات تمثل 27.8%، أما محافظة الخليل فبلغ عدد مؤسساتها مؤسستين تمثل 11.1% من المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة.

د. صناعة المنتجات المعدنية: احتلت المرتبة الأولى محافظة القدس، إذ بلغ عدد مؤسساتها 8 مؤسسات تمثل 40% من مؤسسات هذه الصناعة البالغة 20 مؤسسة، والتي تشكل 6.5% من مجموع المؤسسات الصناعية التي يعمل بها 10 عمال فأكثر في الضفة الغربية والبالغة 310 مؤسسات، أما محافظة نابلس فقد احتلت المرتبة الثانية إذ بلغ عدد مؤسساتها 7 مؤسسات تمثل نسبة 35%، أما محافظة الخليل فقد بلغ عدد مؤسساتها 5 مؤسسات، تمثل 25% من المؤسسات الصناعية لهذه الصناعة.

أما صناعة بالنسبة لصناعة الملابس: احتلت محافظة نابلس المرتبة الثالثة بعد محافظتي القدس 62.5%، والخليل 25%، وذلك بنسبة 12.5%، بينما نرى أن محافظة نابلس احتلت المرتبة الأولى في صناعة الملابس، وذلك بنسبة 50% كما ورد في الجدول رقم (13) محافظة القدس المرتبة الثانية، وجاءت محافظة الخليل في المرتبة الثالثة في ذلك الجدول، وتفسير ذلك صغر حجم المؤسسات الصناعية لصناعة الملابس في محافظة نابلس — والتي يعمل بها أقل من 10 عمال.

أما بالنسبة لصناعة النسيج، والتريكو احتلت محافظة نابلس المرتبة الثالثة بنسبة 11.5% بعد محافظتي القدس 73.1% والخليل 15.4%، بينما احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في هذه الصناعة بعد محافظة القدس كما ورد في الجدول رقم (13)، وتفسير ذلك أيضاً صغر حجم المؤسسات الصناعية في محافظة نابلس الأمر الذي جعل محافظة الخليل تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة القدس كما ورد في الجدول رقم (14). وتركزت صناعة التبغ والسجاير وكذلك صناعة الخشب والفلين في محافظة القدس فقط بنسبة 100% وخلصت منها محافظتا نابلس والخليل.

يؤكد الجدول رقم (14) على أهمية محافظة نابلس من الناحية الصناعية، ومكانتها الهامة في المؤسسات الصناعية التي يعمل بها عشرة عمال فأكثر في الضفة الغربية، وهذا دليل على أهمية محافظة نابلس من الناحية الصناعية خلال الفترة التي كانت فيها الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1950 - 1967م.

رابعاً: الصناعات في محافظة نابلس في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967 - 1992).
لم يكن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية تحقيقاً لرغبة عسكرية فقط، بل تحقيقاً لأطماع الحركة الصهيونية التي كانت تهدف إلى تفريغ الأرض الفلسطينية والسيطرة على ثرواتها، تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، وقد تم تحقيق المرحلة الأولى من المشروع الصهيوني عام 1948، والمرحلة الثانية عام 1967 وتمثلت باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في الخامس من حزيران عام 1967.

وبذلك أكملت إسرائيل احتلال كامل التراب الفلسطيني، ولكنها هذه المرة فشلت في تهجير الشعب الفلسطيني بينما حققت نجاحاً كبيراً في ذلك في أعقاب حرب عام 1948.

لذا أدركت إسرائيل بعد حرب حزيران عام 1967 أهمية سيطرتها على النشاط الاقتصادي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر قوتهم، ولقمة عيشهم التي تمكنهم من البقاء على هذه الأرض، ولتحقيق ذلك اتبعت سياسة معلنة تمثلت بالقوانين والأحكام العسكرية، التي كانت تصدرها سلطات الاحتلال حسب الحاجة والظروف الطارئة، ويمكن القول أن السياسة الإسرائيلية تجاه النشاط الاقتصادي الفلسطيني هي مجموعة من العوائق والقيود والعراقيل التي تهدف إلى منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل مما أدى إلى تدمير الهياكل الأساسية لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة.

وستناول الباحث دراسة النشاط الصناعي في محافظة نابلس وقطاعاته المختلفة الزراعة والتجارة نظراً لترابطها والعلاقات المتبادلة بينها وبين الصناعة .

فيالنسبة للقطاع الزراعي:

يمكن القول أن الزراعة كانت تمثل النشاط الاقتصادي الرئيس والمميز لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عشية حرب عام 1967، إذ بلغ مجموع عدد السكان الزراعيين في الضفة الغربية عام 1967 الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم 384.668 نسمة تركزت النسبة الكبرى منهم في محافظة نابلس وكانت تبلغ 56.5% من مجموع العاملين في الزراعة في الضفة حسب ما يظهر في الجدول رقم (15) التالي:

جدول رقم (15)

السكان الزراعيون والعاملون في قطاع الزراعة في محافظات الضفة الغربية عام

1967.

المحافظة	عدد السكان الزراعيين	النسبة المئوية	مجموع العاملين بقطاع الزراعة
نابلس	185.075	56.5	55.806
القدس	124.249	26	56.752
الخليل	75.344	17.5	26.820
المجموع	384.668	100	139.378

المصدر: عنان العامري، السكان والعمالة في القطاع الزراعي عام 1967.

كما أسهمت الزراعة ب 20-30% من الإنتاج المحلي الإجمالي للمناطق المحلية⁽¹⁾ وذلك حسب إحصاءات عام 1967. أما عدد العاملين بالقطاع الزراعي في محافظة نابلس فقد بلغ 55.805 عاملاً، وذلك عام 1967، بينما بلغ عددهم 56.752 عاملاً في محافظة القدس، وفي محافظة الخليل 26.820 عاملاً.

وعندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بدأت بممارسة سياسة مدروسة هدفها السيطرة على الأراضي الزراعية التي يملكها الفلسطينيون، ومن أجل ذلك قامت إسرائيل بما يلي:

- 1- استولت على جميع أراضي الدولة (أو الأراضي الأميرية) مدعية في ذلك أن الدول تترث بعضها عقب الحرب فقد أصدر أول حاكم عسكري للضفة الغربية المنشور رقم 2 الذي جاء فيه بأن كل عقار او ممتلكات منقولة وغير منقولة موجودة أو مسجلة باسم الدولة أو حكومة المملكة الأردنية الهاشمية يتم نقله إلى الحيازة المطلقة الوحيدة الخاصة بالحاكم العسكري وتكون خاضعة لإرادته⁽²⁾.
- 2- استولت الحكومة الإسرائيلية على أراضي المشاع التي تمتلكها أعداد كبيرة من الأسر مستغلة بذلك عدم وجود ملكية تثبت حصة كل أسرة في ذلك المشاع.
- 3- لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى مصادرة أراض في مواقع هامة وأقامت عليها المستوطنات التي تبدأ صغيرة وسرعان ما تكبر وتتسع على حساب الأراضي المجاورة لها، وقد بلغ عدد المستوطنات عام 1998 المقامة في محافظة نابلس 55 مستوطنة تسيطر على مساحة قدرها 643420 دونماً⁽³⁾.
- 4- لجأت الحكومة الإسرائيلية إلى مصادرة أراض واسعة بحجج مختلفة، وبدعوى إقامة المواقع والقواعد العسكرية والمحميات الطبيعية، كما سيطرت على أراضي الوقف الإسلامي في مناطق الناقورة، وسبسطية، وبرقة، وغيرها من قرى محافظة نابلس، وأعلنت أنها أراض مصادرة وتحت السيادة الإسرائيلية، وقد بلغ مجموع الأراضي

(1) عورتاني، هشام، الاقتصاد الفلسطيني، سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص 149.
(2) الدويري، محمد عودة، مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1997، ص 158.
(3) عودة علمي، محمد، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس، رسالة ماجستير منشورة، نابلس، فلسطين، 2001، ص 47.

التي سيطرت عليها إسرائيل في الغور التابع لمحافظة نابلس 7.4 % من مساحة محافظة نابلس الكلية.

5- إغراء السكان بالأموال لشراء أراضيهم بأسعار خيالية، كما وزعت سماسرة الأراضي بين الناس لشراء الأراضي لحسابهم ثم ينقلون ملكيتها فيما بعد لليهود. كما استخدمت أساليب عديدة لضرب المزارع الفلسطيني تمهيداً لإرغامه على ترك أرضه ومن هذه الأساليب:

- 1- فتح باب العمل للعمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل وبأجور مرتفعة نسبياً، مما نتج عنها هجرة عدد كبير من المزارعين لأراضيهم وتركها بوراً.
- 2- منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في أسواق الضفة الغربية، ومنها أسواق محافظة نابلس بأسعار أقل، وجودة أكبر من المنتجات الزراعية الفلسطينية.
- 3- سيطرت إسرائيل على مصادر المياه المختلفة، وفرضت قيوداً مشددة على استخراج هذه المياه، وبالرغم من أن الضفة الغربية غنية نسبياً بمصادر المياه، إلا أن السكان العرب يستهلكون من 100 - 110 مليون م³ فقط في السنة⁽¹⁾ أي ما يعادل 5% من الاستهلاك الإسرائيلي، وهذا يوضح شدة المعاناة التي يتحملها المزارع الفلسطيني، وانعكاسات هذا الوضع سلباً على نوعية الإنتاج وكمياته.
- 4- وضع العراقيل أمام التصدير للخارج، بالإضافة إلى الإغلاقات ومنع نقل المنتجات الزراعية إلى أسواق المدن الفلسطينية مما يلحق أضراراً بالغة بالمنتجات الزراعية وأصحابها.

كل هذه الإجراءات والسياسات المتبعة أدت في النهاية إلى آثار مدمرة بالنسبة لقطاع الزراعة الفلسطيني ومنها:

- 1- تمكن الإسرائيليون عامة والمستوطنون خاصة من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي في محافظة نابلس، بلغت مساحة هذه الأراضي 643420 دونماً، وهي تعادل ما نسبته 43.6% من مساحة محافظة نابلس، تركزت نسبة كبيرة منها في الغور النابلسي الخصب ليحقق الإسرائيليون أهدافاً أمنية أولاً واقتصادية ثانياً.

(1) عورتاني، هشام، مصدر سابق، ص 152.

- 2- ترك الأراضي الزراعية وهجرتها، ليعمل أصحابها في سوق العمل الإسرائيلي بأجور مرتفعة وعمل ثابت طوال العام .
- 3- عدم قدرة المزارع الفلسطيني في منافسة أسعار المنتوجات الإسرائيلية.
- 4- ترك المزارع الفلسطيني دون دعم مالي يذكر في المنافسة غير المتكافئة بالإضافة إلى تحمله خسائر الكوارث الطبيعية من جفاف، وصقيع، وعواصف، بينما يحظى المزارع الإسرائيلي بكافة أنواع الدعم المادي والمعنوي في حالة تعرضه للكوارث الطبيعية مما يزيد من قدرته على المنافسة والبقاء في الأرض والسوق.
- 5- سيطرة إسرائيل على مصادر المياه المختلفة جعل المزارع الفلسطيني تحت رحمة سلطات الاحتلال، مما ساعد في فرض نمط الزراعة السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجعلها زراعة بعلية مطرية في معظمها، تعتمد بشكل شبه كامل على مياه الأمطار المتذبذبة أصلاً مما يؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي من عام لآخر.
- 6- عرقلة إسرائيل تصدير المنتجات الزراعية إلى الدول العربية المجاورة بسبب سيطرتها على المعابر، إضافة إلى إغلاق المناطق أمام تنقل المنتجات بين الأسواق العربية المحلية، كل ذلك أدى إلى عدم تسويق الإنتاج الزراعي وانخفاض أسعاره دون أن يتلقى المزارع الفلسطيني أية تعويضات لهذه الخسائر المتكررة.
- 7- عرقلة إسرائيل قيام أي مشروع يهدف إلى تصنيع المنتجات الزراعية الأمر الذي زاد في خسائر المزارع الفلسطيني، ومن أمثلة ذلك رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح بإقامة مصانع لتصنيع المنتجات الزراعية.

٥٨٢١٦١

وعليه فإنه يمكننا إجمال حالة القطاع الزراعي في محافظة نابلس بما يلي:

- 1- لم يحدث أية تغييرات هامة على أنواع الزراعات في محافظة نابلس، وظلت أشجار الزيتون تمثل المحصول الزراعي الرئيس الذي يسهم بـ 20-50% من مجموع الإنتاج الزراعي، كما شجعت إسرائيل على زراعة أنواع خاصة من الخضار كالبنندورة والخيار والبادنجان، ليتم تصديرها إلى إسرائيل بدلاً من تصنيعها داخل محافظة نابلس.

2- يسهم الإنتاج الزراعي في محافظة نابلس بـ 18.8% من إنتاج الضفة الغربية الزراعي وهي نسبة ضئيلة تدل على ضعف مساهمة هذا القطاع، وذلك للأسباب التالية:

أ. سياسات الاحتلال الإسرائيلي ومصادرته للأرض الزراعية وإقامة المستوطنات عليها.

ب. فتح أسواق العمل الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين مما أدى إلى انخفاض العاملين في القطاع الزراعي، ومن ذلك: بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة 45% عام 1969، انخفضت هذه النسبة إلى 19% عام 1984. (1)

ج. منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية للمنتجات الزراعية الفلسطينية داخل الأسواق الفلسطينية.

د. انخفاض مساحات الأرض المزروعة إلى أقل من ثلث مساحة الأراضي الزراعية في محافظة نابلس.

3- عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية حاجات السكان المحليين من المنتجات الزراعية المختلفة، واستيراد كثير من أنواع المنتجات الزراعية من إسرائيل لتغطية هذا العجز في محافظة نابلس وباقي محافظات الضفة الغربية.

4- تذبذب قدرة القطاع الزراعي في تقديم المواد الخام الزراعية، لتصنيعها، والاعتماد عليها بشكل منتظم سواء في الكمية أو النوع مما يسبب إرباكاً للصناعات المعتمدة للصناعات المعتمدة على هذا القطاع في حال قيامها.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة: لم يكن قطاع الصناعة أفضل من قطاع الزراعة، فعشية حرب عام 1967 كان النشاط الصناعي في الضفة الغربية عامة، وفي محافظة نابلس خاصة يعاني من عدة مشاكل ظلت مستمرة فيما بعد ومنها:

1- تذبذب أعداد العاملين في النشاط الصناعي، إذ ظل النشاط الزراعي الحرفة الرئيسية لغالبية السكان كما تبين، ومن ذلك:

أ- بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي عام 1965 في الضفة الغربية 17101 عامل، ارتفع هذا العدد عام 1968 إلى 21970 عاملاً وفي عام 1969 انخفض هذا العدد إلى 12.200 عامل فقط، وفي بداية السبعينات حتى عام 1982 تميز

(1) نفس المصدر، ص 154.

عدد العاملين بالصناعة بالثبات النسبي، لكنه ارتفع في عام 1986 إلى 18000 وعام 1987 إلى 19000 عامل⁽¹⁾ مما يعكس التقلبات والظروف التي يمر بها قطاع الصناعة أثناء الاحتلال الإسرائيلي.

2- انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، إذ بلغت النسبة 6.0% عام 1965 ثم تطورات على النحو الموضح في الجدول رقم (16) التالي:

جدول رقم (16)

النسب المئوية لمساهمة الناتج المحلي الصناعي الصافي
في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

السنة	النسبة المئوية
1987	7.7
1986	7.6
1985	7.7
1984	7.1
1983	6.3
1982	6.2
1981	6.1
1980	6.3
1975	8.0
1970	9.4

المصدر:

Sources: Calculated From

1- CBS , Nanonal Accounts of Judeo, Samaria and Gaza Area 1968 –1986 , op. cit, p. 90 .

نقلاً عن: (عبد الفتاح أبو الشكر وآخرون)، مصدر سابق، ص 87.

مما سبق يتبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 6.1% - 7.7% بشكل عام مع ارتفاعها قليلاً إلى نسبة 9.4% عام 1970، ونسبة 8%

عام 1975، ولعل ذلك بسبب عدم ممارسة فرض الضرائب ومن أهمها ضريبة القيمة المضافة التي تبلغ 17%، والتي فرضتها سلطات الاحتلال عام 1976 وأدى فرضها إلى حدوث إضراب تجاري استمر 21 يوماً احتجاجاً على ذلك، ولكن دون جدوى.

3- انخفاض المستوى التقني للصناعات في محافظة نابلس، وصغر حجمها إضافة إلى انتشار الورش والحرف الصغيرة مما جعلها صناعات محلية الطابع تعتمد على الأسواق المحلية.

(1) أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح، مصدر سابق ص 89.

4- الاغراءات الاقتصادية والتسهيلات التي قدمتها الحكومة الأردنية بقصد جذب وتشجيع إقامة الصناعات في الضفة الشرقية، والتي كان لها أثراً بالغ على اقتصاد محافظة نابلس، حيث أدى ذلك إلى هجرة كثير من الصناعات من المحافظة، وتركزها في الضفة الشرقية.

أما أنواع الصناعات التي كانت سائدة في هذه الفترة في محافظة نابلس فكان أهمها: التعدين والمقالع، والمواد الغذائية والملابس، والأثاث، والمفروشات، والأحذية، والجلود، والمنتجات المعدنية، وغير المعدنية.

وعندما نشبت حرب عام 1967، وأكملت إسرائيل احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة واجهت الصناعات في محافظة نابلس صعوبات بالغة، إذ تلقت هذه الصناعات ضربة قوية تمثلت في:

1- فصل محافظة نابلس عن بقية أجزاء المملكة الأردنية الهاشمية والتي كان من خلالها يتم الاتصال التجاري بين المحافظة والدول العربية المجاورة، وترتب على ذلك صعوبات كثيرة واجهت قطاع الصناعة:

أ. صعوبة الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية، بعد إن كان ميسوراً أثناء انضمام الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية.
ب. تقلص الأسواق واقتصارها على الأسواق المحلية للمحافظة وباقي محافظات الضفة الغربية.

2- توقف النشاط الصناعي في المحافظة في انتظار انجلاء الوضع السياسي، والتعرف على موقف سلطات الاحتلال من ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذلك ما هية القوانين التي سيعمل الاحتلال الإسرائيلي على تطبيقها في المناطق المحتلة، وما هية والعراقيل التي سيمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونوع العلاقة المستقبلية التي قد يسمح بها الاحتلال الإسرائيلي مع الأردن، وبقية الدول العربية خاصة المجاورة منها.

3- ارتفاع نسبة البطالة بسبب توقف النشاط الصناعي في المحافظة وقدر عدد العاطلين عن العمل بثلاث حجم العمالة في محافظة نابلس.

ومع مرور الوقت بدأت ملامح السياسة الإسرائيلية تتضح تجاه النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد فضلت إسرائيل الدمج الاقتصادي لهذه المناطق، ومن أجل ذلك قامت إسرائيل بما يلي:

1- سمحت سلطات الاحتلال للصناعات الفلسطينية بالعمل والإنتاج مدركة تماماً بأن تفوق السلع الإسرائيلية التي أغرقت بها الأسواق الفلسطينية قادر على منافسة الصناعات الفلسطينية، حيث تمتاز الصناعات الإسرائيلية بجودتها وأسعارها المنافسة وبن الصناعات المحلية أمام الصناعات الفلسطينية لن تصمد طويلاً أمام هذه الصناعات، ومع مرور الوقت تراجعت الصناعات المحلية أمام الصناعات الإسرائيلية تاركة المجال مفتوحاً أمامها.

2- إصدار القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من الصناعات المحلية وتقيدها ومن ذلك:

أ. عدم إصدار تراخيص بإنشاء مصانع جديدة، ورفض الطلبات المقدمة لها بذلك، وإصدارها أحياناً تراخيص جديدة لبعض المصانع لتنافس مصانع قديمة، مما يؤدي إلى كثرة السلع المنتجة، وانخفاض أسعارها وبالتالي إلحاق خسائر بأصحاب المصانع.

ب. فرض قيود على تسويق المنتجات الصناعية الفلسطينية في السوق الإسرائيلية بدعوى عدم جودتها أو عدم استيفائها للمواصفات، وبالمقابل تفتح أسواق الأراضي المحتلة أمام الصناعات الإسرائيلية، فضلاً عن وضع القيود والعراقيل التي تمنع تنقل المنتجات الصناعية الفلسطينية داخل المنطقة، مما يلحق الخسائر والأضرار بالصناعات الفلسطينية.

ج. فرض الضرائب المتكررة والباهظة على الإنتاج الصناعي الفلسطيني، والتي من أهمها:

❖ ضريبة الإنتاج:

تفرض على المواد المنتجة محلياً وتختلف من صناعة لأخرى.

❖ ضريبة القيمة المضافة:

فرضت بأمر عسكري عام 1976، وتبلغ قيمتها 17% رغم أن قوانين الأمم المتحدة تمنع جباية هذه الضريبة للأراضي الواقعة تحت الاحتلال.

❖ ضريبة الدخل:

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتعديل قانون الضريبة الأردني رقم 25 لسنة 1964⁽¹⁾ من خلال الأوامر العسكرية المختلفة والتي أدت إلى ارتفاع العبء الضريبي على المنشآت الصناعية مما يزيد في كلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المحلية.

❖ فرض نظام السلفيات:

حيث تقوم سلطة الضرائب بفرض مبلغ من المال على المصانع، وذلك على حساب السنة المقبلة، إلى أن يتم تحصيل المبلغ في حينه.

3- اتباع سياسة الجسور المفتوحة لتسهيل هجرة السكان، وراس المال، والصناعات، فنتيجة لسياسة المضايقات المستمرة، وفرض الضرائب، وإغلاق المناطق تتعرض المصانع لأزمات شديدة ومتكررة، لذا لا يبقى أمام هذه المنشآت الصناعية سوى التوقف عن العمل والإنتاج تمهيداً لنقل نشاطها الصناعي خارج فلسطين، وهو الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار بالغة باقتصاد محافظة نابلس.

4- إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للبنوك التجارية التي ظلت العاملة في الأراضي المحتلة حتى عام 1967، حيث كان في مدينة نابلس خمسة بنوك تجارية عاملة (1- البنك العربي، 2- بنك القاهرة عمان، 3- البنك العقاري، 4- بنك انترا، 5- البنك العثماني) تقدم الخدمات للمواطنين وللقطاع الصناعي، وتسهل الاقتراض للمستثمرين، ولم يسمح لأي بنك منها بممارسة العمل المصرفي. وفي عام 1986 أعيد فتح بنك القاهرة عمان، ولكن بشروط ورقابة إسرائيلية على جميع نشاطاته وأعماله، مما أدى إلى الحد من الخدمات التي يقدمها هذا البنك، وحالت دون أي عون للصناعات المحلية في محافظة نابلس، فبنك القاهرة عمان بنك تجاري يقدم قروضاً تجارية وليست استثمارية بسعر فائدة مرتفع نسبياً، لذا فإن تمويل الصناعات المحلية كان يتم بالاعتماد على المساعدات التي قدمت للأراضي المحتلة بأسماء عديدة منها اللجنة المشتركة الأردنية - الفلسطينية التي خصصت للزراعة والصناعة نسبة 12.5% من مساعداتها للأعوام من 1979 - 1985، بالإضافة إلى التحويلات المالية التي كان الفلسطينيون العاملون في دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى يرسلونها إلى ذويهم.

(1) نفس المصدر، ص 37.

5- أهملت سلطات الاحتلال قطاع الصناعة الفلسطيني في إنفاقها العام على الأراضي المحتلة⁽¹⁾ ومن ذلك:

بلغ نصيب الصناعة والتجارة في الضفة الغربية 8% عام 1984، و7% عام 1985،

6% عام 1986. أما إنفاقها الإنمائي على الصناعة التجارة فكان ضئيلاً ومن الأمثلة على ذلك: بلغ الأنفاق الإنمائي 7.4% عام 1984، و3% عام 1985، و2% عام 1986.

وعند عقد المقارنة بين الصناعات المحلية الفلسطينية والصناعات الإسرائيلية فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

1- قطعت الصناعات الإسرائيلية شوطاً كبيراً من التطور حتى أن أصبحت ذات جودة ومواصفات عالمية تمكنها من منافسة السلع العالمية، بينما الصناعات المحلية الفلسطينية في طور النمو ولا تمتلك المواصفات والجودة العالمية التي تمكنها من المنافسة.

2- أدى وجود الدولة الراعية للنشاطات الاقتصادية بشكل عام والصناعة بشكل خاص إلى دعم الصناعات الإسرائيلية بتقديم المشورة والعون والتخطيط المنظم لها، فالاقتصاد الإسرائيلي من أهم دعائم الدولة اليهودية، حتى توفر لابنائها مستوى معيشي مرتفع، وكذلك ديمومة العمل، إضافة إلى تمكينها من استيعاب يهود العالم، وتوفير العيش اللائق لهم، بينما أدى غياب دور الدولة الفلسطينية ودورها الداعم فترة طويلة إلى عشوائية النشاط الصناعي في التوزع، والتنوع، وضعف الجودة، والمواصفات، وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج، ودعم قدرتها على منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية، مما أدى إلى انهيار الكثير من المنشآت الصناعية وإغلاقها.

3- ضخامة حجم المؤسسات الصناعية الإسرائيلية، وكبر حجم إنتاجها المعد أصلاً للتصدير العالمي، لذا انخفضت كلفة الإنتاج الصناعي، وزادت قدرتها على المنافسة، بينما امتازت الصناعات المحلية الفلسطينية بصغر حجمها وقلة إنتاجها، مما زاد كلفة الإنتاج وجعلها عاجزة عن منافسة السلع الإسرائيلية أو الأجنبية.

4- توافر الأسواق العالمية للصناعات الإسرائيلية ضمن لها التسويق المنتظم لإنتاجها الصناعي، بينما تعاني الصناعات المحلية الفلسطينية من إغلاق الأسواق العالمية

(1) نفس المصدر، ص 38.

أمامها، أما الأسواق المحلية المتمثلة في المدن والقرى العربية فهي ضيقة لا تستطيع استيعاب كميات كبيرة من السلع والمنتجات الصناعية، مما يؤدي إلى تكديس البضائع، وعدم تصريفها، كما يخلق مشاكل عديدة للصناعات المحلية.

5- مواكبة الصناعات الإسرائيلية للتكنولوجيا العالمية حسن من إنتاجها، وجودة منتجاتها، بينما تعاني الصناعات المحلية من قديم آلتها، وتخلف أساليبها الصناعية، وعدم مواكبتها لروح العصر، إضافة إلى العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام استيراد الآلات الجديدة، ومن هذه العراقيل:

أ. وضع القيود على استيراد الآلات الجديدة كتأخير الموافقة وبطء الإجراءات والمتابعة.

ب. وضع رسوم جمركية عالية على الآلات في حالة السماح باستيرادها.

ج. حجز الآلات الصناعية المستوردة في الموانئ الإسرائيلية لمدة طويلة.

د. منع استيراد الآلات بشكل مباشر من الخارج، وفي حال السماح بذلك يتم الاستيراد عن طريق وسيط إسرائيلي مقابل عمولة مرتفعة يأخذها في حال تم الاستيراد لهذه الآلات.

وهذه الإجراءات والعراقيل أدت إلى:

الإبقاء على الآلات القديمة وعدم تحديثها، أو شراء الآلات المستعملة التي تبيعها المصانع الإسرائيلية بقصد تجدد الآلات وتحديثها.

6- توافر المواد الخام باستمرار للمصانع الإسرائيلية يضمن استمرارية عملها وانتظام إنتاجها، بينما أدت إلى صعوبة الحصول على المواد الخام للمصانع المحلية في محافظة نابلس إلى عدم انتظام العمل مما اضطر أصحاب المصانع في المحافظة إلى معالجة هذه المشكلة بطرق مختلفة كتقليل الإنتاج، أو تقليل عدد العمال، أو التوقف عن العمل. ويمكن القول: إن مجمل السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الصناعات الفلسطينية في محافظة نابلس وسائر محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة هدفت إلى دمج المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، وقد اعتمدت هذه السياسة على مجموعة من الأسس كإطار عام للممارسات الإسرائيلية تجاه الصناعات الفلسطينية منها (1):

(1) الشنار، حازم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، القدس، فلسطين، 1989، ص 9.

1- منع استثمار رؤوس الأموال الإسرائيلية في تطوير الاقتصاد المحلي وتحديد فرص استثمار رؤوس الأموال الأجنبية والعربية في التنمية المحلية حسب الشروط التالية:

أ. أن لا تشكل عائقاً أمام تزويد الإنتاج الإسرائيلي بالمزيد من الأيدي العاملة الرخيصة من خلال خلق فرص عمل جديدة أكثر من معدلها القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ب. أن لا تشكل بأي حال من الأحوال منافساً للإنتاج الإسرائيلي بل رديفاً مساعداً له.

ج. أن لا تشكل بادرة للاستقلال الاقتصادي، أو تحد من السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

د. أن لا تشكل عاملاً لاستغلال المزيد من الموارد الطبيعية المحلية في الإنتاج المحلي خصوصاً الأراضي والمياه.

2- إتاحة كافة الفرص أمام الاقتصاد الإسرائيلي، وحركة الاستيطان لاستثمار موارد الضفة والقطاع.

3- أن لا تشكل مصروفات سلطات الاحتلال عبئاً على الميزانية، بل لا بد من تحصيل هذه المصروفات وجبايتها من السكان على شكل ضرائب وجمارك تجمع من نقاط العبور المختلفة، ومن المخالفات التي تحرر لأغراض مختلفة.

كل هذه الإجراءات والسياسات المعلنة تجاه الصناعات المحلية الفلسطينية، وعلى مدى أربع وثلاثين عاماً أدت إلى تدمير كثير من الصناعات المحلية وعرقلة نمو الكثير منها، مما أدى في النهاية إلى ظهور حقيقتين هامتين هما:

1- ربط الصناعات المحلية بالصناعات الإسرائيلية وإحاقها بها، فأصبحت الصناعات المحلية مكملية للصناعات الإسرائيلية، ويتم ذلك من خلال:

أ. عقود الباطن التي تتم بين المنشآت الصناعية المحلية وأصحاب الصناعات الإسرائيلية كمشاغل الخياطة.

ب. تحكم السلطات الإسرائيلية بالأسواق المحلية والعالمية من خلال السماح بتصدير المحلية أحياناً ومنعها غالباً من تحقيق ذلك.

2- أصبحت الأراضي المحتلة سوقاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية مفتوحة دائماً، ولا تقوى الصناعات المحلية على منافستها في السعر أو الجودة، بينما تمنع إسرائيل

تسويق المنتجات المحلية الفلسطينية في أسواقها بذرائع مختلفة، كعدم جودتها، أو عدم التزامها بالموصفات والمقاييس المعمول بها في إسرائيل، وأحياناً أخرى تمنعها بممارسة سياسة الاغلاقات للأراضي المحتلة التي تتبعها بشكل منظم تقريباً، مما أدى إلى عرقلة نمو الصناعات المحلية الفلسطينية وبقائها تابعة أو رافداً للصناعات الإسرائيلية.

وفي الختام لا بد من الإشارة إلى حقيقتين هامتين تصفان حال قطاع الصناعة في الأراضي المحتلة. ومنها محافظة نابلس وهما:

1- أشارت الإحصاءات الإسرائيلية إلى الانخفاض المستمر في معدل مساهمة القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ ففي حين بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي 8.35% عام 1977، 7.61% عام 1982، ويعود ذلك للأسباب التالية:

- أ. معظم الصناعات المحلية صناعة صغيرة.
- ب. غياب فرص التطور لهذه الصناعات عما كانت عليه في عام 1967.
- ج. تدني مستويات الاستثمار في القطاع الصناعي نتيجة لسياسات الاحتلال السلبية تجاه الصناعات المختلفة، وغياب الاستقرار أو أية ضمانات لهذه الصناعات مما يجعل الاستثمار في القطاع الصناعي في ظل هذه الظروف مليئاً بالمخاطر.
- د. المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الإسرائيلية.
- هـ. فرض الضرائب بأنواعها المختلفة مما جعل الصناعات المحلية غير قادرة على النمو والتطور.

2- والحقيقة الثانية ظهرت في دراسة أجريت عام 1986، حيث أظهرت هذه الدراسة أنه في الوقت الذي تعمل فيه 14% من المؤسسات الصناعية الوطنية بما نسبته 90% من طاقتها الإنتاجية، فإن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات أو ما نسبته 83% تعمل بأقل من 50% من طاقتها الإنتاجية، وهو يشير إلى حقيقة أن قسماً كبيراً من راس المال المستثمر لا يجري استغلاله بشكل اقتصادي مما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من قدرة الصناعات المحلية على منافسة الصناعات الإسرائيلية، ويقلل من فرص نموها⁽²⁾ مما يجعل طموح الصناعات المحلية لا يتجاوز السوق المحلية ذات القدرة المحدودة.

(1) أبو عمشة، عادل وعوده شحادة، اقتصاد الضفة الغربية والقطاع، دار الأسوار، عكا، طبعة 1، 1989، ص144.

(2) نفس المصدر، ص145.

أما فيما يتعلق بقطاع التجارة:

تعكس التجارة في محافظة نابلس خاصة، وفي محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة عامة معاناة وظروفاً صعبة نتيجة الممارسات الإسرائيلية في هذا المجال، ويمكن مناقشة حال التجارة في محافظة نابلس من خلال ما يلي:

- 1- أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب عام 1967 إلى سيطرة إسرائيل على معابر نهر الأردن الحدودية مع الأردن، وبذلك فصلت محافظة نابلس عن كل من الأردن، والدول العربية المجاورة، وهذا يعني من الناحية التجارية صعوبة الحصول على المواد الخام، أو القوى المحركة، أو الآلات من الأردن، أو الوصول إلى الأسواق الأردنية والعربية، وهذا أدى إلى ربط محافظة نابلس بعلاقات تجارية قوية مع إسرائيل لتأمين حاجات المنشآت الصناعية فيها، وهو ما دفع بتجارة محافظة نابلس عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية وذلك من خلال مؤسسات تجارية إسرائيلية لتأمين الحصول على المواد الخام وشراء الآلات وغير ذلك، كما ظهرت عقود الباطن التي نظمت العلاقات التجارية بين الشركات والمؤسسات الصناعية الإسرائيلية، منها صناعة الملابس في محافظة نابلس وذلك لاستغلال رخص الأيدي العاملة في المحافظة وكذلك صناعات الأثاث والجلود، وبعض الصناعات السياحية.
- 2- تمكنت البضائع والمنتجات الإسرائيلية من منافسة المنتجات الصناعية الفلسطينية والسيطرة على الأسواق المحلية العربية، وقد تم ذلك من خلال ما يلي:
 - أ. دعم سلطات الاحتلال الإسرائيلي للصناعات الإسرائيلية بكافة أشكال الدعم.
 - ب. اتباع سياسة اقتصادية قاسية تجاه الصناعات المحلية الفلسطينية من خلال الممارسات والأوامر العسكرية، وفرض الضرائب، وغير ذلك.
 - ج. فتح الأسواق المحلية الفلسطينية أمام الصناعات الإسرائيلية وفرض قيود مشددة على المنتوجات الفلسطينية لمنع وصولها للأسواق الإسرائيلية.
 - د. إلحاق الخسائر بالصناعات العربية من خلال ممارسة سياسة إغلاق الضفة الغربية ومنع الحركة بين محافظات الضفة الغربية، وتأخير المواد الخام اللازمة للصناعات العربية في الموانئ الإسرائيلية.
- 3- مارست إسرائيل سياسة الدمج الاقتصادي للأراضي المحتلة، واعتبرت الأسواق العربية والإسرائيلية سوقاً واحداً أمام تسويق المنتجات الإسرائيلية وتفرض القيود على ذلك.

4- أدت سياسة المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية إلى فرض مقاطعة للبضائع الفلسطينية أيضاً، ويتمثل ذلك في منع تصديرها للأسواق العربية على اعتبار أن مدخلات هذه الصناعة تأتي من مصادر إسرائيلية، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعات العربية في المحافظة، كما وتفرض إسرائيل قيوداً مشددة على استيراد المواد الخام من الأردن، وذلك بهدف توجيه الصناعات العربية نحو المصادر الإسرائيلية.

5- كما ساعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية الذي أعلن عام 1988 على فرض قيود جديدة أمام انتقال السلع والبضائع من محافظة نابلس إلى الأردن، وتعتبر صناعة التعدين، واستغلال المحاجر، وصناعة الصابون والزيوت النباتية من أكثر الصناعات التي تضررت من تطبيق الإجراءات الجديدة على حركة التجارة مع الأردن، وقد أدى ذلك إلى تخفيض كميات الإنتاج لهذه الصناعات، كما وفرضت إجراءات الجمارك والرسوم بعد أن كانت الحركة التجارية بين الأردن ومحافظة نابلس تتم دون عراقيل على اعتبار أن محافظة نابلس كانت تعامل كمحافظة أردنية.

6- ومع قدوم السلطة الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة وتوليها لزام الأمور أصبح من الضروري التنسيق بين الطرفين الأردني والفلسطيني، لتنظيم العلاقات التجارية عبر الجسور المفتوحة بين البلدين، وذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية.

الصناعات المحلية أثناء فترة الانتفاضة الشعبية الأولى (1987 - 1992):

أدى اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى في كانون الأول من عام 1987 إلى إحداث تغييرات واسعة وعميقة في مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني، وسيحاول الباحث إبراز أهم الآثار المترتبة عليها، والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي عامة وبالإنتاج الصناعي خاصة.

بدأت الانتفاضة كحركة مقاومة سلمية سياسية، ثم تفاعلت أحداثها، واتسعت، وامتدت إلى كافة نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ثم أخذت حياة الناس بالتغير والتكيف (ومنها النشاط الاقتصادي) وفق تطورات الأحداث اليومية وما يصاحبه من نشاطات مقاومة للاحتلال.

ومع مرور الوقت أخذت تتبلور بعض التوجهات الاقتصادية كأفكار أولية في البيانات الصادرة عن الانتفاضة ثم اتضحت هذه الأفكار بالدعوات المعلنة لانفصال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي هيمن على الاقتصاد الفلسطيني وجعله امتداداً وتابعاً له بعد أن دمر قواعد هذا الاقتصاد، وافقده كل مقوماته، وجعل من الأراضي المحتلة سوقاً رئيسة أمام الصناعات الإسرائيلية .

أحدثت الانتفاضة الشعبية الأولى وعياً جماهيرياً برزت مظاهره في عدة مجالات، كان أهمها النشاط الصناعي، كما وأحدثت تغيرات في عادات الناس وسلوكهم الحياتي.

ومن هذه التغيرات الإيجابية:

أ. انخفاض حجم الاستهلاك، والتقليل من شراء الكماليات كمواد التجميل، والسجاد، والأثاث والأحذية، حيث انخفضت مبيعات الإسرائيليين من هذه المواد بنسبة 70% ⁽¹⁾ من مجمل المبيعات، وذلك لعدة أسباب منها:

- 1- عدم توافر العمل الدائم المنتظم الذي يوفر الدخل للمواطنين .
- 2- تحديد أولويات الاستهلاك المنزلي حسب الحاجة .
- 3- الخوف من المستقبل وما يحمله من مخاطر .
- 4- طول مدة الانتفاضة، والخوف من استمرارها دفع بالمواطنين إلى ادخار الأموال الفائضة عن الحاجة.

ب. مقاطعة السلع والبضائع الإسرائيلية، وذلك نتيجة لانتشار الوعي بين المواطنين، وكذلك ردة فعل نحو القمع الإسرائيلي، وكانت البداية بمقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، ثم اتسعت الدائرة حيث اقبل المواطنون على شراء البضائع الأجنبية، بدلاً من شراء البضائع الإسرائيلية في حال عدم وجود المنتجات الوطنية، مما فتح الباب أمام الصناعات الوطنية لتثبت ذاتها في غياب المنافسة الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي، كما فتحت كثير من المصانع الصغيرة والورش لتلبي حاجة السوق المحلية، ونشطت الصناعات خاصة مشاغل الخياطة، والملابس، والجلود، والأحذية، والحلويات، وأصبح مصنع ملحيس والزغل من أكبر المصانع المحلية في محافظة نابلس، وقدر عدد العاملين في مصنع ملحيس للجلود والأحذية بـ 400 عامل، كما ظهرت مصانع

⁽¹⁾ جريدة القدس بتاريخ 1988/10/20.

المنظفات الكيماوية كالعطور، والصابون المطيب، ومواد التنظيف، والشامبو، وسائل الجلي.

ج. انتشار ظاهرة الاقتصاد المنزلي ومحاولة المواطن إنتاج ما يلزمه من منتجات طازجة بقصد تغطية حاجاته الاستهلاكية اليومية، من حديقة المنزل، أو الأراضي المجاورة لمكان سكنه، حيث قام الكثيرون بإنتاج اللحوم والدجاج وحفظها بالوسائل القديمة، مما عزز صمود المواطن، وقلل من اعتماده على السلع والمنتجات الإسرائيلية.

د. تقليص أعداد العاملين في إسرائيل وإيجاد أعمال بديلة لهم في الأراضي المحتلة.
هـ. زاد إقبال الناس على شراء السلع والمنتجات المحلية وخاصة السلع التموينية، واللوازم المنزلية.

كما نتج عن الانتفاضة الأولى بعض الآثار السلبية منها:

- أ. تقليص ساعات العمل اليومية أدى إلى خفض الإنتاج للصناعات المحلية عن معدلها السابق في الأحوال العادية.
- ب. كثرة أيام منع التجول، والإضرابات الشاملة وأيام الحداد أدت إلى توقف الإنتاج اليومي فيها كلياً أو جزئياً.
- ج. انخفاض دخل العمال بسبب انخفاض إنتاج المصانع، وكثرة أيام العطل.

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض العوامل الرئيسية التي تراكمت وتزامنت مع أحداث الانتفاضة الأولى، وكان لها انعكاسات هامة على الاقتصاد الفلسطيني ومنها: قرار فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية الذي أعلنه الأردن بتاريخ 1988/7/31، وما تبعه من إجراءات لتنظيم العلاقات بين الأردن وفلسطين أدت إلى رفع درجة المعاناة الاقتصادية بسبب فرض القيود على تصدير المنتجات المحلية إلى الأردن، ومن ذلك منع السلطات الأردنية تصدير الزيت إلى الأردن، وكان فائض الزيت في الضفة الغربية في عام فك الارتباط الإداري أكثر من 20 ألف⁽¹⁾ طن، قدرت قيمتها بـ 20 مليون دينار.

⁽¹⁾ جريدة القدس، بتاريخ 1988/10/7 م.

كما أن انخفاض قيمة الدينار الأردني، وهو وسيلة التداول والادخار الرئيسة لسكان المناطق الفلسطينية المحتلة بما نسبته حوالي 25% عما كان عليه قبل الانتفاضة قد أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد المحلي، حيث انخفضت القدرة الشرائية لفئات السكان الذين يتقاضون رواتبهم بالدينار الأردني.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى إلحاق أضرار وخسائر بالغة بالنشاط الصناعي تقدر بحوالي من 45-55% (2) من قيمة الإنتاج الصناعي عشية الانتفاضة، وقد قدرت هذه النسبة بـ 158 مليون دولار.

خامساً: الصناعات في محافظة نابلس في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (1993 - 2002):

تميزت هذه المرحلة بأنها جاءت مباشرة بعد وقوع الكثير من الأحداث المحلية والدولية الهامة التي كان لها انعكاسات قوية وواسعة في الوطن العربي والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبأنها بدأت بعد انتهاء مرحلة هامة في حياة الشعب الفلسطيني وهي الانتفاضة الشعبية الأولى، والتي استمرت لعدة سنوات.

فقد رافق هذه الفترة أحداث تاريخية هامة تمثلت في حرب الخليج التي اندلعت في بداية التسعينات، والتي كان لها آثار اقتصادية هامة على المنطقة العربية بشكل عام، وعلى الأرض الفلسطينية بشكل خاص، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية هجرة معاكسة لأبنائها العاملين في دول الخليج العربي، وخاصة في دولة الكويت وهو الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية هامة تمثلت في انقطاع التحويلات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخليج العربي للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ساهمت في السابق في تطوير الأوضاع الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعالة كثير من الأسر الفلسطينية في الوطن الأم.

أما الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد عانى الاقتصاد المحلي من الإجراءات القمعية الإسرائيلية التي تمثلت في فرض حالة منع التجول والتي استمرت خلال حرب الخليج لمدة 45 يوماً، فضلاً عن فرض القيود على العمل في إسرائيل إلا بتصريح مسبق

(2) الشنار، حازم، مصدر سابق، ص 56.

من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقد ساهمت هذه الأوضاع في زيادة العاطلين عن العمل، وارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بين أبناء الشعب الفلسطيني.

كما تم توقيع اتفاقيات مدريد للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1991 والتي عرفت باتفاق غزة - أريحا أولاً، وما تبعها من اتفاقيات اقتصادية كاتفاقية القاهرة بتاريخ 1994/4/4 م، ثم اتفاقية باريس التي وقعت بتاريخ 1994/4/29 م.

وتمتاز هذه الفترة بأنها معاصرة، وأحداثها وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية ما زالت مستمرة حتى الآن، وهي فترة لم تكتمل ملامحها النهائية. فقد وضعت تلك الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية لتنظيم فترة انتقالية يفترض أنها انتهت منذ عام 1999م على اعتبار أن مدتها 5 سنوات، وبعدها تقرر المفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة، إلا أن تطورات الأوضاع وتفاعلاتها المختلفة سيطرت على المنطقة، إضافة إلى استغلال إسرائيل لهذه الظروف في تعطيل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية السابقة، وتأجيل تنفيذها حيث تشير الوقائع إلى أن كل اتفاق سياسي أو اقتصادي أبرم بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل يلزمه عقد اتفاقيات عديدة لتفسيره، أو عند محاولة تنفيذ بعض أجزاء منه.

إن معالم هذه الفترة الحالية حددتها الاتفاقيات الاقتصادية التي تمت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التي سنتناولها بالتفصيل عند الحديث عن أنواع الصناعات وخصائصها في الفصل الرابع.

ويمكن القول أن الأهداف الاقتصادية التي طالب الفلسطينيون بتحقيقها منذ الاحتلال تتلخص فيمل يلي (1):

- 1- الخلاص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- 2- التكامل مع البعد العربي (الاستراتيجي) للاقتصاد الفلسطيني.
- 3- استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية .

وقد حملت الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعت عام 1994م بنوداً إيجابية وأخرى سلبية، وحاول المفاوض الفلسطيني تحقيق مكاسب اقتصادية لكن الطرف الأقوى كان دائماً يفرض الحل في النهاية بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين، وهذا واضح في كثير من البنود التي تم التوصل إليها، حيث جاء في هذه الاتفاقية ما يلي:

(1) عبد الرزاق، عمر، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس فلسطين، ص 57.

- 1- تشكيل لجنة اقتصادية فلسطينية - إسرائيلية مشتركة، هدفها متابعة تنفيذ البروتوكول الاقتصادي وحل المشاكل التي تظهر بين الحين والآخر، وهذا أمر جيد إذا اقتصر نشاطها على الجانب الاقتصادي، لكننا نرى أن من حق اللجنة التدخل في تحديد كمية السلع التي يسمح للسلطة الفلسطينية باستيرادها، ومواصفاتها، وكذلك أماكن الاستيراد، كما أن هذه اللجنة مكنت إسرائيل من المراقبة الدائمة للسلطة الفلسطينية، كما أن آلية عمل هذه اللجنة يتطلب موافقة الطرفين، وفي حالة الاختلاف بينهما يبقى الأمر معلقاً حتى يتم الاتفاق، وبذلك أفرغت إسرائيل هذه اللجنة من محتواها الاقتصادي الإيجابي المنتظر.
- 2- سمحت الاتفاقات الاقتصادية ولأول مرة باستيراد بضائع وبيع من الدول العربية والإسلامية، حسب حاجة أسواق السلطة الفلسطينية، ولكن بكمية تحددها اللجنة الاقتصادية حسب أسواق السلطة الفلسطينية، على أن يلتزم الجانب الفلسطيني باستخدام المعدلات الإسرائيلية للجمارك، والضرائب، والرسوم المفروضة على السلع المستوردة من هذه الدول، كما التزم الفلسطينيون بفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنفس النسبة المعمول بها في إسرائيل وهي 17%.
- 3- سمح للسلطة الفلسطينية باستيراد المحروقات من الدول العربية، واشترط عدم بيع البنزين في إسرائيل، كما أن سعره يجب أن لا يقل عن 15 % من السعر الرسمي في إسرائيل.
- 4- سمح الاتفاق بتشكيل السلطة النقدية الفلسطينية (P. N.A.) ويكون لها مهام البنك المركزي في الدول المستقلة، تتولى الإشراف على البنوك وترخيصها، وتنظم نشاطها وفقاً للاتفاقيات الدولية باستثناء إصدار عملة وطنية، ومقابل هذه التنازلات من الجانب الإسرائيلي ضمنت إسرائيل بقاء الشيكل متداولاً في مناطق الحكم الذاتي⁽¹⁾ الذي يأتي بشكل أساسي من عوائد العاملين في إسرائيل والمبادلات التجارية، كما أنه لا يمكن الاستغناء عن الشيكل بسهولة ما دام هناك عمال فلسطينيون يعملون في إسرائيل.
- 5- بالنسبة للصناعات: سمحت إسرائيل بدخول المنتجات الصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية بدون تصريح مسبق شريطة أن يلتزم المنتج الفلسطيني بالمواصفات وتعليمات الصحة العامة، ولكن إسرائيل كثيراً ما منعت المنتجات

(1) مكحول، باسم، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994، ص 18.

الصناعية الفلسطينية من دخول السوق الإسرائيلي بحجة عدم مطابقتها لمتطلبات الصحة، بينما تدخل المنتوجات الإسرائيلية إلى أسواق السلطة الفلسطينية بحرية تامة.

وهكذا شكلت الصادرات الصناعية إلى إسرائيل 89%⁽¹⁾ من مجمل الصادرات الفلسطينية كان أهمها: الملابس ومواد البناء " الحجارة " والطحينة والأحذية والمشروبات الغازية. أما الأسواق الفلسطينية فإنها تعتبر المنفذ الثاني للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة، أما الصادرات الفلسطينية فهي مقاطعة، لأنها تعتمد في معظم خاماتها على المصدر الإسرائيلي، لكن الاتفاق فتح الباب أمام إمكانية التصدير إلى الأسواق الخارجية دون قيود⁽²⁾ لما كان في السابق، مما سيكون له اثر هام على الصناعات الفلسطينية.

هذه أهم البنود التي سيكون لها اثر هام على الصناعات الفلسطينية في المرحلة الحالية، وسيتناول الباحث آثارها بشيء من التفصيل في الفصل الرابع.

(1) نفس المصدر، ص 23.
(2) نفس المصدر، ص 24.

الفصل الرابع

الصناعات وبنيتها والمشكلات التي تعاني منها محافظة نابلس

أولاً: الإنتاج الصناعي في محافظة نابلس

- في مدينة نابلس.
- في المخيمات المحيطة بمدينة نابلس.
- في قرى محافظة نابلس.

ثانياً: بنية الصناعات في محافظة نابلس

ثالثاً: المشكلات التي تعاني منها الصناعات في محافظة نابلس

الفصل الرابع

أولاً: الإنتاج الصناعي في محافظة نابلس:

مقدمة:

يمثل نقص البيانات والمعلومات الضرورية وعدم دقتها أو انتظام تسلسلها من الناحية الزمنية، وفي كثير من الأحيان تناقضها مع بعضها البعض، أهم المصاعب التي واجهت الباحث. وعلى سبيل المثال سجلات وزارة العمل واتحاد نقابات العمل فيما يخص أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العاملين فيها إلى حد لا يمكن فيه الاعتماد على أي منهما. بينما تعاني سجلات غرفة التجارة والصناعة من خلوها التام من البيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية لبعض السنوات، في حين أن البيانات التي تتوفر لدى قسم الحرف والصناعات التابع لبلدية نابلس - والذي يفرض على كل منشأة صناعية وجوب الحصول على الترخيص بمزاولة الحرفة- تقتصر على العام 1989 وما بعده، حيث تم وللأسف اتلاف السجلات المتعلقة بالسنوات السابقة لهذا العام، الأمر الذي لا يمكن من متابعة التطور التاريخي للصناعات في المحافظة، ويعكس في الوقت نفسه قلة الوعي الإحصائي في كثير من المؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

أما مكتب وزارة الصناعة الفلسطينية في مدينة نابلس، والذي من المفترض أن تكون متابعة تسجيل وتصنيف المنشآت الصناعية في المحافظة جزءاً من مهماته المحددة، فإنه وللأسف لا يوفر سوى سجل يخص هذه المنشآت في العام 1997، وهو السجل الصادر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي بالاعتماد على المسح الصناعي الذي أجري في هذا العام.

ولعل هذا النقص أحد الأسباب التي دعت الباحث إلى تصميم استبانة خاصة تتعلق بأصحاب المنشآت الصناعية في المحافظة، وأخرى بالمنشآت الصناعية نفسها، وثالثة تخص العاملين فيها، وذلك في محاولة منه لسد النقص في هذه البيانات اللازمة للدراسة.

ولتوضيح هذا الأمر، فقد يكون من المفيد هنا إيراد بعض الأمثلة التي تظهر تناقض بيانات المصدر الواحد فيما بينها من ناحية، وفيما بين مصادر البيانات بعضها ببعض، من ناحية أخرى.

فبعد دراسة بيانات غرفة الصناعة والتجارة في نابلس -جدول رقم 16- فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

1. أن هناك نقصاً شديداً في تسجيل المنشآت الصناعية الجديدة التي يتم إنشاؤها لكثير من السنوات، كما في الأعوام 1955، 1964، 1971 حيث لم يسجل في كل منها سوى إنشاء مؤسسة واحدة فقط وهو الأمر الذي لا يتفق مع الاتجاه العام طيلة الفترة ما بين عامي 1953-1990، أما بالنسبة لعام 1967 فقد يعود سبب إنشاء مؤسسة واحدة فيه إلى حقيقة أن البيانات الخاصة به تغطي النصف الأول منه حيث اندلعت بعده الحرب العربية الإسرائيلية الثانية والتي كان من نتائجها عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية واحجام رأس المال المحلي عن التوظيف والاستثمار في قطاع الصناعة.

2. تخلو بعض السنوات من ذكر أعداد العاملين في الصناعات المختلفة، مع أن تلك السنوات ظهرت بها منشآت صناعية جديدة، ومن أمثلة ذلك: في عام 1961 سجلت منشأتان جديدتان لكن لم يسجل بها عمال عاملون، وفي عام 1998 سجلت به 71 منشأة، أما عدد العاملين المسجلين بها فكان 14 عاملاً فقط، وفي عام 1999 سجلت به 59 منشأة جديدة ولكن أعداد العاملين المسجلة بها كان عاملاً واحداً فقط، وفي العام 2001 سجلت به 23 منشأة جديدة ولكن العمال المسجلين بها كان 4 عمال فقط.

وبشكل عام شهدت فترة قدوم السلطة الوطنية منذ عام 1994 وحتى الان تضاعف أعداد العاملين في القطاع الصناعي وذلك حسب ما ورد في بيانات غرفة الصناعة والتجارة.

أما بالنسبة لتطور أعداد المنشآت الصناعية حسب المعلومات الواردة في الجدول رقم 16 فيمكن ملاحظة ما يلي:

في الفترة من عام 1953-1967 تختلف أعداد المنشآت الصناعية المسجلة من عام لآخر، وعند عمل معدل سنوي لها كان النتيجة 4 منشآت لكل عام، وعند مراجعة أعداد المنشآت المسجلة نراها تتراوح ما بين 2-8 منشآت وهذا أمر مقبول.

وفي الفترة الممتدة من عام 1968-1986م بلغ المعدل السنوي للمنشآت 7 أي أعلى من المعدل السنوي للفترة الزمنية السابقة (من عام 1953-1967)، ولعل تفسير ذلك قيام صناعات محلية في المحافظة مرتبطة بالصناعات الإسرائيلية أو مكملة لها ومن ذلك صناعات الألبسة والملابس والحلويات والطحينة وغيرها.

وفي الفترة الممتدة من 1987-1991م وصل المعدل السنوي للمنشآت إلى 11 منشأة صناعية وهذا يمثل ارتفاعاً آخرًا ولعل تفسير ذلك أن هذه الفترة شهدت قيام الانتفاضة الشعبية الأولى التي كان لها آثار اقتصادية تمثلت بتطبيق فكرة مقاطعة المنتجات الصناعية الإسرائيلية مما حفز رأس المال الوطني على إنشاء صناعات محلية لتسد حاجة السوق المحلية من السلع والمنتجات، كما ان غياب الصناعات الإسرائيلية كمنافس قوي للمنتجات الوطنية ساهم في قيام هذه الصناعات في هذه الفترة.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من عام 1992-2000م فقد شهدت قفزات واسعة بالنسبة لأعداد المنشآت المسجلة بغرفة التجارة والصناعة وخاصة في الأعوام 1992 و 1995م، ففي العام 1992 سجلت 265 منشأة صناعية وتفسير هذا الرقم المرتفع هو أن هذا العام قد شهد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وما رافق ذلك من التوقعات الإيجابية التي كان ينتظرها أصحاب المنشآت الصناعية والدعم الذي ستحصل عليه الصناعات المختلفة من السلطة الوطنية الفلسطينية. أما في العام 1995 فقد سجلت فيه 344 منشأة وهو أعلى رقم ظهر في تلك البيانات وتفسير ذلك أنه تم تحديد إجراء الانتخابات لغرفة التجارة والصناعة لمحافظة نابلس في هذا العام، ومن المعروف أنه يسمح فقط للأصحاب المنشآت الصناعية المسجلة لدى الغرفة بالانتخاب، وكذلك للحصول على التصاريح التجارية لدخول إسرائيل والتي تعطي فقط للتجارة المسجلة لدى غرفة التجارة والصناعة، لذا أقبل أصحاب المنشآت الصناعية على تسجيل منشأتهم بهذا العدد الكبير، كما ونلاحظ أيضا استمرار ظهور المنشآت الصناعية في هذه الفترة وإن تم ذلك بوتيرة أقل.

أما الفترة الحالية والتي تبدأ بالعام 2001م فقد شهدت ظهور 23 منشأة صناعية، بينما تم تسجيل 4 عمال فقط، كما وشهدت هذه الفترة اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية "انتفاضة الأقصى" بتاريخ 2001/9/28م وما زالت هذه الفترة مستمرة بتفاعلاتها المختلفة من دعوات لمقاطعة السلع والمنتجات الإسرائيلية ، وحالات الحصار المفروضة على

المدن والمخيمات والقرى الفلسطينية وانقطاع المواد الخام، وصعوبة التسويق، وتفاقم مشكلة البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، وضعف القوة الشرائية نتيجة لانخفاض قيمة الشكيل أمام الدولار الأمريكي.

جدول رقم (17)

أعداد المنشآت الصناعية والعاملين فيها في محافظة نابلس

عدد العمال	المنشآت العاملة	السنوات	عدد العمال	المنشآت العاملة	السنوات
62	4	1978	469	11	1953
47	11	1979	124	5	1954
60	11	1980	3	1	1955
72	12	1981	124	3	1956
38	9	1982	6	4	1957
65	5	1983	7	1	1958
174	10	1984	62	5	1959
270	10	1985	36	5	1960
52	13	1986	0	2	1961
30	9	1987	292	4	1962
34	5	1988	20	5	1963
106	8	1989	3	1	1964
85	8	1990	6	4	1965
141	25	1991	24	8	1966
657	265	1992	3	1	1967
691	139	1993	26	6	1968
401	49	1994	15	4	1969
1411	344	1995	160	5	1970
319	66	1996	1	1	1971
282	79	1997	27	4	1972
14	71	1998	28	8	1973
0	59	1999	16	6	1974
1	43	2000	13	4	1975
4	23	2001	22	5	1976
			62	4	1977
6935	1385		المجموع		

المصدر: غرفة التجارة والصناعة، بيانات غير منشورة

ولدى سؤال الباحث لاحدى الموظفين في غرفة التجارة والصناعة عن المفارقات في المعلومات المتعلقة بالمنشآت الصناعية المسجلة أفادت أن المعلومات هي كما تصل من مصدرها وأن ليس لغرفة التجارة والصناعة صفة الزامية لتسجيل جميع الحرف والمنشآت وأن ذلك يتم إذا رغب صاحب المنشأة بذلك.

أما بالنسبة لإحصائية المنشآت الصناعية والتي مصدرها بلدية نابلس فهي في
الجدول رقم (18) كما يلي:

جدول رقم (18)

الحرف والمنشآت الصناعية في مدينة نابلس

اسم الحرفة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أفران	51	52	53	58	61	65	59	لا تتوفر بيانات عن هذه الفئة	65	69	76	84	84
صنع معجنات	60	64	69	75	80	93	86		104	107	113	130	131
مصابن	20	22	22	22	22	22	26		25	24	24	25	23
بلاط وطوب	37	38	40	43	45	47	38		29	28	28	24	18
خياط	11	11	11	11	11	11	13		12	11	12	12	10
منجد	74	75	78	82	95	98	97		96	132	147	173	167
مطاحن	4	4	4	4	4	4	4		3	5	5	5	5
صنع ألبان	6	2	2	2	2	2	2		2	2	2	2	3
سمكري	22	23	23	23	25	26	29		26	24	24	25	25
ميكانيكي أسنان	7	7	7	7	7	8	9		14	14	15	18	17
صناعة بآله	750	770	815	844	924	984	952		860	1032	1128	1308	1256
المجموع	1042	1068	1124	1171	1276	1360	1315		1236	1439	1574	1806	1739

المصدر: بلدية نابلس، قسم الحرف والصناعات، بيانات غير منشورة.

يمثل هذا الجدول رقم (18) الحرف والصناعات في مدينة نابلس، وتظهر دراسة هذا الجدول أن هناك حرف وصناعات يزداد عددها باستمرار لأنها تلبى حاجات الإنسان اليومية مثل الأفران وصنع المعجنات والمنجدين المطاحن والسمكرة وصناعة الأسنان والصناعات بآلة.

كما توجد هناك صناعات تشهد تراجعاً عن وضعها السابق حيث تتناقص أعدادها ومن ذلك المصابن التي تنتج مادة الصابون ولعل ذلك سببه استيراد الصابون المطيب بالإضافة إلى انتشار استعمال أنواع الشامبو والمنظفات المختلفة، وكذلك صناعة البلاط والطوب التي تراجعت أيضاً بسبب استيراد بلاط السيراميك وتراجع حركة البناء في السنوات الأخيرة بسبب أحداث انتفاضة الأقصى.

وهناك بعض الصناعات حافظت على أوضاعها ومن ذلك الخياطة رغم أنها بدأت تتأثر بشكل واضح بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

ولا تتوفر أية بيانات عن المنشآت الصناعية في العام 1996 وذلك لأسباب غير معروفة، وقد حاول الباحث إيجاد تفسير لذلك ولكن دون جدوى.

كما يشير الجدول رقم 17 إلى استمرار تزايد أعداد المنشآت الصناعية، ففي العام 1989 بلغ عددها 1042 مؤسسة، وفي العام 2000 قفز هذا العدد إلى 1806 مؤسسة، وفي العام 2001 تراجع هذا الرقم إلى 1739 مؤسسة أي بنقص قدرة 67 منشأة عن العام 2000 ويعزى هذا أيضا إلى أحدث الانتفاضة وما أحدثته من صعوبات في تأمين المواد الخام وحركة المواصلات والتسويق وغير ذلك.

وخلاصة القول لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات السابقة لتتبع التطور التاريخي للصناعات في محافظة نابلس سواء في عدد المنشآت الصناعية أو عدد العاملين فيها، وتبقى هذه البيانات ناقصة غير دقيقة وتعاني من مشكلات عديدة لذا يصعب الاعتماد عليها في الدراسة.

أنواع الصناعات في محافظة نابلس:

تتنوع الصناعات في محافظة نابلس كما وتختلف في أعدادها ونتاجها وحجم راس المال واعداد العاملين فيها وقد قام الباحث بتجميع هذه الصناعات في ستة مجموعات على النحو التالي:

1. الصناعات النسيجية:

وتشمل صنع المنسوجات ما عدا الملابس، غزل الألياف ونسج المنسوجات، اتمام وتجهيز المنسوجات، صنع الأقمشة والتريكو وصنع الملابس.

2. الصناعات الإنشائية:

وتشمل استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار، صنع الأسمدة والجير والجبس، صنع منتجات من الأسمنت والجبس، قطع وتشكيل واطمام تجهيز الأحجار، صنع أخشاب للأبنية والمنشآت، صنع الأثاث، صنع صفائح من الخشب، صنع منتجات خشبية أخرى.

3. الصناعات المعدنية:

وتشمل صنع الحديد والصلب، سبك الحديد الصلب، سبك المعادن غير الفلزية، صنع المنتجات المعدنية والإنشائية، صنع الخزانات والأوعية من المعادن، صنع الأدوات والعدد اليدوية المعدنية، صنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى، اصحلاح محركات عدا

محركات السيارات، صنع المضخات والحنفيات والصمامات، صنع الآلات الزراعية، صنع واصلاح الآلات لمحاجر التشييد، صنع آلات تجهيز الأغذية والمشروبات، صنع آلات المنسوجات والملبوسات والجلود، صنع الأجهزة المنزلية الأخرى، صنع المحركات والمولدات الكهربائية، صنع أجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها، صنع المعدات الطبية وتقويم الأعضاء، صنع الأدوات البصرية، صنع أبدان المركبات والمركبات المقطورة، صنع معدات النقل الأخرى، صنع المجوهرات، إعادة تصنيع منتجات الخردة.

4. الصناعات الغذائية:

وتشمل إنتاج اللحوم ومنتجاتها، حفظ الفواكه والخضراوات، صنع الزيوت والدهون النباتية، صنع منتجات الألبان، صنع منتجات طواحين الحبوب، صنع منتجات المخابز، صنع السكر، صنع الشوكولاتة والحلويات السكرية، صنع منتجات أغذية أخرى، صنع مشروبات غير كحولية، صنع أعلاف حيوانية محضرة، صنع منتجات التبغ.

5. الصناعات الكيماوية:

وتشمل دبغ الجلود، صنع العجائن والورق والكرتون، صنع الأوعية من الكرتون، صنع أصناف أخرى من الورق والكرتون، صنع الدهانات واحبار الطباعة، صنع المستحضرات الصيدلانية، صنع الصابون والمنظفات والعطور، صنع المنتجات اللدائنية، صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية، صنع منتجات خزف حرارية، معالجة طلي المعادن.

6. الصناعات الجلدية:

وتشمل صنع الحقائب والسروج وصنع الأحذية.

بعد تصنيف الصناعات في محافظة نابلس في ستة مجموعات، تناول الباحث دراسة الإنتاج الصناعي وتوزعه في المحافظة حسب التجمعات السكانية الثلاث وهي: مدينة نابلس، المخيمات المحيطة بمدينة نابلس، وقرى محافظة نابلس، وسيتناول الباحث دراسة الإنتاج الصناعي في هذه التجمعات السكانية على النحو التالي:

الإنتاج الصناعي في مدينة نابلس خاصة:

لدى استعراض الباحث للصناعات في المدينة وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة والتي مصدرها وزارة الصناعة، لاحظ الباحث قدم وعراقلة الصناعات في المدينة والتي كان للعلاقات التجارية بين مدينة نابلس ومدن الشام الأخرى أكبر الأثر في إيجاد هذه الصناعات وتطورها، ويذهب الباحث إلى أبعد من ذلك فيلاحظ أن سكان مدينة نابلس

يتشابهون مع سكان مدينة دمشق في اللهجة والعادات والتقاليد واللباس وحتى نمط البناء القديم "الحارات والأحواش" حتى أن الرحالة الجعرافي ابن بطوطة الطنجي عندما زار مدينة نابلس أطلق عليها لقب دمشق الصغرى⁽¹⁾، وقد تأثرت مدينة نابلس كثيرا بمدينة دمشق بفعل النشاط التجاري بين المدينتين، لذا نقلت صناعات عديدة من دمشق إلى مدينة نابلس تميزت بها المدينة فيما بعد كصناعة الحلويات بأنواعها والصابون، بالإضافة إلى الصناعات والحرف اليدوية كصناعة الفخار والنسيج واستخراج الزيوت النباتية.

كما امتازت مدينة نابلس عن سائر المدن الفلسطينية بظهور أسواق خاصة للحرفة الواحدة على غرار أسواق مدينة دمشق ومن ذلك سوق الحدادة، وسوق الصاغة، وخان التجار، والوكالة، بالإضافة إلى الأسواق التي يتم بها بيع منتجات واحدة ومن ذلك سوق البصل وسوق الشواية وغيرها، كما امتازت تجار مدينة نابلس بحكمتهم وحسن تعاملهم مع الزبائن الأمر الذي أكسبهم شهرة واسعة وانعكس ذلك في المثل الشعبي الدارج "بيعة ما حضرها نابلسي".

وبفضل مرور الخط الحديدي الذي يربط مدن الشام بمدينة نابلس واتصاله بميناء حيفا تمكنت المدينة من تسويق منتجاتها الصناعية إلى الشام ولبنان والعراق ومصر والحجاز، كما تاجرت مدينة نابلس مع مدن القدس وعجلون ومعان والسلط وكذلك سواحل البحر الأحمر والخليج العربي، كما صدرت نابلس إلى مصر القطن والزيتون ودبس الخروب واستوردت تجار نابلس من دمشق واسطنبول والهند ومصر الأواني والقدور النحاسية والحريير والقهوة والشاي والسجاد⁽²⁾.

كما أن اتساع ريف محافظة نابلس وغناه بالمواد الخام المختلفة (الزراعية والحيوانية) ساعد على نشوء الصناعات واستمراريتها، كل هذه العوامل جعلت من مدينة نابلس بؤرة صناعية متميزة في فلسطين.

أما في الوقت الحاضر فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في مدينة نابلس بأنواعها المختلفة 1987 منشأة⁽³⁾، ويمكن القول بأن أنواع الصناعات لسابقة تتوفر جميعها في مدينة نابلس، وكذلك يمكن تصنيف معظم الصناعات في محافظة نابلس ضمن الصناعات التحويلية تنتج سلعا استهلاكية خفيفة وتعتمد على وسائل تصنيع قديمة نسبيا ذات رأس مال صغير، وتشمل صناعة منتجات المعادن اللافلزية، وصناعة الملابس، وصناعة

(1) ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار، الجزء الثاني، الطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1927، ص

55.

(2) الراميني، اكرم، نابلس في القرن 19، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1977، ص

(3) سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، قسم الإحصاء والمسوح الصناعية، بيانات غير منشورة، 1997، الباحث بتصريف.

المنتجات الغذائية والمشروبات الخفيفة وصناعة الأثاث، وتشكل هذه الصناعات ما نسبته 92.7% من مجمل عدد المنشآت الصناعية⁽¹⁾ عام 1998 وتسهم في تشغيل 95% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي، وتنتج 95.4% من الإنتاج الصناعي في المحافظة، وفيما يلي استعراض لأنواع الصناعات في مدينة نابلس:

1. الصناعات النسيجية:

وتشمل صنع المنسوجات عدا الملابس، غزل الألياف، نسج المنسوجات، اتمام وتجهيز منسوجات، صنع منسوجات أخرى، صنع الأقمشة والتريكو، صنع الملابس. بلغ عدد هذه المنشآت الصناعية 551 منشأة⁽²⁾، وتحل المرتبة الأولى بين الصناعات الأخرى وتمثل نسبة 29% من جميع الصناعات العاملة في المدينة، وقد ارتبطت هذه الصناعة بالصناعات الإسرائيلية وهي من الصناعات التكميلية التي يرتبط معظمها بعقود الباطن مع الصناعات الإسرائيلية، إذ يستغل الإسرائيليون مستوى المعيشة والدخل المنخفضين لدى سكان الضفة الغربية، لذا عمل الإسرائيليون على دعم وتشجيع هذه الصناعة، وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في صناعة الملابس 480 منشأة، وهذا دليل على أهمية هذه الصناعة وارتباطها الكبير بالصناعات الإسرائيلية مما يؤدي إلى وقوع هذه المنشآت والعاملين فيها تحت رحمة الإسرائيليين والظروف السياسية غير المستقرة وما تعيشه المدينة حالياً خير دليل على ذلك إذ أدت الاغلاقات المستمرة للضفة الغربية وحصار مدنها ومن ضمنها مدينة نابلس إلى اغلاق كثير من هذه المنشآت أو توقفها عن العمل، أو عدم انتظام العمل فيها وذلك لأن معظم إنتاج هذه المنشآت يجد طريقه إلى الأسواق الإسرائيلية.

2. الصناعات الإنشائية:

وتشمل هذه الصناعات استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار، صنع الأسمنت والحديد والجبس، صنع منتجات من الأسمنت والجبس، صنع منتجات من الاسمنت والجبس، قطع وتشكيل و اتمام تجهيز الاحجار، صنع أخشاب للابنية والمنشآت صنع الأثاث، صنع صفائح من الخشب، صنع منتجات خشبية أخرى.

تمثل هذه الصناعات 535 منشأة⁽³⁾ وتبلغ نسبتها 27% من عدد المنشآت الصناعية العاملة في المدينة، وتحل المرتبة الثانية في أهميتها نظراً لعلاقتها المباشرة بالأعمار

(1) الطيبي، عائشة، تحليل وقياس إنتاجية العامل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأردن، نابلس، 2001م، ص36.

(2) سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، مصدر سابق.

(3) سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، مصدر سابق.

والبناء وتجهيز المساكن بما يلزمها من حجارة وطوب وبلاط وأثاث وغير ذلك، وبسبب أهمية هذه الصناعة تناول الباحث بعضها بشيء من التفصيل مثل:

- استغلال المحاجر لاستخراج الاحجار وقطع وتشكيل واتمام تجهيز الأحجار:

تحتل محافظة نابلس المرتبة الأولى من بين محافظات شمال الضفة الغربية سواء في عدد المنشآت، أو المشتغلين فيها حيث أنها استأثرت بنسبة 44.2% من مجموع المنشآت العاملة في هذه الصناعة، وحوالي 43.95 من مجموع الأيدي العاملة في هذه الصناعة، أما بالنسبة للكسارات فيتركز في محافظة نابلس 40% منها⁽¹⁾.

وقد تزايدت أعدادها بسرعة كبيرة مؤخراً لتلبي حاجة السوق في الضفة الغربية والمستوطنات الإسرائيلية، أما بالنسبة لرأس المال المستثمر في هذه الصناعة فيبلغ 1198000 دينار وهو بذلك يحتل المرتبة الثالثة بعد محافظات طولكرم (الأولى) وجنين (الثانية) حسب ما يشير إليه الجدول رقم (19) كما نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات في هذه الصناعة ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع أثمان الآلات وصيانتها، وارتفاع عدد الأيدي العاملة فيها.

'جدول رقم (19)

رأس المال المستثمر في صناعة الحجر في محافظات شمال الضفة الغربية

القطاع / المحافظة	جنين	نابلس	طولكرم	قلقيلية	سلفيت
منشآت حجر	481000	401000	86000	35000	148000
منشآت رخام	83000	5000	-	95000	82800
محجر	116000	6440003	-	-	-
كسارة	59000	108000	123500	-	-
مخرطه	54000	40000	-	-	760000
المجموع	1324000	1198000	1661000	130000	1933000
النسبة %	29.2	26.4	36.6	2.9	5.1

المصدر: عصام الشلة، المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية، ص120.

أما بالنسبة لكمية الإنتاج السنوي لفرع مناشير الحجر في محافظة نابلس فتبلغ 2م1301256 ويمثل نسبة 44.9% من مجمل الإنتاج والإيراد السنوي البالغ

⁽¹⁾ الشلة، عصام، المحاجر وصناعة الحجر في شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1999م، ص114.

15615072 دينار في محافظة نابلس، بينما تبلغ كمية الإنتاج في محافظة جنين 1175328م2، أما الإيراد السنوي لها فيبلغ 4103936 ديناراً وتمثل نسبة 40.6% من الإنتاج والإيراد السنوي وبذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد محافظة نابلس.

أما تصريف منتجات هذه الصناعة فيتم في إسرائيل والاردن ودول الخليج العربي، إضافة إلى الأسواق المحلية في مدن وقرى الضفة الغربية، لذا فقد كان لسياسة الإغلاقات والحصار للمدن الفلسطينية وسيطرة إسرائيل على المعابر أثر بالغ في إلحاق الضرر بهذه الصناعة بالإضافة إلى ملاحقة المستمرة من سلطات الاحتلال لهذه الصناعة بدعاوي مختلفة كعدم الترخيص أو الإساءة للبيئة.

أما بالنسبة لصناعة الأثاث بأنواعه المختلفة الخشبي والمعدني والكنبايات فهي من الصناعات الهامة أيضاً في مدينة نابلس، أو بلغ عدد منشآتها 385 منشأه يتركز معظمها في مدينة نابلس خاصة في البلدة القديمة (خاصة الأثاث الخشبي) أما الأثاث المعدني فتركز معظم مصانعه في المنطقة الصناعية الشرقية كما وتنتشر على أطراف المدينة المعرض التابعة لها نظراً لحاجتها لمحلات عرض واسعة كما هو الحال في المعرض المنتشرة على طريق نابلس_القدس، ونابلس-طولكرم ومنطقة رفديا، ويسوق إنتاج هذه المنشآت داخل محافظة نابلس والمحافظات الفلسطينية الأخرى بالإضافة إلى إسرائيل ويلاحظ أن هذه الصناعات بدأت تلتزم بالمواصفات والمعايير الإسرائيلية كحجم غرفة النوم وتوابعها ونوع المواد المستخدمة فيها.

وتعتبر أسعار الأثاث المحلي مرتفعة نسبياً الأمر الذي شجع على استيراد الأثاث الأجنبي كغرف النوم والبوفيهات التي تمتاز بانخفاض أسعارها مما خلق منافساً قوياً للصناعات المحلية ويساعد على ذلك إقبال المواطنين على شراء الأثاث المستورد لانخفاض أسعاره وأنواعه المتعددة الجذابة.

أما بالنسبة للمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة (أخشاب، فورمايكا، غراء، سكاكر، براغي، زجاج، دهان) فكان يتم استيرادها من سوريا ولبنان⁽¹⁾، أما بعد عام 1967 فأصبح يتم استيرادها من إسرائيل، وتأتي أهمية هذه الصناعة في كونها تغطي

(1) مقابلة شخصية مع صاحب منجرة في مدينة نابلس.

حاجة السوق المحلية في المحافظة والمحافظات الفلسطينية الأخرى وكذلك إلى إسرائيل، كما تشكل هذه الصناعة مصدر عمل لكثير من العمال، وهي من الحرف التقليدية القديمة التي يتوارثها الناس عن الآباء، مع أنه دخلت كثير من التقنيات لهذه الحرفة، واستخدمت بها الآلات مما أدى إلى تطوير هذه الصناعة وزيادة إنتاجيتها.

أما بالنسبة لأحجام المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال فهي متفاوتة حسب عدة عوامل منها رأس المال والآلات وعدد العاملين وموقع المنشأة، إلا أن هناك نسبة كبيرة منها تعتبر ورشا صغيرة يشتغل بها بضعة عمال من عاملين إلى ثلاثة عمال.

3. الصناعات المعدنية:

تحتل هذه الصناعات المرتبة الثالثة بين الصناعات الأخرى في المدينة، وتشمل صنع الحديد والصلب القاعديين، سبك الحديد والصلب، سبك المعادن غير الفلزية، صنع المنتجات المعدنية والإنشائية، صنع الخزانات والأوعية من المعادن، صنع الأدوات والعدد اليدوية المعدنية، اصلاح محركات عدا محركات السيارات، صنع الآلات الزراعية، صنع واصلاح الآلات المحاجر والتشييد، صنع الآت المنسوجات والملبوسات والجلود، إعادة تصنيع منتجات الخردة وغيرها الكثير من الصناعات مثل المحادد ومشاعل الالمنيوم وورشات خراطة وسمكرة وافران غاز وحمامات شمسية، وتبلغ عدد هذه المنشآت العاملة في مدينة نابلس 301 منشأة⁽¹⁾ تحتل نسبة 16% من الحجم الكلي لصناعات المدينة. وكثير من هذه الحرف نما وتطور وكان أصلا ورشاً صغيرة يدوية يعمل بها بضع عمال، ثم تطورت هذه الورش في أحجامها ورأس مالها، وأعداد العاملين بها، ونوعية إنتاجها خاصة بعد عام 1967 حيث أتيح للأيدي العاملة الفلسطينية العمل في إسرائيل واكتساب الخبرات في مجال هذه الصناعة.

وتظهر أهمية هذه الصناعات في أنها تلبي حاجات المحافظة والمحافظات الفلسطينية الأخرى، وتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة، وما زالت نسبة كبيرة من هذه الصناعات على شكل ورشات صغيرة، ويؤخذ على هذه الصناعات: تدني مستواها التقني والفني، قلة اعتمادها على الآلات المتطورة، إنتاجها لسد الحاجة المحلية فقط، قلة رأس المال المستثمر فيها، وبشكل عام تحتاج هذه الصناعات إلى زيادة حجم رأس المال المستثمر

(1) سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، مصدر سابق.

بها، وتحديث الآلات المستعملة بأخرى حديثة، ورفع المستوى الفني للعاملين وإشراف الخبراء على الإنتاج لتحسينه باستمرار.

4. الصناعات الغذائية:

تحتل هذه الصناعات المرتبة الرابعة بين الصناعات الأخرى وتشمل إنتاج اللحوم ومنتجاتها، حفظ الفواكه والخضروات، صنع الزيوت والدهون النباتية، صنع منتجات الألبان، منتجات طواحين الحبوب، صنع الشكولاته والحلويات السكرية، صنع أعلاف حيوانية محضرة، صنع مشروبات غير كحولية.

بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في مدينة نابلس 273 منشأة، تمثل نسبة 15% من مجمل الصناعات في مدينة نابلس، وتحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات الأخرى.

وتعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات الهامة في محافظة نابلس لعدة أسباب منها:

تتعلق بحاجات الإنسان اليومية والضرورية، توفر العمل للأيدي العاملة، تتوفر المواد الخام لضرورة لمعظم هذه الصناعات محليا (زراعية، حيوانية)، تشكل نوعا من الحماية للمزارع في مواسم وفرة المحصول فبدلا من انخفاض أسعار هذه المنتجات يمكن تصنيعها وبيعها بأسعار جيدة على مواد العام، يمكن استغلال تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية كخطوة أولى هامة في مجال تصنيع الريف الفلسطيني وتطويره وخلق فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة من الريف إلى المدينة، أحداث نوع من التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة.

5. الصناعات الكيماوية:

تأتي هذه الصناعات في المرتبة الخامسة بين الصناعات الأخرى في المدينة، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية الكيماوية فيها 133 منشأة⁽¹⁾ وتمثل نسبة 7% من مجموع الصناعات في المدينة وتشمل هذه الصناعات: دبغ وتهيئة الجلود، صنع العجائن والورق والكرتون، صنع الدهانات واحبار الطباعة، صنع الصابون والمنظفات والعمود، صنع المنتجات اللدائنية، صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية، معالجة وطلاء المعادن.

وتعتبر الصناعات الكيماوية حديثة النشأة في المحافظة رغم ان المدينة عرفت أنواعا منها منذ زمن بعيد ومن ذلك حرفة دباغة الجلود، وصناعة الصابون، وصنع الزجاج،

(1) سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، نفس المصدر.

وهي صناعات تقليدية تناقلها الأبناء عن الأجداد، ويمكن القول بأن الصناعات الكيميائية ظهرت في وقت متأخر عن باقي الصناعات الأخرى، كما لا تزال مساهمتها إلى باقي الصناعات قليلة نسبياً، ويمكن تفسير أسباب ذلك بما يلي:

- أ. مقومات هذه الصناعة لا تتوفر محلياً (باستثناء الصناعات القديمة منها).
- ب. تحتاج هذه الصناعات إلى خبرات علمية متخصصة.
- ج. تحتاج هذه الصناعات إلى ظروف عمل آمنة الحماية العالمين فيها من الأخطار.
- د. منافسة المنتجات الإسرائيلية وتوفرها في الأسواق.
- هـ. منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهذا النوع من الصناعات لأسباب أمنية خوفاً من استخدامها لأغراض المقاومة ضد الاحتلال.

ومن خلال دراسة واقع هذه الصناعات يمكن استنتاج عدة ملاحظات منها: أنها صناعات بسيطة لا تفي بالحاجة المحلية، كما تفقر إلى توفر ظروف العمل الآمنة ووسائل الحماية من الأضرار سواء باللمس أو الاستنشاق أو التخزين، كما أنها صناعات خطيرة على البيئة المحلية يصعب التخلص من آثارها، كما أنها لا تخضع للرقابة والإشراف لضمان مواصفاتها ومن ثم صلاحية استخدامها.

وسيتناول الباحث دراسة كل من صناعة الصابون والجلود في مدينة نابلس نظراً لأهمية هذه الصناعات وهي:

صناعة الصابون:

صناعة قديمة عريقة توارثها الأبناء من الأجداد، وقد ذكرت تجارة الزيت من نابلس إلى الدول المجاورة لها في عدة كتب تاريخية وجغرافية ومن هؤلاء ابن بطوطة الطنجي في كتابه تحفة النظار، وكذلك شمس الدين دمشقي، ومجير الدين الحنبلي، وقد ساعد على ظهور هذه الصناعة واستمرارها حتى الآن توفر مقوماتها الأساسية والتي تشمل: توفر زيت الزيتون حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون في محافظة نابلس 171806 دونماً بها ما يقارب 2 مليون شجرة زيتون تنتج حوالي 30766 طن زيت⁽¹⁾، وقد بلغ إنتاج الزيت عام 28946 وذلك عام 1996م، كما بلغ عدد المعاصر العاملة في محافظة نابلس 40 معصرة عام 1996م (منها 3 معاصر قديمة و 28 معصرة نصف اوتوماتيك، و 9 معاصر اوتوماتيك)⁽²⁾. كما أن توفر الأسواق المحلية والعربية

(1) الدباغ، مصطفى، مصدر سابق، جزء 6، ص 49.

(2) الشريف، حسام، مصدر سابق، ص 3.

كالأردن والعراق وسوريا ومصر والحجاز واليمن، وقد ذكر القاسمي أن أكثر أهل دمشق يستعملون الصابون النابلسي، ويأتي من بلد اسمها نابلس، كما أن توفر الجفت في معاصر الزيتون ورخص ثمنه أدى إلى استعماله كوقود لطبخ الصابون، كما توفرت مادة الشيد الذي كان يستخرج من الحجارة الكلسية وكذلك مادة القلي من رماد نبات الدردار أو نبات الشيح الذي كان التجار النابلسيون يستوردونه من عرب البلقاء في الأردن باثمان رخيصة⁽¹⁾ حيث يذكر المؤرخ احسان النمر، أن كل حمل كان يباع بخمسة قروش، أما حالياً فقد استبدلت مادة القلي بمادة الصودا، كما أن توفر الأيدي العاملة الماهرة كان من مقومات هذه الصناعة.

6. الصناعات الجلدية:

وتشمل هذه الصناعات صناعة الحقائب والسروج وصناعة الأحذية، وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في هذه الصناعة 104 منشأة⁽²⁾ تمثل نسبة 6% من المجموع الكلي للصناعات في المدينة، كما وتسهم الصناعات الجلدية في مدينة نابلس بنسبة 14.7% من الصناعات الجلدية في الضفة الغربية البالغة 740 منشأة صناعية⁽³⁾.

يبلغ عدد المدابع العاملة حالياً في المدينة ثلاث مدابع، بينما تراوح عددها في الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى الخمسينات من 50-60 مدبغ⁽⁴⁾، وذلك بسبب استخدامها الواسع في صنع القرب الجلدية التي كانت تستخدم لنقل الماء إلى المنازل (خلو المدينة من شبكة المياه في تلك الفترة) وكذلك في نقل السمن البلدي إذ لم يكن معروفاً في تلك الفترة صفائح التتاك أو البلاستيك، وظل استخدام القرب الجلدية حتى نهاية فترة الخمسينات، ومع انضمام الضفة الغربية للملكة الأردنية الهاشمية تقلصت أعداد المدابع في مدينة نابلس إلى 10 مدابع، حيث قامت الحكومة الأردنية بإنشاء مصنع دباغة موحد في الأردن للضفتين معاً.

أما بالنسبة لمصادر الجلود المستخدمة في الدباغة فكانت تأتي من جميع مسالخ اللحوم في شمال الضفة الغربية، أما الجلود التي تستخدم في الدباغة فهي جلود الخراف والماعز

(1) النمر، احسان، تاريخ جبل نابلس والبقاء، نابلس، 1961م، ص

(2) وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، مصدر سابق.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي لعام 1998، رام الله، ص 93.

(4) مقابلة شخصية مع أحد أصحاب المدابع في المدينة.

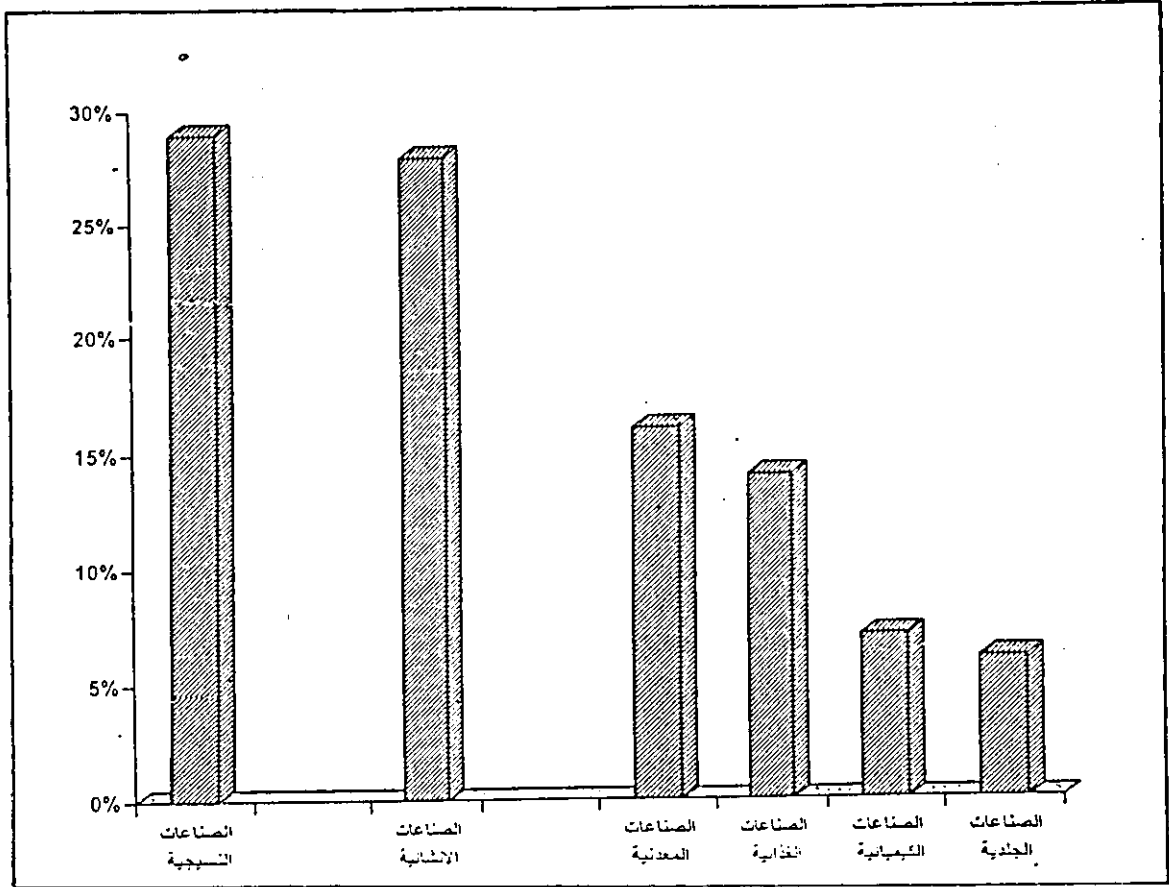
والبقر، وكانت مدابغ مدينة نابلس تنتج جلودا تغطي الحاجة المحلية للمحافظة ويصدر الباقي لباقي المحافظات.

وظل الأمر كذلك حتى منتصف التسعينات حيث ادخلت تسهيلات على الاستيراد من الخارج بعد توقيع الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الوطنية وإسرائيل فأصبح بالإمكان استيراد الجلود الطبيعية والاصطناعية من تركيا والصين بشكل خاص وبأسعار زهيدة فمثلا تكلفة شراء حذاء مستورد "جلد اصطناعي" دولار واحد فقط بينما تكلفة الحذاء المحلي من الجلد الطبيعي 4 دولارات، مما أدى إلى تدهور حرفة الدباغة واغراق السوق المحلية بالأحذية والجلود المستوردة، لذا اضطر أصحاب المدابغ إلى تصدير الجلود نصف مدبوغة إلى الخارج.

أما دباغة الجلود فتشمل ما يلي:

ازالة الشعر عن الجلد ويتم ذلك بمادة الزرنيخ، ثم تنظف الجلود من الشحوم العالقة بها، ثم تضاف مواد كيميائية للجلود مثل الامونياك والزرنيخ ثم تضاف مادة خروم بهدف اطالة عمر دباغة الجلود.

وتحتاج عملية دباغة الجلود إلى توفر الماء والكهرباء والآلات ومواد كيميائية، إضافة إلى شبكة مجاري لصرف الماء. أما بالنسبة لصناعة السروج فقد تناقصت هذه الحرفة بسبب تناقص أعداد الحيوانات التي تحتاج لهذه الأنواع من الصناعات بسبب حلول السيارات والآلات الزراعية بدلا من الحيوانات التي كانت الوسيلة الأولى للمواصلات والعمل الزراعي.



الشكل (4)

الصناعات في مدينة نابلس

أعداد العاملين في المدايق الحالية:

كان معظم عمل الدباغة يتم بشكل يدوي في الماضي، وكانت المدبغة الواحدة تستوعب من 50-60 عاملاً، أما حالياً فيشتغل في المدبغة الواحدة ثلاثة عمال تقريباً وعدد العمال في مدايق مدينة نابلس 10 عمال فقط، أما المشاكل التي تعاني منها دباغة الجلود في مدينة نابلس فتتمثل بمنافسة الجلود المستوردة من الخارج، وكساد الجلود المحلية وصعوبة تسويقها مما أدى إلى إغلاق معظم المدايق واقتصارها على ثلاث مدايق فقط حالياً، والشكل رقم 7 يمثل الصناعات في مدينة نابلس وما يمثله كل منها.

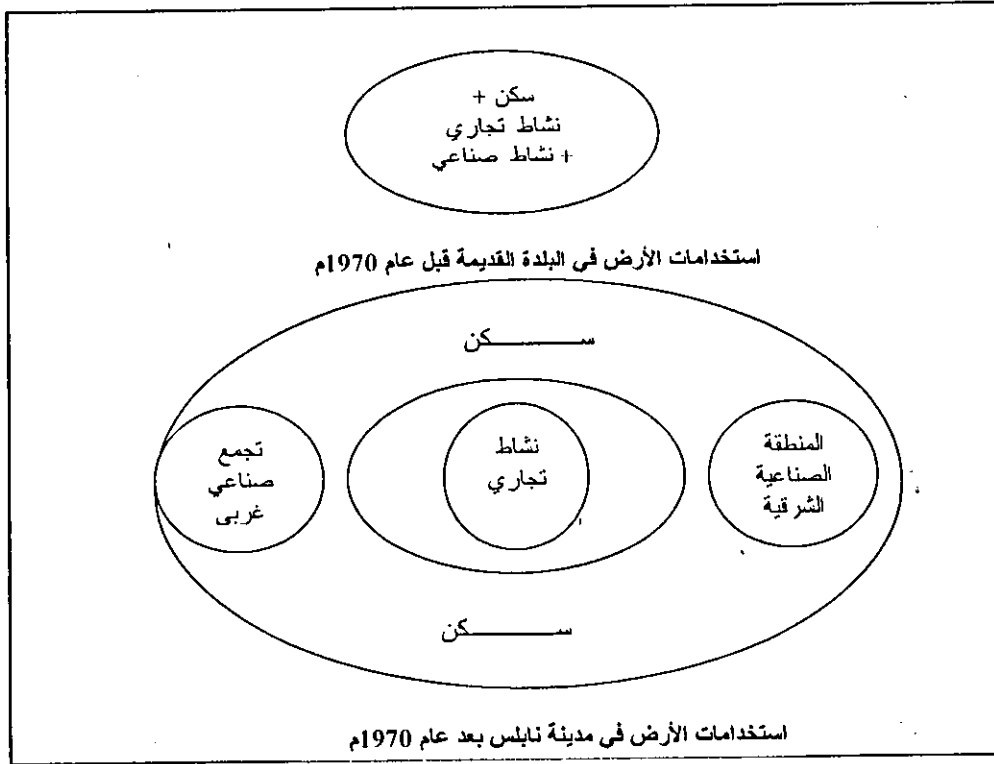
التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في مدينة نابلس خاصة:

من خلال دراسة الباحث للنشاط الصناعي في مدينة نابلس يمكن الاستنتاج بأنه نشاط متنوع يتوزع بشكل عشوائي، وأنه تركز في البداية في البلدة القديمة حيث لم يكن في تلك الفترة تحديد واضح لاستخدامات الأراضي، لذا تركز النشاط الصناعي قرب المناطق السكنية والمحلات التجارية لتلبي حاجة السكان من خلال تزويد أسواق المدينة بالسلع والمنسوجات والأحذية والمعادن والمناجر والأثاث وغيرها.

ونتيجة لتزايد أعداد السكان والتطور العمراني في المدينة، وحاجة المنشآت الصناعية والورش والحرف المختلفة لمواكبة هذا التطور وزيادة إنتاجيتها وحدثت تغيرات رئيسية في استخدامات الأرض، ظهرت تغيرات واضحة على التوزيع الجغرافي السابق للنشاط الصناعي في المدينة تمثل فيما يلي:

أ. احتل الاستخدام التجاري المرتبة الأولى وركز في مركز البلدة القديمة على شكل أسواق ومحلات تجارية ومكاتب تلاح في ذلك الاستخدام السكني حيث تنتشر المساكن والبيوت حول المنطقة التجارية، أما النشاط الصناعي فقد تم نقل كثير من المنشآت الصناعية من داخل البلدة القديمة إلى خارجها (أطراف المدينة) وبقيت نسبة قليلة منها داخل البلدة القديمة وأهمها الصناعات الغذائية كالحلويات والطحينة والحلاوة والورش الصغيرة كالمعادن والمناجر بسبب قرب الموقع من أماكن الاستهلاك.

ب. ظهور تجمعات صناعية على أطراف المدينة بحاجة إلى مساحات واسعة لممارسة نشاطاتها الصناعية كعامل الطوب والبلاط والباطون الجاهز والورق وغير ذلك، بالإضافة إلى الصناعات التي تتبع منها الادخنة أو الضوضاء، مما أدى إلى أحداث تغير في توزيع المنشآت الصناعية في المدينة، ولوحظ أن بدايات هذا التغيير في التوزيع كان في مطلع السبعينات والذي يوضحه الشكل رقم (5).



شكل رقم (5) - عمل الباحث -

استخدامات الأرض في مدينة نابلس بعد عام 1970

وفي أواخر الثمانينات حدثت الانتفاضة الشعبية الأولى والتي تخللها الكثير من أيام الاضرابات الشاملة والحداد ومنع التحول في مدينة نابلس وأدى ذلك إلى توقف النشاط الصناعي في المدينة في تلك الأيام السابقة، مما دفع بكثير من أصحاب المنشآت الصناعية إلى نقل صناعاتهم غرب مدينة نابلس ضمن أراضي قرية بيت ايبا، وسرعان ما أصبحت تلك المنطقة تجمعا صناعيا كبيرا، إلا أن بلدية نابلس لا تعترف به رسميا وحتى يتم حل هذه المشكلة منحت أصحاب المنشآت الصناعية في هذا التجمع رخصا مؤقتة لممارسة العمل الصناعي.

وهكذا يمكن القول أن المنشآت الصناعية في مدينة نابلس تتموضع جغرافيا في ثلاث تجمعات رئيسية هي:

1. شرق مدينة نابلس وتمثل نسبة 57% من صناعات المدينة وهي صناعات متنوعة منها صناعة الأثاث بأنواعه المعدني والخشبي والمحارم والفوط والمرتبلا، والصناعات المعدنية بأنواعها وكذلك صناعة المنظفات والاسفنج

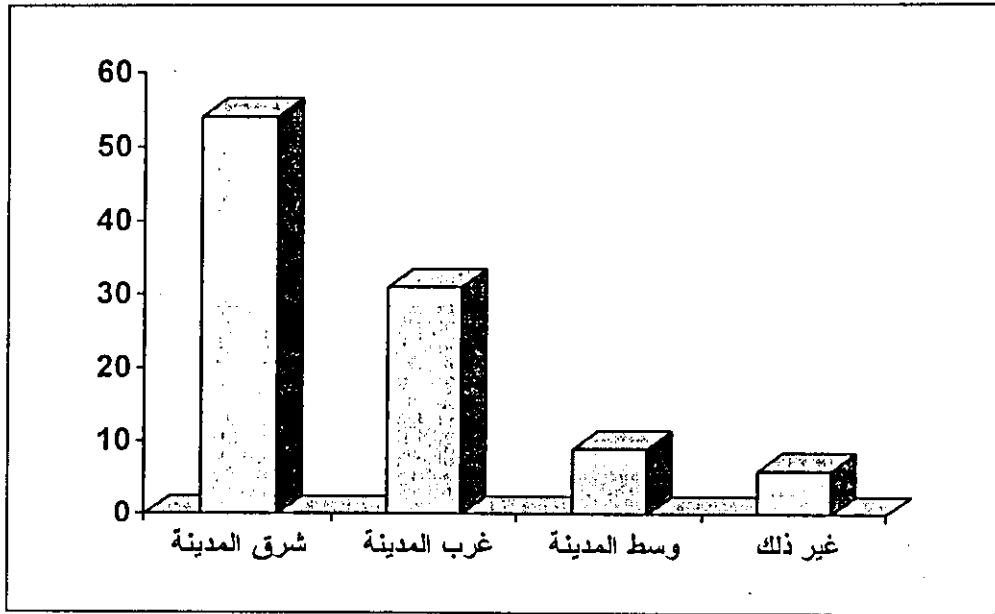
والمفروشات ومعامل البلاط والطوب، وغير ذلك ويعرف هذا التجمع الصناعي بالمنطقة الصناعية الشرقية.

2. غرب المدينة وتمثل 31% من صناعات المدينة، وهو تجمع حديث كما سبق الإشارة له، ولا تعترف به بلدية نابلس رسمياً، وأهم الصناعات في هذا التجمع الصناعي المفروشات وصناعة الأثاث والباطون الجاهز، ومعامل الطوب والبلاط وغيرها.

3. وسط المدينة ونسبتها 8% من صناعات المدينة، وهي ما تبقى من الصناعات التقليدية القديمة وما تزال تفضل موقع وسط المدينة على غيره من المواقع الأخرى لارتباطها الوثيق بحاجات الإنسان الضرورية وهي في معظمها صناعات غذائية كاستخراج الزيوت والسيرج والطحينة والحلاوة والحلويات، إضافة إلى مصانع صناعة الصابون والورش والحرف اليدوية الصغيرة والشكل رقم 4 يوضح ذلك.

شكل رقم (6)

توزع الصناعات في مدينة نابلس



2- الإنتاج الصناعي في المخيمات المحيطة بمدينة نابلس:

يبلغ عدد المخيمات الفلسطينية في محافظة نابلس 3 مخيمات يقع اثنان منها شرق المدينة وهما مخيم بلاطة ومخيم عسكر، أما المخيم الثالث فيقع غرب المدينة وهو مخيم العين أو مخيم رقم 1.

ظهرت هذه المخيمات بعد النكبة عم 1948 وكانت بداية الأمر منفصلة عن المدينة، ونتيجة للتوسع العمراني وامتداد المدينة الطولي (من الشرق إلى الغرب) اتصلت المخيمات بالمدينة وأصبحت تشكل تجمعا سكانيا واحدا.

وفيما يلي استعراض لأنواع الصناعات القائمة في المخيمات الثلاث:

تعتبر الصناعات القائمة في المخيمات الثلاث امتدادا للصناعات في مدينة نابلس، وهي نفس الأنواع المعروفة حتى أن كثير من تلك الصناعات يمتلكها مواطنون من مدينة نابلس أو هم شركاء فيها، وأهم هذه الصناعات:

1. الصناعات النسيجية:

تحتل المرتبة الأولى بين الصناعات الأخرى، ويبلغ عدد منشآتها الصناعية 29 منشأة⁽¹⁾ تمثل 34.9% من مجمل الصناعات في المخيمات الثلاث، وهي مشاغل للخياطة حيث تتوفر الأيدي العاملة بكثرة بسبب ارتفاع الكثافة السكانية العالية في هذه المخيمات الثلاث.

2. الصناعات الإنشائية:

وتشمل صنع الإخشاب للأبنية والمنشآت، وصنع الأوعية الخشبية، وصنع منتجات من الاسمنت والجبس، وضع الأثاث ويبلغ عدد منشآت هذه الصناعة 23 منشأة⁽²⁾ وتمثل 27.7% من مجمل الصناعات في المخيمات الثلاث.

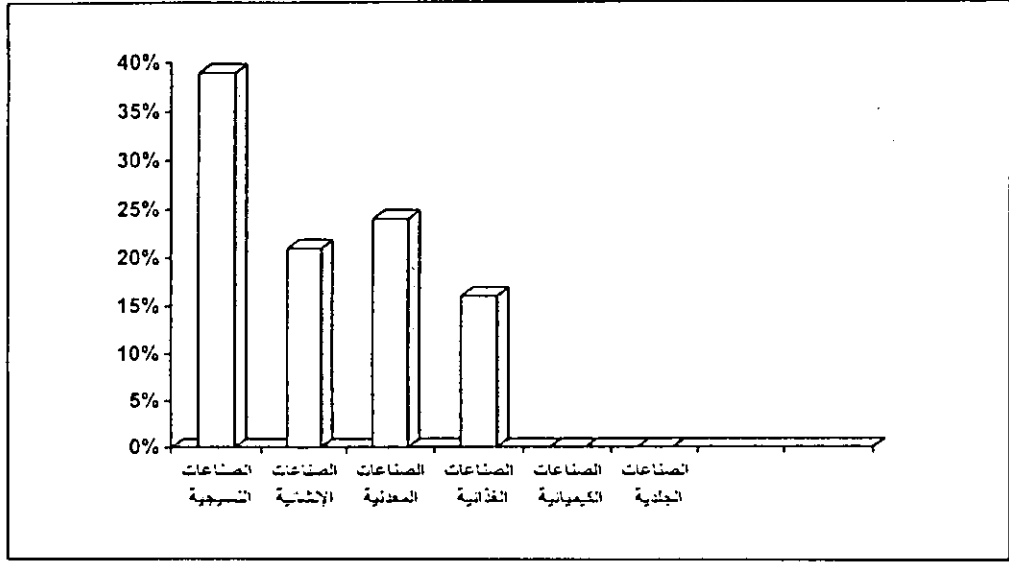
3. الصناعات المعدنية:

وتشمل صنع المنتجات المعدنية والإنشائية، وإعادة تصنيع نفايات الخردة، وصنع الخزانات والأوعية من المعادن، وصنع الآلات المنسوجات للمبلوسات، وصنع منتجات

(1) سجلات وزارة الصناعة، مصدر سابق.

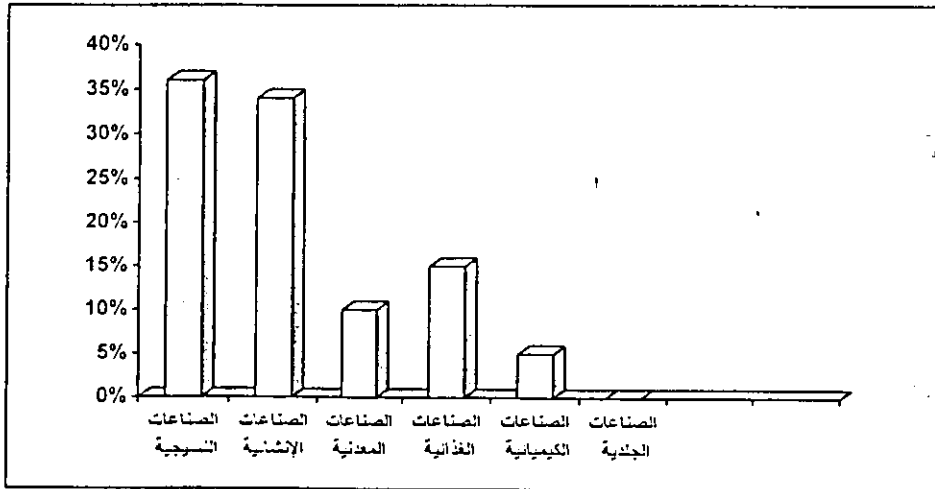
(2) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

المعادن المشكلة الأخرى، وقد بلغ عدد هذه المنشآت 15 منشأة⁽³⁾ وتبلغ نسبتها 18% من مجمل الصناعات في المخيمات الثلاث، وأهم ما يلفت الانتباه لدى دراسة هذه الصناعات وجود صناعة إعادة تصنيع نفايات الخردة التي يتم تجميعها في مكبات خاصة، وتشمل هياكل السيارات والغسالات والثلاجات وأفراد الغاز وغيرها، وهي صناعة يمكن تطويرها واستغلال المعادن التي يتم صيرها في صناعات معدنية عديدة.



الشكل رقم (7)

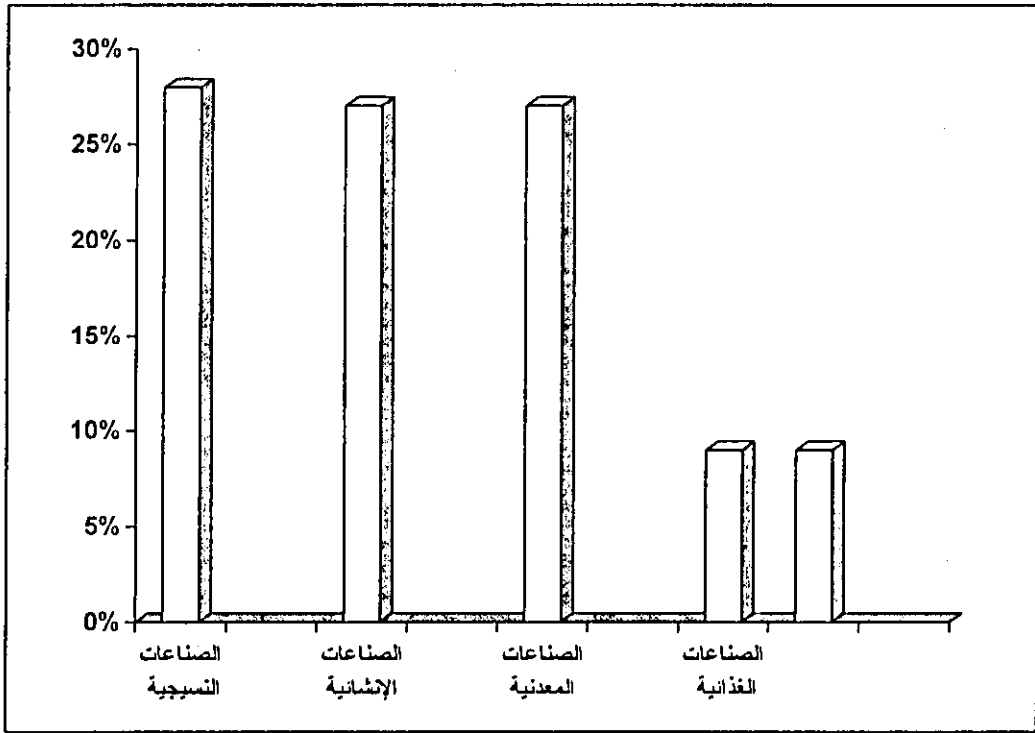
أنواع الصناعات في مخيم عسكر



الشكل رقم (8)

أنواع الصناعات في مخيم بلاطة

⁽³⁾ سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.



الشكل رقم (9)
أنواع الصناعات في مخيم العين

4. الصناعات الغذائية:

وتشمل صنع منتجات المخابر "خبز، كعك، معجنات"، وقد بلغ عدد منشآت هذه الصناعة 12 منشأة⁽¹⁾ وتمثل نسبة 14.4% من مجمل الصناعات في المخيمات الثلاث.

5. الصناعات الكيماوية:

وتشمل صنع الصابون، وصنع الزجاج، صنع المنظفات والعطور، ويبلغ عدد منشآت هذه الصناعة 4 منشآت وتمثل نسبة 4.8% من مجمل الصناعات في المخيمات الثلاث والجدول رقم (20) يوضح الصناعات السابقة.

⁽¹⁾ سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

جدول رقم (20)

أنواع الصناعات في مخيمات محافظة نابلس

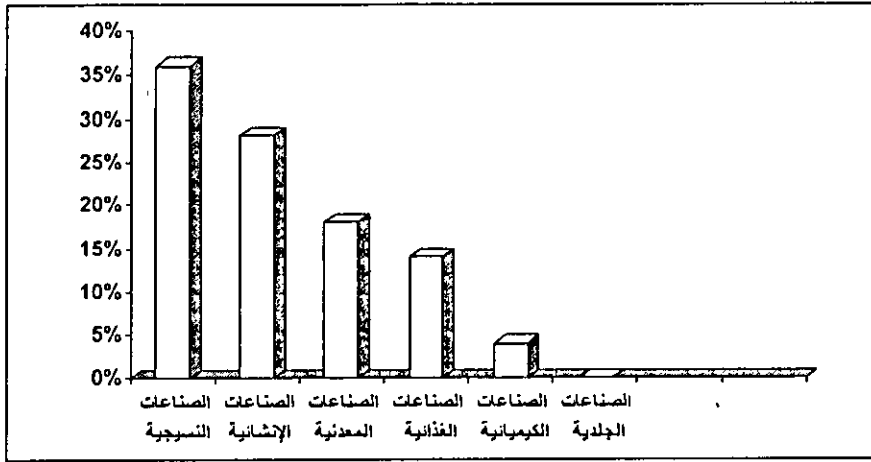
الرقم	نوع الصناعة	مخيم عسكر	مخيم بلاطة	مخيم العين	المجموع
1	الصناعات المعدنية	8	4	3	15
2	الصناعات الغذائية	5	6	1	12
3	الصناعات الإنشائية	7	13	3	23
4	الصناعات الكيماوية	-	3	1	4
5	الصناعات الجلدية	-	-	-	-
6	الصناعات النسيجية	13	13	3	29
	المجموع	33	39	11	83

المصدر: الدراسة الميدانية، 2001م.

تظهر دراسة الجدول رقم (20) والذي يتضمن أنواع الصناعات المختلفة في المخيمات أن غالبية الصناعات تتركز في مخيمي عسكر وبلاطة حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية في هذين المخيمين 72 منشأة من أصل 83 منشأة تتوزع في المخيمات الثلاث أي بنسبة 86.7% وتفسير ذلك يعود إلى سببين هما:

الأول: يتوافق عدد المنشآت في مخيمي عسكر وبلاطة (86.7%) تماما مع نسبة عدد سكان هذين المخيمين إلى العدد الكلي لسكان المخيمات الثلاث حيث يبلغ عدد سكان المخيمين 22683 نسمة من أصل 26447 نسمة هم مجموع سكان المخيمات الثلاث، أي أن عدد سكان المخيمين تصل إلى 86% من العدد الكلي لسكان المخيمات الثلاث.

والسبب الثاني: قرب هذين المخيمين من المنطقة الصناعية الشرقية ساعد على تركز الصناعات في هذين المخيمين (عسكر، وبلاطة).



الشكل رقم (10)
الصناعات في مخيمات محافظة نابلس

كما نلاحظ تركيز الصناعات الغذائية والإنشائية والنسيجية والمعدنية في المخيمين عسكر وبلاطة إذ يوجد فهما 72 منشأة من أصل 83 والباقي في مخيم العين. والملاحظة الثالثة التي يمكن استنتاجها أيضا عدم وجود صناعات جلدية في المخيمات الثلاث ولعل ذلك يعود إلى وقوع المدابغ الثلاث شرق المخيمين (عسكر وبلاطة) وقدم هذه الحرفة وتركزها بأيدي فئة اشتهرت بها فترة طويلة من الوقت. والملاحظة الرابعة التي يمكن استنتاجها أيضا قد تعود إلى طبيعة الأرض السهلية الواسعة التي يقع عليها المخيمين عسكر وبلاطة مما ساعد سكانها على ممارسة عمال مختلفة، بينما يتميز مخيم العين بموقع خاص على سفح جبل وبمساحته الضيقة مما قيد العمل في المخيم ودفع بسكانه للعمل في أماكن أخرى، والأشكال رقم (10)(11)(12) (13) تبين ذلك.

الإنتاج الصناعي في قرى محافظة نابلس:

تمتاز الصناعات القائمة في قرى محافظة نابلس بأنها صناعات تقليدية قديمة وموروثة، وترتبط بقوة بالمواد المحلية المتوفرة ضمن البيئة الريفية، وارتباطها بالمواسم الزراعية المحلية، وهي صناعات لكفاية القرية أو مجموعة قرى متجاورة، كما وترتبط هذه الصناعات ببعض الأسر الغنية التي ارتبط اسمها بتاريخ القرية لفترة من الفترات، كما انها صناعات ذات أنواع محددة، وقد بدأت تظهر حديثا صناعات أخرى

لتلبي حاجات السكان في ظل ظروف سياسية غير مستقرة كحصار المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض وغير ذلك من إجراءات.

وفيما يلي استعراض لأنواع الصناعات القائمة في قرى محافظة نابلس فهي:

1. الصناعات الإنشائية:

تحتل هذه الصناعة المرتبة الأولى بين الصناعات الأخرى، وبلغ عدد منشآتها الصناعية 3.7 منشأة⁽¹⁾، وتمثل نسبة 47.8% من مجمل الصناعات في قرى المحافظة وتشمل هذه الصناعات: استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار، وصنع منتجات من الاسمنت والجبس، وصنع الأخشاب لأبنية المنشآت، وقطع وتشكيل وإتمام تجهيز الأحجار، وصنع الأثاث.

2. الصناعات المعدنية:

تحتل المرتبة الثانية بين الصناعات الأخرى، وبلغ عدد منشآتها الصناعية 141 منشأة⁽²⁾ تمثل نسبة 21.9% من مجمل الصناعات في قرى محافظة نابلس، وتشمل هذه الصناعات: صنع المنتجات المعدنية الإنشائية، وصنع المعادن المشكلة الأخرى، وصنع الافران وأفران الصهر، وصنع منتجات معدنية لافلزية، وتشكيل المعادن بالطرق والسبك والدلفنة، وصنع المحركات المولدات الكهربائية، وصنع الأدوات والعدد اليدوية المعدنية، وإعادة تصنيع النفايات الخردة، وصنع واصلاح الآلات المحاجر والتشييد، وصنع العدد الآلية، وصنع الأجهزة المنزلية الأخرى، وصنع الآلات الزراعية.

3. الصناعات الغذائية:

تحتل المرتبة الثالثة بين الصناعات الأخرى، ويبلغ عدد منشآتها الصناعية 112 منشأة⁽³⁾، وتمثل نسبة 17.4% من مجمل الصناعات الغذائية في قرى المحافظة، ويعتبر بعضها من أقدم الصناعات المعروفة في القرى لارتباطها الوثيق بحاجة الإنسان الغذائية، وتشمل هذه الصناعات ما يلي:

أ- صنع الزيوت والدهون النباتية:

(1) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

(2) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

(3) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

وهي من أقدم الصناعات التي ظهرت في القرى الفلسطينية لارتباطها بغذاء الإنسان، وتوجد معاصر زيتون حجرية قديمة تم استبدال معظمها بمعاصر اتوماتيكية أو نصف حديثة، وغالبا ما تكون هذه المعاصر ملكا لعائلة متنفذة ذات ثراء أو نفوذ سياسي، وبعضها قد يكون تعاونيا للقرية أو ملكا لأسر تنحدر من نفس الجد.

ب- صنع منتجات المخابز:

وأقدم أشكالها الطابون الذي يرتبط وجوده بالثروة الحيوانية نظراً لحاجته إلى روثها، وقد تناقصت هذه الطوابين بشكل كبير ويكثر وجودها في القرى النائية المرتبطة حياتها بالزراعة والرعي، وحديثاً بدأت المخابز الآلية بالظهور في القرى والتي تعمل إما بمشتقات البترول أو بالكهرباء، وتقوم بصنع الخبز والكعك والمعجنات، وهذه الأفران آخذة بالانتشار نظراً لسهولة عملها وتوفيرها للوقت والجهد معاً.

ج- صنع مشروبات كحولية كالشراب بأنواعه المختلفة والكولا والعصير.

د- صنع منتجات طواحين الحبوب:

وهي من الصناعات القديمة أيضاً والتي كانت تستخدم قوة الماء في إدارة الطواحين لطحن الحبوب والغلل عامة مستفيدة من عيون الماء التي تتجمع مياهها في قنوات ثم تسقط هذه المياه على دولاب كبير يتصل بمسننات تدير حجر كبير بينما يبقى حجر الطاحون الآخر ثابتاً، ولا يزال بعضها باق حتى الآن في قرى المحافظة، ثم ظهرت المطاحن الحديثة التي تدار بقوة الكهرباء أو بمشتقات البترول.

4. الصناعات النسيجية:

تحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات الأخرى، ويبلغ عدد منشآتها الصناعية 64 منشأة⁽¹⁾ وتمثل نسبة 9.9% من مجمل الصناعات، وهي صناعات حديثة عرفت لها لقرى الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وتشمل هذه الصناعات: صنع الملابس، وصنع المنسوجات عدا الملابس، وصنع الأقمشة والتريكو.

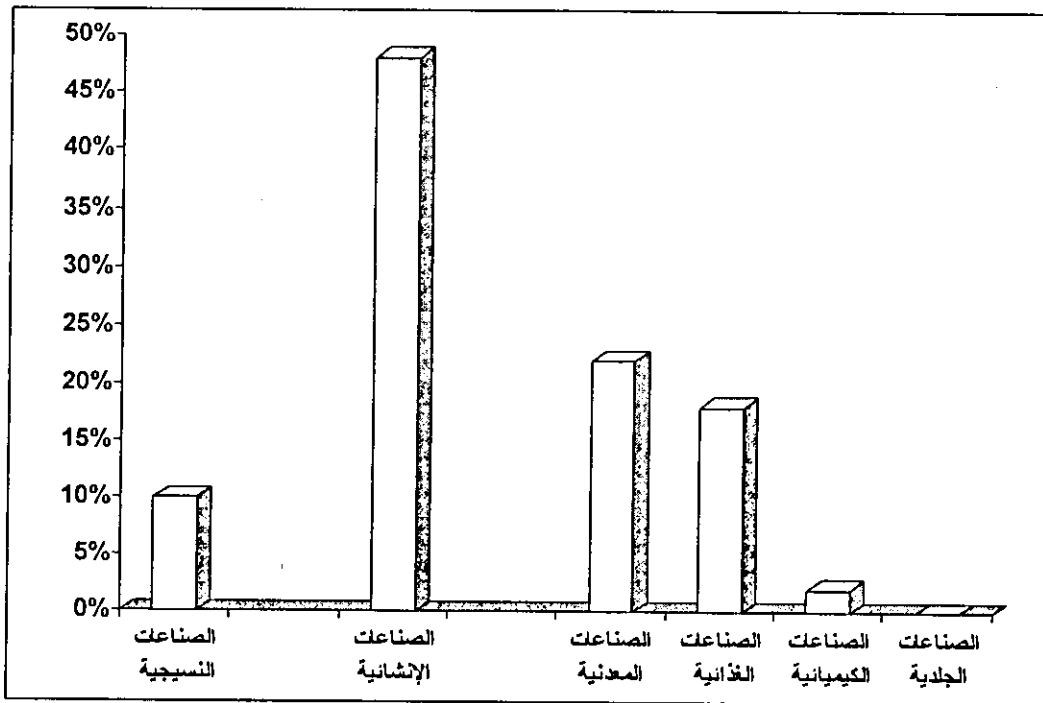
(1) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

4. الصناعات الكيماوية:

يبلغ عدد منشآتها 15 منشآة⁽¹⁾، وتمثل نسبة 2.3% من مجمل الصناعات في قرى المحافظة، وهي من الصناعات الحديثة التي ظهرت في وقت متأخر، وهي صناعات بحاجة إلى الخبرة ورأس المال، والترخيص بممارسة المهنة، وتشمل هذه الصناعة: صنع المنتجات اللدائنية، وصنع المنتجات النفطية المكررة، وصنع أصناف أخرى من الورق والكرتون، وصنع الزجاج والمنتجات الزجاجية، وصنع عجائن الورق والكرتون، وصنع الصابون والمنظفات والعطور.

5. الصناعات الجلدية:

ويبلغ عدد منشآتها منشآتان⁽²⁾، الأولى في قرية صرة، والثانية في قرية روجيب، وتمثل هذه المنشآت نسبة 0.7% من مجمل الصناعات في قرى المحافظة، والشكل رقم (14) يبين ذلك.



الشكل رقم (11)

أنواع الصناعات في قرى محافظة نابلس

(1) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.
(2) سجلات وزارة الصناعة، نفس المصدر.

التوزيع الجغرافي للصناعات في قرى محافظة نابلس:

من خلال دراسة الجدول رقم (21) والذي يظهر به انواع الصناعات في قرى محافظة نابلس أن الصناعات المعدنية بانواعها تحتل المرتبة الأولى بين الصناعات في قرى محافظة نابلس، حيث توجد منشآت صناعية تابعة لهذه الصناعة في 38 قرية من أصل 61 قرية من قرى محافظة نابلس، أي أن 62.2% من قرى المحافظة توجد بها صناعات معدنية، وأهم هذه الصناعات محلات الحدادة، ومشاغل الألمنيوم، وهي صناعات هامة تتعلق بالعمران.

وتوجد الصناعات الغذائية في 37 قرية من قرى المحافظة وهي نسبة مرتفعة أيضا تكاد تعادل الصناعات المعدنية، وتحتل المرتبة الثانية، وأهم هذه الصناعات: صنع منتجات المخابز من خبز وكعك ومعجنات، إضافة إلى مطاحن الحبوب ومعاصر الزيوت النباتية (الزيتون، السمسم) والدهون النباتية والحيوانية (السمنة) والحلويات، وهي صناعات ترتبط بغذاء المواطن اليومي، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الغذائية.

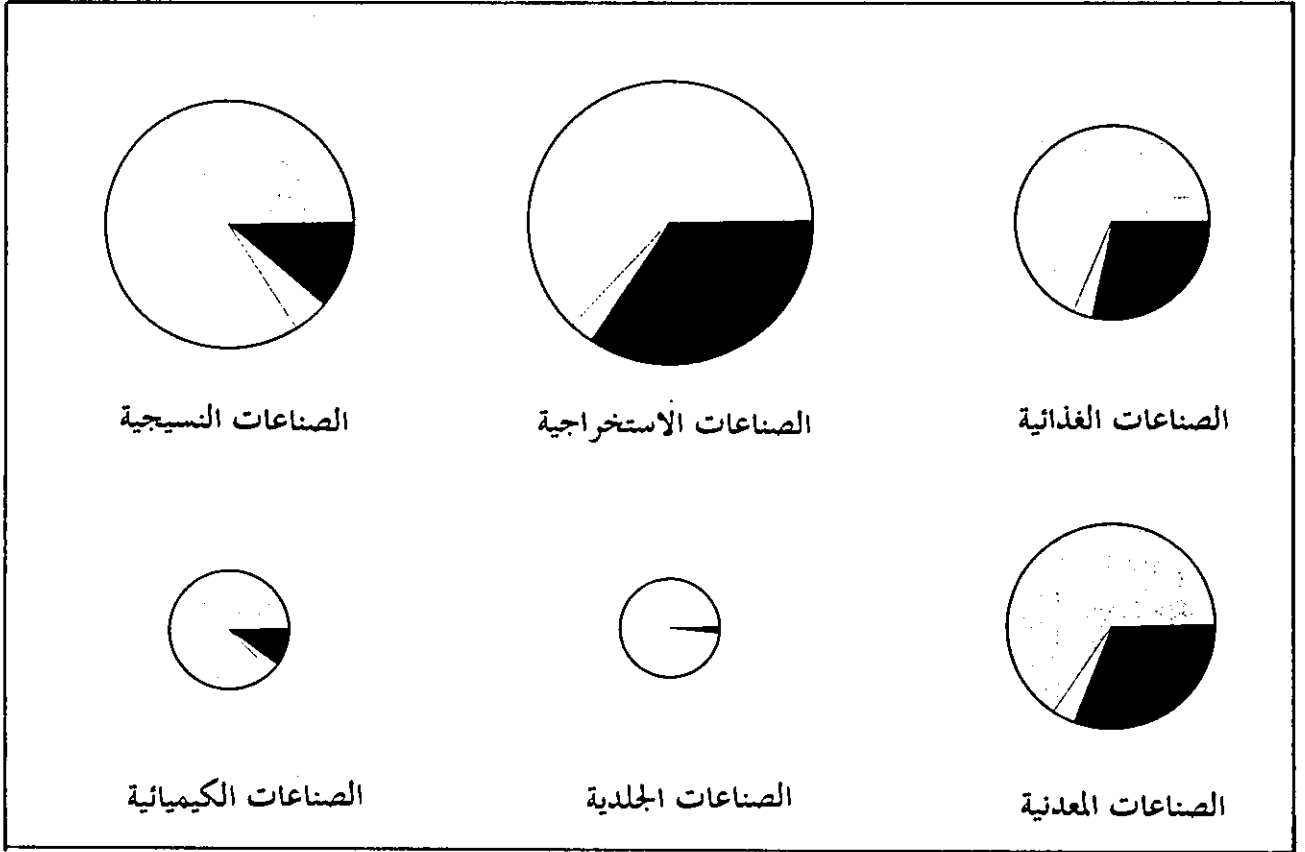
جدول رقم (21)

أنواع الصناعات في قرى محافظة نابلس




الرقم	القرية	صناعات معدنية	صناعات غذائية	صناعات ايشانية والاستخراجية	صناعات كيميائية	صناعات نسيجية	صناعات جلدية	عدد المنشآت
1	بزاريا	1	1	-	-	-	-	2
2	برقة	6	4	3	1	-	-	14
3	ياصيد	-	2	-	-	2	-	4
4	بيت اسرين	6	3	8	-	5	-	22
5	نصف اجبيل	-	-	-	2	-	-	2
6	سبسطية	2	5	4	1	4	-	16
7	اجنسنا	-	-	1	-	-	-	1
8	طلوزة	4	1	6	-	2	-	13
9	الناقورة	2	1	1	-	1	-	5
10	الباذان	-	1	-	-	-	-	1
11	دير شرف	3	2	19	1	3	-	28
12	عصيرة الشمالية	6	7	14	3	2	-	32
13	النصاربة	1	1	2	-	1	-	5
14	زوانا	4	-	2	-	4	-	10
15	فوصين	4	1	11	1	4	-	21
16	بيت ايبا	7	10	31	3	5	-	56
17	بيت حسن	-	2	-	-	-	-	2
18	عز موط	2	-	3	1	-	-	6
19	دير الحطب	-	1	-	-	-	1	1
20	صرة	3	1	-	-	2	1	7
21	سالم	2	3	2	-	5	-	12
22	عراق بورين	-	1	-	-	-	-	1
23	تل	7	4	1	-	5	-	17
24	بيت دجن	1	-	-	-	-	-	1
25	روحيب	6	4	6	2	5	1	24
26	كفر قليل	2	-	-	-	2	-	4
27	مادما	1	-	-	-	-	-	1
28	بورين	2	2	7	-	2	-	13
29	بيت فوريك	6	4	2	-	1	-	13
30	عصيرة القبيلة	2	1	21	-	-	-	24
31	عورتا	4	4	3	-	1	-	12
32	عوريف	4	2	10	-	-	-	16
33	حوارة	7	11	9	-	3	-	30
34	عينابوس	1	1	17	-	-	-	19
35	بيتا	6	8	9	-	5	-	28
36	زيتا جماعين	1	-	-	-	-	-	1
37	جماعين	5	3	66	-	-	-	74
38	عقربا	7	5	16	-	1	-	29
39	يتما	1	3	1	-	-	-	5
40	قبلان	12	6	10	1	3	-	32
41	جوريش	-	-	-	-	1	-	1
42	قصره	7	4	3	-	2	-	16
43	تلغيت	1	1	-	-	-	-	2
44	الساوية	-	-	1	-	-	-	1
45	مجدل بني فاضل	2	-	1	-	2	-	5
46	اللدن الشرقية	2	1	-	-	1	-	4
47	قريوت	2	2	3	-	-	-	7
48	دوما	-	1	-	-	-	-	1
	المجموع	142	114	293	16	74	2	641
	عدد القرى التي يوجد بها صناعات	38	37	32	10	27	2	

المصدر: سجلات وزارة الصناعة، الباحث بتصريف.

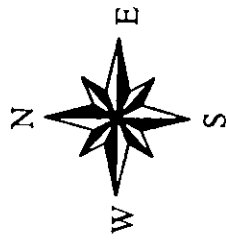
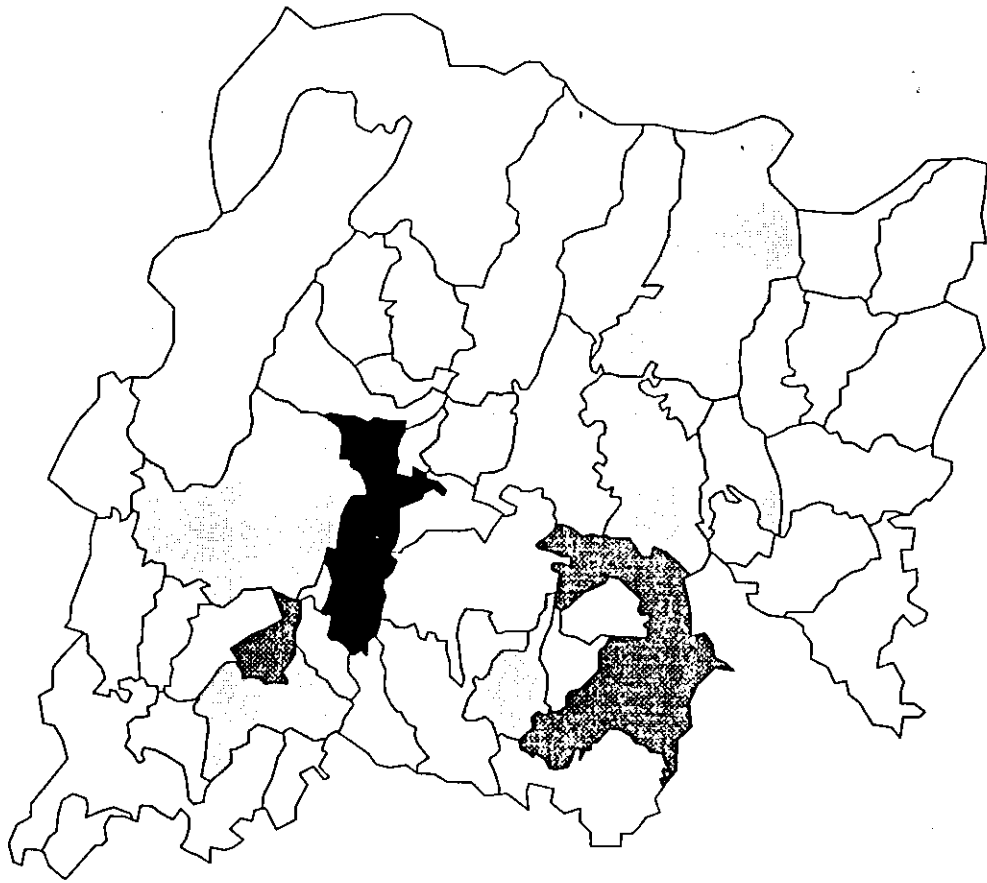
توزيع الصناعات في محافظة نابلس وأنواعها وأماكن توزيعها.



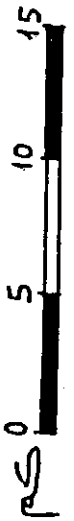
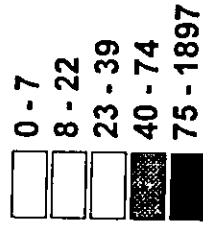
المصدر : وزارة الصناعة ، قسم الاحصاء والمسوح الاحصائية ، 1997.

مدينة نابلس 
 المخيمات 
 القرى 

شكل رقم (12)



المشآت الصناعية .



ويأتي بعد ذلك في الأهمية الصناعات الإنشائية التي تنتشر على شكر تجمعات أو بؤر صناعية، (بعكس الصناعات السابقة الغذائية التي تمتاز بانتشارها) وتفسير ذلك قد يعود إلى:

غنى منطقة التجمع الصناعي بخامات معينة مثل منطقة جماعين المشهورة بحجارتها الكلسية الصلبة المفضلة للبناء لذا ظهرت في هذا الموقع منشآت تعمل بصنع الحجر وتشكيله، وتتوفر نفس الظروف في مواقع أخرى مثل قرية عصيرة القبلية التي يتركز بها 21 منشأة صناعة لصنع وتشكيل الحجر، وكذلك قرية دير شرف التي بها 19 منشأة وقرى عينابوس وعقربا.

أما السبب الآخر لظهور التجمعات الصناعية لهذه الصناعة فيعود إلى توافر ظروف مناسبة لقيام هذه الصناعات مثل كهرباء صناعية (3 فاز)، وأرض واسعة بسعر مناسب لاستغلال حجاراتها وإقامة المنشأة عليها، وكذلك القرب من المدينة (أو الأسواق) لتقليل كلفة النقل وتطبيق هذه المواصفات على عدة قرى منها بيت ايبا حيث ينتشر على الشارع الرئيسي بين نابلس وكل من طولكرم وجنين 31 منشأة صناعية، وكذلك قرية قوصين المجاورة لقرية بيت ايبا ويوجد بها 11 منشأة صناعية أيضا.

وقد بلغ عدد القرى التي توجد بها صناعات إنشائية 32 قرية أي 50% من قرى المحافظة، وبذلك تحتل هذه الصناعة المرتبة الثالثة بين الصناعات الأخرى في قرى المحافظة، كثرة الطلب على هذه الصناعة محليا وعربيا (إلى دول الخليج العربي) وكذلك للسوق الإسرائيلية، كما أنها تحقق دخلا جيدا للعاملين بها.

أما بالنسبة للصناعات النسيجية فتوجد في 27 قرية من قرى المحافظة أي بنسبة 44.2% من الصناعات في قرى المحافظة وهي من الصناعات الحديثة التي دخلت إلى القرى الفلسطينية خاصة بعد عام 1967 وذلك لارتباط هذه الصناعة بالصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن وينطبق هذا الأمر على معظم مشاغل الخياطة.

كما لاحظ الباحث من خلال دراسته للجدول رقم (21) أن هناك صناعات ما زالت محدودة الانتشار في قرى المحافظة ومنها: الصناعات الكيماوية التي تحتاج إلى ظروف خاصة لقيامها أهمها الخبرة العلمية، وشروط الأمن والسلام والتصريح بممارستها، لذا تنحصر هذه الصناعة في 10 قرى فقط وهي صناعات بسيطة تكاد تنحصر في مجال المنظفات الكيماوية المنزلية.

أما الصناعة الثانية المحدودة الانتشار أيضا فهي الصناعات الجلدية وهي محدودة جدا وتوجد فقط في قرتي صرة وروجيب، وهي صناعات تتعلق بالحائسب الجلدية وسروج الحيوانات، ويلاحظ أن معظم منشآت هذه الصناعة تتركز في مدينة نابلس. كما لاحظ الباحث أيضا أنه يتركز في قرى محافظة نابلس 641 منشأة صناعية من أصل 2621 منشأة صناعية تعمل في محافظة نابلس، أي بنسبة 24.4% من مجمل صناعات المحافظة، وهذا دليل على أن ريف محافظة نابلس هو مجتمع زراعي لا تزال الزراعة فيه حرفة الغالبية من أبنائه، ورغم ذلك بدأت بعض الصناعات بالتسرب إليه تدريجيا.

مقارنة بين أنواع الصناعات في محافظة نابلس:

لدى استعراض أنواع الصناعات المختلفة في مدينة نابلس ومخيماتها وقراها تظهر دراسة الجدول رقم (22):

جدول رقم (22)

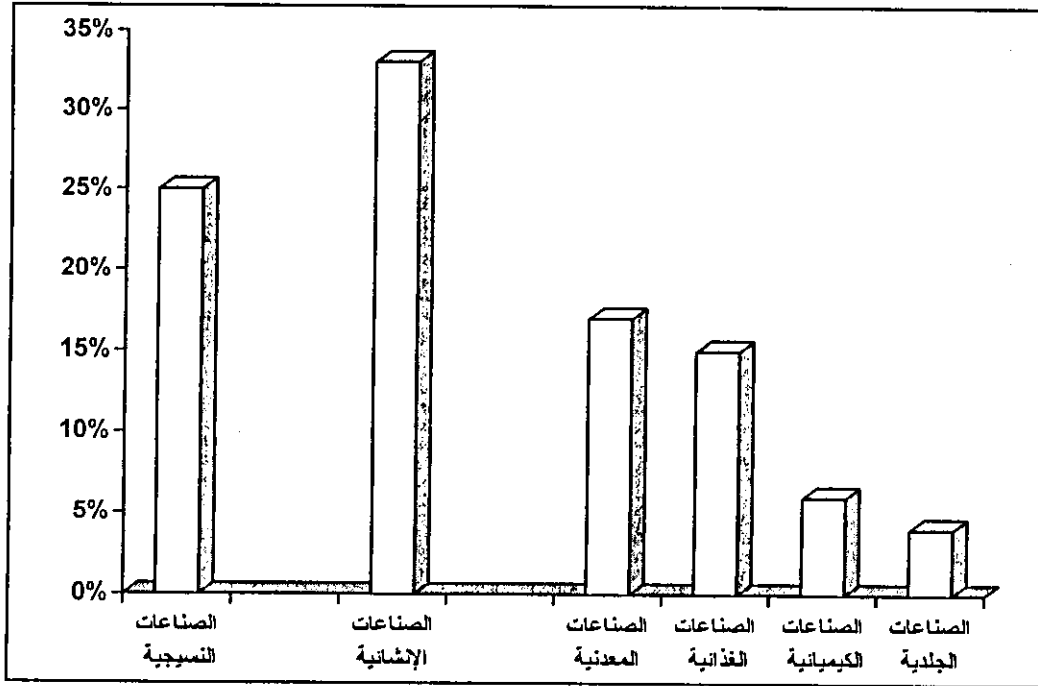
مدى مساهمة كل من المدينة، القرى والمخيمات في صناعات محافظة نابلس

المرتبة	نسبة المساهمة %	التجمع السكاني	نوع الصناعة	الرقم
الأولى	20.4 11.7 0.9 33	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات الإنشائية	1
الثانية	21.4 2.4 1.2 25	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات النسيجية	2
الثالثة	11.4 5.2 0.4 17	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات المعدنية	3
الرابعة	10.4 4.2 0.4 15	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات الغذائية	4
الخامسة	5.2 0.7 0.1 6	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات الكيماوية	5
السادسة	3.9 0.1 0.0 4	مدينة نابلس قرى محافظة نابلس مخيمات محافظة نابلس المجموع	الصناعات الجلدية	6
	100	محافظة نابلس		المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، 2001م.

أنه يتوفر في مدينة نابلس جميع أنواع الصناعات القائمة في المحافظة بلا استثناء (إنشائية، نسيجية، معدنية، غذائية، كيميائية، جلدية) وهناك تفوق واضح لصالح الصناعات في مدينة نابلس على الصناعات القائمة في القرى والمخيمات معا وهذا دليل على عراقة الصناعة في المدينة التي احتلت المرتبة الأولى بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية تلتها في ذلك قرى المحافظة ثم مخيماتها كما توضحها الخارطة رقم (3).

وتحتل الصناعات النسيجية المرتبة الأولى بين صناعات المدينة بسبب علاقتها بالصناعات الإسرائيلية حيث ترتبط معظم مشاغل الخياطة في المدينة مع الصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن، تليها في ذلك الصناعات الإنشائية حيث تعتبر نابلس مركزا هاما لها تخدم قرى ومخيمات المحافظة، أما بالنسبة لقرى المحافظة فتحتل الصناعات الإنشائية المرتبة الأولى ولعل ذلك يعود إلى كثرة مقالع الحجارة في تلك القرى، وظهور كثير من الورش ومحلات الحدادة والالمنيوم في قرى المحافظة وهي صناعات لا تحتاج إلى مهارة عالية أو رأس مال كبير لإنشائها، وتكاد مدينة نابلس تحتكر معظم الصناعات الجلدية في المحافظة، بينما مساهمة قرى المحافظة في هذه الصناعة متواضعة للغاية وتقتصر على قريتي صرة وروجيب، أما المخيمات فتخلو أيضا من هذه الصناعة نظرا لموقعها القريب من مداخل الجلود الواقعة شرق مدينة نابلس والتي تستوعب جلود محافظات شمال الضفة الغربية. كما وتسهم مخيمات محافظة نابلس بنسب متواضعة في الصناعات القائمة في المحافظة خاصة في الصناعات النسيجية والإنشائية والكيميائية والغذائية، وتتعدم مشاركتها في الصناعات الجلدية، ولعل قلة المنشآت الصناعية في المخيمات مرده إلى أن هذه المخيمات لا تشكل مركزاً بشريا منفصلا عن مدينة نابلس، لذا تلبية هذه المخيمات حاجاتها المختلفة من السلع والمنتجات من مدينة نابلس، كما يوضحها الشكل رقم (12). كما يلاحظ أن صفة المجتمع الزراعي ما زالت الصفة المميزة لسكان محافظة نابلس رغم قدم الصناعات في مدينة نابلس، وزحف الصناعات إلى قرى المحافظة ومخيماتها، وهذا تفسير لقلة مساهمة قطاع الصناعة في محافظة نابلس وفلسطين عموما في الدخل القومي بشكل عام. كما يلاحظ وجود اختلافات في ترتيب أهمية الصناعات وتحديد اولوياتها في كل من المدينة وقراها ومخيماتها وذلك بسبب اختلاف الاولويات ومقومات الصناعة في كل من المدينة والقرية والمخيم، وبشكل عام يمكن ترتيب الصناعات حسب أعداد المنشآت الصناعية القائمة حسب أهميتها كما يوضحها، الشكل رقم (13) وهي:



الشكل رقم (13)

أنواع الصناعات في المحافظة حسب مساهمة كل نوع منها كما يظهرها الجدول رقم

(23)

جدول رقم (23)

أنواع الصناعات في التجمعات السكانية في محافظة نابلس

المجموع	الصناعات الجلدية	الصناعات الكيميائية	الصناعات الغذائية	الصناعات المعدنية	الصناعات الإنسانية والاستخراجية	الصناعات النسيجية	التجمعات السكانية في المحافظة
1897	104	133	273	301	535	551	مدينة نابلس
33	-	-	5	8	7	13	مخيم عسكر
39	-	2	6	4	13	14	مخيم بلاطة
11	-	1	1	3	3	3	مخيم العين
641	2	16	114	142	292	74	قرى المحافظة
2621	106	152	399	458	851	655	المجموع

المصدر: الدراسة الميدانية، 2001م.

1. الصناعات الإنشائية.
2. الصناعات النسيجية.
3. الصناعات المعدنية.
4. الصناعات الغذائية.
5. الصناعات الكيماوية.
6. الصناعات الجلدية.

ثانياً: بنية الصناعات في محافظة نابلس:

مقدمة:

خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة لظروف سياسية واقتصادية وتاريخية مختلفة "من اترك وانجليز ثم الانضمام للأردن ثم الاحتلال العسكري الإسرائيلي"، تركت آثاراً عميقة على بنية الاقتصاد الفلسطيني للأراضي المحتلة، وكان اعرق هذه الآثار التي تركها الاحتلال الإسرائيلي (منذ عام 1967 وحتى الآن) والذي نتج عنه هدم أسس الاقتصاد الفلسطيني والحاقة بالاقتصاد الإسرائيلي ملبياً بذلك حاجة الاقتصاد الإسرائيلي من القوى العاملة والمواد الخام اللازمة والسوق الضرورية لتصريف السلع والمنتجات الإسرائيلية، وقد أدى ذلك إلى أحداث تغييرات جذرية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، تمثل ذلك بتراجع كثير من الصناعات بسبب المنافسة الإسرائيلية كصناعة المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية⁽¹⁾، كما نمت كثير من الصناعات وتطورت لتلبي حاجة الصناعات الإسرائيلية ومن ذلك صناعة الملابس التي ارتبطت بالصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن، كما تم استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية، وخاصة في قطاع الخدمات والزراعة والبناء، ومن أجل الوقوف على واقع الصناعات في محافظة نابلس سيقوم الباحث بمعالجة المواضيع التالية:

(1) نصر، محمد محمود، فرص وامكانيات التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس، 1997م، ص52.

1. تطور القطاع الصناعي في محافظة نابلس:

تظهر دراسة الجدول رقم (24) ما يلي:

جدول رقم (24)

توزيع المنشآت الصناعية حسب سنة التأسيس

النسبة المئوية	عدد المنشآت الصناعية	تاريخ التأسيس
20	26	1967-1935
32.2	41	1986-1968
12.6	17	1992-1987
23.2	47	2000-1993

المصدر: سجلات غرفة الصناعة والتجارة، نابلس، 2001م.

بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي اقيمت في محافظة نابلس في الفترة الممتدة بين 1967-1935م نسبة 20% من عدد المنشآت الصناعية في مجتمع الدراسة، وكانت هذه المنشآت في معظمها يدوية بسيطة يغلب عليها الطابع الحرفي كالمخابز والمناجر ومحلات الحدادة والطوب والبلاط. ومع وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي ارتفع عدد هذه المنشآت في الفترة من 1986-1968 بنسبة 32.2% بسبب ظهور الصناعات المكملة للصناعات الإسرائيلية رغم أن الاحتلال الإسرائيلي فرض قيوداً عديدة على الصناعات الوطنية في مجالات استيراد المواد الخام والتسويق، واصدار التراخيص لإقامة منشآت صناعية جديدة بهدف السيطرة على قطاع الصناعة وجعله تابعا ومكملا للصناعات الإسرائيلية والقضاء على أية صناعات منافسة للسلع والبضائع الإسرائيلية في الأسواق المحلية.

كما شهدت الفترة من عام 1992-1987م تراجعاً واضحاً في عدد المنشآت الصناعية في محافظة نابلس وبلغت نسبة المنشآت الصناعية في هذه الفترة 12.6% بسبب اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى ومن ذلك فرض ضرائب باهظة على الإنتاج الصناعي، واغلاق المدن وعزلها عن بعضها البعض، مما أعاق تسويق الإنتاج الصناعي، مع أن الانتفاضة فسحت المجال لظهور الصناعات الوطنية التي حاولت تلبية

حاجة المواطنين وسد النقص في الأسواق المحلية من جراء مقاطعة البضائع الإسرائيلية، إلا أن الصناعات الوطنية لم تستطع تحقيق ذلك لعدة أسباب منها:

- عدم قدرتها على إنتاج سلع ومنتجات ذات جودة ومواصفات عالية.
- القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الصناعات الوطنية، إضافة إلى فرض الضرائب الباهظة على الإنتاج الصناعي المحلي.
- انخفاض ساعات العمل وكثرة أيام الاضرابات والحداد ومنع التجول.

رغم أن الصناعات المحلية في محافظة نابلس شهدت انتعاشا ملموسا في بداية الانتفاضة لكن ذلك لم يستمر طويلا وسرعان من تراجعت الصناعات المحلية متأثرة بالأحداث السياسية التي حدثت في هذه الفترة. أما في الفترة الممتدة من عام 1993-2000م فقد شهدت نموا صناعيا واضحا لتصل نسبة المنشآت الصناعية التي أقيمت في هذه الفترة إلى 36.2% وهي أعلى نسبة للنمو الصناعي، ولعل ذلك بسبب قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والتوقعات المتفائلة من قبل المنتجين الصناعيين بانتهاء العقوبات والقيود وسياسة الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى توقعاتهم بالانتفاخ على العالم الخارجي خاصة في مجال استيراد المواد الخام وتصدير الإنتاج الصناعي، فضلا عن امكانية قدوم مستثمرين عرب وأجانب في مجال الصناعة مما دفع بالمستثمرين المحليين بتوظيف أموالهم في إقامة منشآت صناعية جديدة.

2. عدد المنشآت الصناعية في محافظة نابلس:

بلغ عدد الاجمالي للمنشآت الصناعية في محافظة نابلس 2621 منشأة⁽¹⁾ موزعة إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة وتبلغ نسبتها 25% من مجموع المنشآت العاملة في النشاط الاقتصادي في محافظة نابلس والبالغة 10475 منشأة، وتشكل المنشآت الصناعية في محافظة نابلس نسبة 18.1% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة 14471 منشأة⁽²⁾ وهي نسبة جيدة تبين أهمية قطاع الصناعة في محافظة نابلس، بينما تبلغ نسبة مساهمة الصناعات في محافظة طولكرم 5.8%⁽³⁾ من مجموع المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي نسبة ضئيلة تدل على تخلف القطاع الصناعي في محافظة طولكرم.

(1) سجلات وزارة الصناعة، مصدر سابق.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق، ص 75.

(3) عبد الهادي، ابياد، مصدر سابق، ص 28.

وتتوزع المنشآت الصناعية في محافظة نابلس على النحو التالي:

1. صناعة التعدين واستغلال المحاجر:

وهي صناعات قديمة عرفت في المحافظة واشتهرت بها منذ زمن بعيد، حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية في هذا المجال 111 منشأة⁽¹⁾ تشكل نسبة 30.6% من مجموعة المنشآت الصناعية العاملة في هذا المجال في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغه 362 منشأة.

2. الصناعات التحويلية:

بلغ عدد المنشآت الصناعية التحويلية في محافظة نابلس 2498 منشأة تشكل نسبة 95.3% من مجموع المنشآت الصناعية في محافظة نابلس والبالغه 2621 منشأة، وهي نسبة مرتفعة تظهر بنية الصناعات ومكوناتها في المحافظة، وهي صفة مميزة للصناعات الفلسطينية بشكل عام، ولعل ارتفاع نسبة الصناعات التحويلية في محافظة نابلس يعود إلى ارتفاع نسبة المصانع الصغيرة والورش والمعامل. وتظهر دراسة الجدول رقم (25) ان محافظة الخليل تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد المنشآت فيها والتي تبلغ 2554 منشأة أي ما يعادل 17.11% من اجمالي الصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها محافظة نابلس حيث تمثل منشآتها نسبة 16.86% من اجمالي عدد المنشآت في الصناعة التحويلية، وتأتي منطقة طوباس في آخر سلم المحافظات الفلسطينية، حيث بلغ عدد منشآتها التحويلية 77 منشأة والسبب في ذلك أن منطقة طوباس مجتمع ريفي رغم انها منحت صفة مدينة حسب المواصفات التي اعلنتها وزارة الحكم المحلي ومجلس التنظيم الأعلى للتجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف نسمة⁽²⁾.

(1) ادارة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997: النتائج النهائية: تقرير المنشآت- رام الله- نابلس، ص 35.
(2) عمران، عبد الناصر يوسف، أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطني، نابلس، 2001م، ص 30.

جدول رقم(25)

توزيع المنشآت في الصناعات التحويلية حسب المناطق الجغرافية لعام 1997

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
نابلس	2498	16.86
رام الله	1289	8.70
سلفيت	296	2.00
الخليل	2554	17.11
طولكرم	773	5.22
بين لحم	1168	7.88
قلقيلية	377	2.55
جنين	985	6.65
طوباس	77	0.52
القدس	784	5.29
أريحا	88	0.59
شمال غزة	560	3.78
غزة	2076	14.01
دير البلح	422	2.85
خان يونس	576	3.89
رفح	310	2.09
المجموع	14833	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت لعام 1997، رام الله،

ص110.

جدول رقم (26)

أنواع الصناعات في محافظة نابلس ونسبة مشاركتها في النشاط الصناعي

الرقم	أنواع الصناعات	عدد المنشآت في المحافظة	نسبتها إلى إجمالي النشاط الصناعي
1	الصناعات الإنشائية	865	32.8
2	الصناعات النسيجية	645	24.8
3	الصناعات المعدنية	457	17.5
4	الصناعات الغذائية	397	15.2
5	الصناعات الكيماوية	151	5.7
6	الصناعات الجلدية	106	4
	المجموع	2621	100

المصدر: الدراسة الميدانية 2001م.

أما بالنسبة لمساهمة أنواع الصناعات المختلفة في المحافظة إلى إجمالي النشاط الصناعي فقد أظهرت نتيجة دراسة الجدول رقم (26)، ارتفاع نسبة الصناعات الإنشائية التي تبلغ 32.8% من مجموع الصناعات في المحافظة، وذلك بسبب أهمية هذه الصناعة وحيويتها وارتباطها بحياة الإنسان حيث يبلغ عدد منشآتها 865 منشأة، يليها في ذلك الصناعات النسيجية التي تسهم بـ 24.8%.

ويلاحظ أن هاتين الصناعتين "الإنشائية والنسيجية" تسهمان معا بنسبة 57.6% من مجمل النشاط الصناعي في المحافظة، ولعل ارتفاع نسبة الصناعات النسيجية سببه ارتباط هذه الصناعة بالصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن.

ويلاحظ أيضا أن أقل الصناعات مساهمة في النشاط الصناعي هي الصناعات الكيماوية بنسبة 5.7%، والصناعات الجلدية بنسبة 4% حيث تحتل المرتبة الأولى في هذه الصناعة محافظة غزة تليها محافظة الخليل.

3. إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:

يبلغ عدد المنشآت الصناعية لمنشآت الكهرباء والغاز والمياه 6 منشآت، تبلغ نسبتها 6% من المجمل العام لإمدادات الكهرباء والغاز والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي نسبة ضئيلة حيث تعتمد غالبية قرى المحافظة على مياه الأمطار، أما بالنسبة لإمدادات الكهرباء فتعتمد مدينة نابلس بشكل كامل على شبكة الكهرباء القطرية

الإسرائيلية، أما باقي قرى المحافظة فتعتمد على محطات توليد صغيرة على مستوى أنارة للقرية الواحدة، بالإضافة إلى المولدات الصغيرة الحجم التي تثير منازل منفردة.

3- مساهمة الأنشطة الصناعية في تشغيل العمالة في محافظة نابلس:

بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس 10736 عاملاً⁽¹⁾، وهؤلاء يشكلون نسبة 37% من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي العام والبالغ عددهم 28993 عاملاً في محافظة نابلس، ويشكل العاملون في النشاط الصناعي في محافظة نابلس 16.6% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عدد 644411 عاملاً⁽²⁾، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بمحافظة طولكرم حيث تبلغ نسبة العاملين في الصناعة 5.6% من إجمالي المشتغلين بها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما بالنسبة لأعداد المشتغلين بصناعة التعدين واستغلال المحاجر فقد بلغ 510 عاملاً يشكلون نسبة 4.7% من إجمالي العاملين في الصناعة في محافظة نابلس. أما بالنسبة للمشتغلين في الصناعات التحويلية فيبلغ عددهم 10216 عاملاً ويشكلون نسبة 95% من إجمالي العاملين في المحافظة والبالغ عددهم 10736 عاملاً. ويبلغ عدد العاملين في صناعة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه 10 عمال وهي نسبة ضئيلة للغاية.

4- متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية:

بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة في محافظة نابلس 4.6 عمال، وهي نسبة أقل من المتوسط العام للمنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية والبالغ 4.6 عاملاً، أما في محافظة طولكرم فيبلغ متوسط العاملين في المنشأة الواحدة 4.4 وهي نسبة مقاربة لمثيلتها في محافظة نابلس وذلك بسبب صغر حجم المنشآت الصناعية حيث ظهر في الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث في المحافظة أن المنشآت الصناعية التي يعمل بها أقل من 5 عمال تصل نسبتها إلى 76% من المجموع العام للمنشآت الصناعية، أي ان ثلاثة أرباع المنشآت الصناعية في محافظة نابلس هي صغيرة الحجم.

(1) دائرة الإحصاء المركزية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - 1997، محافظة نابلس، ص 137.

(2) دائرة الإحصاء المركزية، تقرير المنشآت، النتائج النهائية، 1997، ص 35.0.07.

أما بالنسبة لدرجة التوطن الصناعي للصناعات في محافظة نابلس فهي كالتالي
كما يظهرها الجدول رقم (27).

جدول رقم (27)

درجة توطن الصناعات في محافظة نابلس

الرقم	نوع الصناعة	درجة التوطن	
		عدد العاملين	تركز صناعي
1	التعدين واستغلال المحاجر	360	1.6
2	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	2164	1.3
3	صنع المنسوجات	175	0.7
4	صنع الملابس	2375	1.2
5	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحفائب والأحذية	670	0.8
6	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	314	1.2
7	صنع الورق ومنتجات الورق	108	1.1
8	الطباعة والنشر	55	0.9
9	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	435	1.2
10	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	949	0.5
11	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	834	0.9
12	صنع الآلات والمعدات الأخرى	109	1.5
13	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	19	0.7
14	صنع الأجهزة الطبية.	18	0.5
15	صنع معدات النقل الأخرى	889	3.1
16	إعادة تصنيع المخلفات.	21	3.6
17	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	42	0.3
المجموع		9535	

المصدر: عمل الباحث.

تظهر دراسة الجدول رقم (27) تركزاً صناعياً للعديد من الصناعات في محافظة نابلس وهي: التعدين واستغلال المحاجر، صنع المنتجات الغذائية والمشروبات، صنع الملابس، صنع الورق، صنع المواد والمنتجات الكيميائية، صنع الآلات والمعدات الأخرى، صنع معدات النقل الأخرى، إعادة تصنيع المخلفات مما يدل على أهمية هذه الصناعات ودورها في التوظيف أو العمالة.

كما يظهر الجدول رقم (27) وجوداً صناعياً للعديد من الصناعات في محافظة نابلس وهي: المنسوجات، دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحقائب والأحذية، الطباعة والنشر، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات، صنع الآلات الكهربائية الأخرى، صنع الأجهزة الطبية، امدادات الكهرباء والغاز والمياه.

وبشكل عام تعكس درجات التوطن الصناعي السابقة في المحافظة والتي تضمنها الجدول رقم (27) وجوداً صناعياً ملموساً بشكل نواة صناعية هامة يمكن تطويرها مستقبلاً.

5- حجم المنشآت الصناعية في محافظة نابلس:

تعتمد دول العالم على أسس مختلفة في تصنيفها لحجم المنشآت الصناعية، ويمكن ايراد بعض هذه الأسس وهي:

- حجم القدرة الإنتاجية للمصنع، حجم رأس مال المصنع، عدد الأيدي العاملة في المصنع، مستوى التطور التكنولوجي للمصنع.
- حجم رأس مال المصنع.
- عدد الأيدي العاملة في المصنع.
- مستوى التطور التكنولوجي للمصنع.

وقد اعتمد الباحث في تصنيفه لحجم المنشآت في محافظة نابلس على أساس عدد الأيدي العاملة في المصنع وبناء على ذلك يمكن تصنيف المنشآت الصناعية في المحافظة إلى ثلاثة أقسام هي:

1. صناعات صغيرة يعمل بها أقل من 5 عمال:

وهي مصانع صغيرة وورش وحرف رأس مالها صغير غالباً، ومعظمها صناعات يدوية بسيطة، تقدم منتجات استهلاكية، يتوزع معظمها داخل البلدة القديمة وفي المخيمات والقرى، ويبلغ عددها 2032 منشأة من أصل 2621 منشأة، وتبلغ نسبتها 77.4%⁽¹⁾، وهي نسبة مرتفعة، أما في محافظة طولكرم فتبلغ نسبة هذه الصناعات 76.5%⁽²⁾، وفي محافظة جنين تبلغ نسبتها 76.9%⁽³⁾، ويلاحظ التفاوت الشديد بين

(1) النسبة من حساب الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية لعام 2001م

(2) عبد الهادي، إياد، مصدر سابق، ص 34.

(3) أبو الشكر، عبد الفتاح وأخرون، مصدر سابق، ص 41.

نسبة الصناعات الصغيرة في المحافظات الثلاث بسبب تشابه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه المحافظات وباقي المحافظات الأخرى.

ويمكن القول أنه لا توجد فروقات كبيرة بين خصائص الصناعات على مستوى المحافظات وكذلك الخصائص العامة المميزة للصناعات في الضفة الغربية ككل حيث أظهر المسح الصناعي للصناعات في الضفة الغربية عام 1965 أن 76.2% منها يعمل بها أقل من 5 عمال وهي نسبة مقاربة وتتفق تقريباً مع باقي الدراسات التي تمت في المحافظات الثلاث نابلس وطولكرم وجنين.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المصانع الصغيرة في محافظة نابلس بما يلي:

- غياب الجهة الممولة للمشاريع الصناعية، لذا اعتمد المستثمر الصناعي المحلي على التمويل الذاتي ومدخراته الشخصية المحدودة.
- ضيق الاسواق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المنتجات الصناعية.
- عدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية مما يؤدي إلى حذر المستثمر وتجنب استثمار الاموال في اقامة صناعات كبيرة.

بالإضافة إلى عوامل أخرى كالخوف من فرض الضرائب العالية على الانتاج، وعدم القدرة على منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية التي تملئ الاسواق المحلية.

2- صناعات متوسطة يعمل بها من 5-20 عاملاً:

يبلغ عدد هذه المنشآت 524 منشأة من أصل 2621 منشأة تشكل نسبة 20% من صناعات المحافظة، بينما بلغت نسبتها في محافظة طولكرم 18.9%⁽¹⁾، وهي نسبة قريبة من مثلتها في محافظة نابلس، بينما تصل نسبة الصناعات المتوسطة في محافظة جنين إلى 15.5% من حجم المنشآت الصناعية في جنين⁽²⁾ (مع اختلاف الارقام التي اعتمد عليها

الباحث مصطفى عثمان وهي من (5-9 عمال) تشمل هذه الصناعات صناعة الملابس بشكل خاص حيث ترتفع اعداد العاملات في هذه الصناعة بسبب قلة اجورهن مما شجع على قيام هذه الصناعات.

(1) عبد الهادي، اباد، مصدر سابق، ص33.
(2) غاتم، مصطفى عثمان، مصدر سابق، ص73.

3- صناعات كبيرة يعمل بها أكثر من 20 عاملاً:

يبلغ عددها 62 مصنعاً تشكل نسبة 2.4% من مصانع المحافظة، وهي نسبة منخفضة بسبب قلة الاستثمارات وعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وتشمل هذه الصناعات الصناعات الرأسمالية كصناعة الباطون الجاهز، والاعلاف، والزيوت النباتية، والمصابين، والتعدين واستغلال المحاجر.

6- مساهمة الأنشطة الصناعية في القيمة المضافة في محافظة نابلس:

تعتبر القيمة المضافة أحد المؤشرات الهامة لقياس الانتاجية، وتستخدم في كثير من دول العالم الصناعية، ولدى دراسة القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الضفة الغربية تبين عدم ثباتها فقد سجلت ارتفاعاً في الفترة من عام 1970-1975م ثم هبطت بعد ذلك، ثم عادت وارتفعت ثانية في مطلع الثمانينات، أما بالنسبة لمحافظة نابلس فقد بلغت القيمة المضافة للمنشأة الصناعية 562599⁽¹⁾ دولار أمريكي كما في الجدول رقم (27) وتبلغ نسبة مساهمتها إلى إجمالي القيمة المضافة في الضفة الغربية وقطاع غزة 15.9% وهي أعلى نسبة بين المحافظات، ففي محافظة الخليل بلغت مساهمة القيمة المضافة 14.5% وفي رام الله 14.7% وفي طولكرم 4.6%⁽²⁾ وسبب انخفاض هذه النسبة قلة عدد المنشآت الصناعية، وسيادة الصناعات الخفيفة والصغيرة.

وتظهر دراسة الجدول رقم (27) أن الصناعات التحويلية تسهم بنسبة 94.1% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية.

تسهم الصناعات التحويلية بنسبة 94.1% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية في المحافظة، وأسباب ذلك هو ارتفاع مساهمة صناعة المنتجات الغذائية، وصنع الملابس، وصنع المنتجات المعدنية اللافلزية، وصنع منتجات المعادن عدا الماكينات، وصنع معدات النقل الأخرى، ويبلغ مقدار مساهمتها 74.872.000⁽³⁾ دولار أمريكي وذلك عام 1998م.

(1) دائرة لإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي، نتائج سياسية، التقرير النهائي (نتائج المحافظات). ص 67.

105.

(2) عبد الهادي، إياد، مصدر سابق، ص 36.

(3) الأرقام من حساب الباحث.

جدول رقم (28)

مساهمة الأنشطة الصناعية في الإنتاج والقيمة المضافة في محافظة نابلس

الرقم	النشاط الصناعي	القيمة المضافة	نسبة القيمة المضافة لكل صناعة إلى إجمالي القيمة المضافة للنشاط الصناعي	المنتج خلال العام	نسبة الإنتاج إلى مجمل الإنتاج العام %
1	التعدين واستغلال المحاجر	32.16.8	5.7	55.42.8	4
2	الصناعات التحويلية	52952.6	94.1	1317.6	95.2
3	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	10166.9	18	40021.8	28.9
4	صنع المنسوجات	959.7	1.7	2107.4	1.5
5	صنع الملابس	7776.6	13.8	4813.1	3.4
6	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحفائب والأحذية	4019.1	7.1	6986.2	5
7	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	2484.5	4.4	4212.3	3
8	صنع الورق ومنتجات الورق	1639.3	2.9	4318.6	3.1
9	الطباعة والنشر	288.3	0.5	750.8	0.5
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	4513	8	14906.9	10.7
11	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1728.4	12.6	19498.5	14
12	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	6885.8	12.2	12147	8.7
13	صنع الآلات والمعدات الأخرى	771.4	1.3	1155.3	0.8
14	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	80.8	0.1	94.3	0.6
15	صنع الأجهزة الطبية.	159.3	0.2	156.2	0.1
16	صنع معدات النقل الأخرى	5231.6	9.2	12250.8	0.9
17	إعادة تصنيع المخلفات.	849.1	1.5	8286.9	5.9
	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	90.5	0.1	1073.5	0.4
	المجموع	56259.9	100	138322.2	100

المصدر:

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي، 1994، نتائج أساسية ص.67،

10.

2. النسب من حساب الباحث.

أما بالنسبة لمساهمة صناعات التعدين واستغلال المحاجر فتسهم بنسبة 5.7% من إجمالي القيمة في المحافظة، ويبلغ مقدار مساهمتها 3.740.000 دولار أمريكي عام 1998، ويبلغ عدد منشآت صناعة التعدين واستغلال المحاجر 111 منشأة من أصل 2621 منشأة في محافظة نابلس، أي أنها تمثل نسبة 4.2% من مجمل الصناعات في المحافظة، وقد كانت مساهمتها عام 1994 بمقدار 32.168 دولار.

أما بالنسبة لمساهمة امدادات الكهرباء والغاز والمياه فتسهم بنسبة 0.1% وهي نسبة ضئيلة تبلغ 90.5 ألف دولار عام 1994 ثم ارتفعت القيمة إلى 348.000 ألف دولار عام 1998، أي أنها تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال فترة زمنية تعادل 4 سنوات مما يشير إلى اتساع نطاق الخدمات والتوسع في استخدام الكهرباء والغاز، بينما يزداد أيضا الطلب على المياه بسبب ظروف الجفاف ومعاناة الريف بشكل خاص من عدم وجود شبكات لايصال المياه إلى المنازل.

7- الإنتاجية في القطاع الصناعي في محافظة نابلس:

اهتمت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بمفهوم الإنتاجية كطريق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحاول الدول النامية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في رفع كفاءتها في استغلال مواردها الطبيعية بصورة مثلى، وتبرز أهمية الإنتاجية في كونها⁽²⁾:

1. مؤشرا يعكس لنا مدى الكفاءة في استخدام الموارد البشرية وغير البشرية المتاحة داخل الوحدات الاقتصادية.
2. خير دليل لما يعترى الوحدات الاقتصادية من تطور علمي وتقني.

يشير الجدول رقم (28) إلى إنتاجية العامل محسوبة على أساس نصيب العامل من الإنتاج القائم بالدولار، وكذلك متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار، وقد اعتمد الباحث على القيمة المضافة بدلا من الإنتاج القائم لأنها تمثل المساهمة الحقيقية للعامل، كما تم استخدام العدد الاجمالي للعاملين وليس فقط العاملين بأجر، وذلك لأن جميع العمال شاركوا في الإنتاج بغض النظر عن الأجر مقبوضا أو مجانيا ولا

(2) الطيبي، عائشة، مصدر سابق، ص12.

يمكن القول أن أصحاب المشروع يعملون مجاناً وذلك لأنهم يحصلون على أجر مقابل جهد العمل الذي بذلوه في الإنتاج.⁽¹⁾

وتظهر دراسة الجدول رقم (29) أن متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة في الصناعة ككل هي 5900.4 دولار أمريكي وهي أقل من المتوسط العام لإنتاجية العامل من القيمة المضافة في الضفة الغربية.

جدول رقم (29)

متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج والقيمة المضافة في النشاط الصناعي في محافظة نابلس

متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة بالدولار	متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج بالدولار	النشاط الصناعي
8935.6	16805.5	التعدين واستعمال المحاجر.
5797.9	16168.5	الصناعات التحويلية.
4702.1	18821.5	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات.
3770	7422.2	صنع منتجات التبغ.
5484.2	13573.8	صنع المنسوجات.
3274.4	6693.1	صنع الملابس.
5998.7	11554.9	دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية.
7912.3	15824.8	صنع الخشب ومنتجات وأصناف من القش
15179.1	39997.9	صنع الورق ومنتجات الورق.
5242.2	13651.5	الطباعة والنشر.
10643.5	35100.6	صنع المواد والمنتجات الكيماوية.
7396.7	21898.6	صنع منتجات المطاط واللدائن.
7515.9	20629.1	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.
6472.5	8677.5	صنع الفلزات القاعدية.
8256.3	16317.4	صنع منتجات المعادن عدا الماكنات.
7077.1	12532	صنع الآلات والمعدات الأخرى.
4251.1	7546.8	صنع الآلات الكهربائية الأخرى.
7430.7	8945.7	صنع الأجهزة الطبية.
17980	32186.7	صنع المركبات والمركبات المقطورة.
1280	2500	صنع معدات النقل الأخرى.
5890	13913.1	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى.
40434.8	409873.3	إعادة تصنيع المخلفات.
2153.8	26395	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه.
2153.8	26395	إمدادات الكهرباء .
5900.4	16237.6	المتوسط العام .

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، المسح الصناعي-1994، نتائج أساسية ص.115،114.

(1) نصر، محمد محمود، مصدر سابق، ص14.

وقطاع غزة والتي تبلغ 7282.9 دولار أمريكي سنوياً⁽¹⁾، بينما نجد متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة في محافظة طولكرم هي 4746.1 دولار أمريكي⁽²⁾، وهي بذلك أقل من مثيلتها في محافظة نابلس بـ 1154.1 دولار أمريكي. وعلى كل حال تعكس هذه الأرقام ضعف الإنتاج الصناعي سواء في محافظة نابلس أو غيرها من المحافظات الفلسطينية مع فوراق بسيطة.

أما بالنسبة لمتوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة لفروع الصناعات في المحافظة فيمكن استخراجها من الجدول رقم (29) وهي كما يلي:

بلغ متوسط إنتاجية العامل في صناعة التعدين واستغلال المحاجر من القيمة المضافة 8935.6 دولار سنوياً، وهي نسبة مرتفعة تزيد عن المتوسط العام لإنتاجية العامل من القيمة المضافة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تبلغ 7282.9 دولار سنوياً، والسبب في ذلك يعود إلى قدم هذه الصناعة في المحافظة وعدد منشآتها الكبير يصل إلى 11 منشأة، تسهم بنسبة 30.6% من المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل بهذه الصناعة 510 عمال.

كما بلغ متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية 5797.9 دولار سنوياً، وهي بذلك أقل من المتوسط العام لإنتاجية العامل من القيمة المضافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويلاحظ أن متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة تتفاوت من نشاط إلى آخر.

فمثلاً هناك نشاطات اقتصادية متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة أعلى من المتوسط العام لإنتاجية العامل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومنها:

- صنع الورق ومنتجات الورق التي تبلغ 15179.1 دولار سنوياً.
- صنع المواد والمنتجات الكيميائية والتي تبلغ 10643.5 دولار سنوياً.
- صنع منتجات المطاط واللدائن والتي تبلغ 7396.7 دولار سنوياً.
- صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى والتي تبلغ 7515.9 دولار سنوياً.
- صنع منتجات المعادن عدا الماكينات والتي تبلغ 8256.3 دولار سنوياً.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الصناعي، 1996، ص 80.

(2) عبد الهادي، إياد، مصدر سابق، ص 40.

- صنع الأجهزة الطبية والتي تبلغ 7430.7 دولار سنويا.
- صنع المركبات والمركبات المقطورة والتي تبلغ 17980 دولار سنويا.

وهذه الصناعات يقل فيها عدد العاملين بشكل عام، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة، بينما نجد أن أكثر من نصف الصناعات التحويلية ينخفض فيها متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة عن المتوسط العام لإنتاجية العامل من القيمة المضافة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب ما يظهر في الجدول رقم (29)، وأسباب هذا الانخفاض يمكن أن يكون نتيجة لصغر حجم المنشأة الصناعية، أو لكثرة أعداد العاملين فيها، أو لارتباطها بالصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن، كما هو الحال في صناعة الملابس، حيث تعقد مشاغل الخياطة عقود حسب نظام القطعة مما يجعل حصة المنشأة الصناعية من هذه العملية محدودة على القطعة، وتشكل هذه نسبة قليلة من سعر بيعها.

أما بالنسبة لصناعة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه فيصل متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة إلى 12153.8 دولار سنويا، وهي نسبة ضئيلة، بينما نجدها في محافظة طولكرم تصل إلى 24371.7 دولار سنويا، بسبب استخدامات المياه في العمل الزراعي واعداد هذه الصناعة على الآلات مما يقلل عدد الأيدي العاملة فيها، ويرفع متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة.

8- التعويضات في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس:

هناك علاقة واضحة بين التعويضات والإنتاجية، وحسب النظرية الاقتصادية التي تناولت توزيع الدخل ترى أن عناصر الإنتاج تحصل على عوائد تساوي الإنتاجية لتلك العناصر، بمعنى أن العامل الذي يصل دخله إلى اثنا عشر ألف دولار سنويا، يمكن أن يحصل على عائد أو دخل يساوي هذا المبلغ وذلك في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية (ومنها فلسطين) فإن ما يحصل عليه العامل من أجر أو تعويضات هي أقل من قيمة إنتاجه.

ويشمل مفهوم تعويضات العاملين حسب تعريف دائرة الإحصاء المركزية:

- اجمالي الرواتب والأجور.

- المزايا الأخرى النقدية والعينة المستحقة للعاملين.

أما قيمة التعويضات في النشاط الاقتصادي في محافظة نابلس فهي 18636.7 دولار سنويًا، تشكل نسبة 15.2% من مجمل التعويضات في الضفة الغربية وقطاع غزة من النشاط الصناعي البالغ 122002.7 دولار أمريكي⁽¹⁾، أما في محافظة طولكرم فقد بلغت قيمة التعويضات 7213.8 ألف دولار أمريكي، تشكل نسبة 5.9% من مجمل التعويضات في الضفة الغربية وقطاع غزة من النشاط الصناعي. وتظهر دراسة الجدول رقم (30) أنه:

بلغت قيمة التعويضات في نشاط التعدين واستغلال المحاجر 906.5 ألف دولار سنويًا، ومتوسط نصيب العامل منها 4216.2 دولار في السنة والمتوسط مرتفع إذا قورن بالمتوسطات الأخرى، وذلك بسبب ارتفاع إنتاجية العامل وانخفاض تكاليف استخراج الحجارة، ولا يتفوق على متوسط نصيب العامل من التعدين واستغلال المحاجر سوى صناعة إعادة تصنيع المخلفات التي يبلغ متوسط نصيب العامل منها 5095.9 دولارًا بسبب قلة أعداد العاملين فيها وكثرة هذه المخلفات، وقلة عدد المنشآت العاملة في هذا المجال.

بلغت قيمة التعويضات في الصناعات التحويلية في المحافظة 17657.8 دولار سنويًا، وهي قيمة مرتفعة بالنسبة للأنشطة الصناعية الأخرى، وأسباب ذلك، ارتفاع أعداد العاملين في هذه الصناعة، وارتفاع أعداد المنشآت الصناعية لهذه الصناعة، أما بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من التعويضات في هذا النشاط فهو 3000 دولار في السنة، أي أن ما يتقاضاه العامل شهريًا هو 250 دولار.

أما أعلى قيمة للتعويضات في هذه الصناعة فكانت لصناعة الملابس حيث وصلت إلى 4309.6 ألف دولار في السنة ويعود هذا إلى ارتفاع أعداد العاملين في صناعة الملابس والذي يبلغ عددهم 4297 عاملًا، ويشكلون 25% من العاملين في الصناعة في محافظة نابلس، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب العامل من التعويضات الذي بلغ 2566.8 دولارًا في السنة، إضافة إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات في هذه الصناعة حيث يبلغ عددهن 1848 عاملة تشكل 43% من العمالة المشتغلة بصناعة الملابس في المحافظة، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم

(1) دائرة الإحصاء المركزية، مصدر سابق، ص 24، 35.

التعويضات صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات التي تبلغ 4203.8 دولارا في السنة، نتيجة لارتفاع عدد هذه المنشآت الصناعية.

جدول رقم (30)

توزيع الأجور في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس

الرقم	النشاط الصناعي	مجموع التعويضات بالألف دولار	متوسط نصيب العاملين بالدولار	نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة
1	التعدين واستغلال المحاجر	906.5	4216.2	28.2
2	الصناعات التحويلية	17657.8	3000	33.3
3	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	42.3.8	2917	41.3
4	صنع المنسوجات	156.6	2033.5	16.3
5	دبغ وتهيئة الجلود وصنع الحفائب والأحذية	1579.2	2951.7	39.3
6	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	301.3	3105.8	12.1
7	صنع الورق ومنتجات الورق	391.4	3763.2	23.9
8	الطباعة والنشر	113.7	2773.5	39.4
9	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	1376	3352.6	30.4
10	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	2667.2	3962.6	37.4
11	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	1007.6	2644.6	14.6
12	صنع الآلات والمعدات الأخرى	133.8	2972.2	37.4
13	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	6.4	3206.4	7.9
14	صنع الأجهزة الطبية.	14.7	1363.2	9.2
15	صنع معدات النقل الأخرى	1325.4	-	-
16	إعادة تصنيع المخلفات.	71.3	5095.9	8.4
17	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	72.5	1726.5	80.2
18	صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	-	35.72.5	25.3
19	صنع منتجات التبغ	-	2499.4	44.2
20	صنع منتجات المطاط واللدائن	-	26622.9	32
21	صنع الفلزات القاعدية	-	4148.3	32
22	صنع المركبات المقطورة	-	5112	9.5
23	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	72.5	1726.6	80.2
	المجموع	18636.8	3033.8	33.1

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي، 1994، نتائج أساسية، ص 85، 114.

أما أعلى المتوسطات من تعويضات العمال في الصناعة التحويلية فكانت إعادة الدوران تصنيع المخلفات التي بلغت 5095.9 دولارا في السنة، يليها في ذلك صنع

الفلزات القاعدية والتي بلغ متوسط تعويضات العامل فيها 4148.3 دولارا في السنة، وبلغها صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى حيث بلغ متوسط تعويضات العامل فيها 3962.6 دولارا في السنة.

ولعل أسباب ارتفاع متوسط تعويضات العامل في الصناعات التحويلية يعود إلى قلة اعداد هذه المنشآت وانخفاض أعداد العاملين فيها وخاصة صناعة الدوران تضيع المخلفات التي لا يرغب بممارستها العمال لأنها تشبه طبيعة عمال التنظيفات. كما بلغت قيمة التعويضات في نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه 72.5 دولارا في السنة، وهي نسبة منخفضة يقابلها انخفاض في متوسط نصيب العامل من التعويضات التي تبلغ 1726.6 دولار في السنة، أما بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من التعويضات المختلف الأنشطة الصناعية فكانت 3033.8 دولارا سنويا، وعند مقارنة هذه التعويضات بمتوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة والبالغة 5900.4 دولار يتبين أن تعويضات العاملين تقارب نصف إنتاجهم في معظم الصناعات.

9- مساهمة النشاط الصناعي في التجارة:

يعتبر وجود الأسواق من أهم مقومات الصناعة، وإلا تكس الإنتاج دون تسويق مما يؤدي إلى انهيار المنشأة الصناعية، لذا فإن تسويق الإنتاج هو الهدف الأول والآخر للعملية الإنتاجية.

أما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية فقد بقيت خاضعة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي الذي احكم السيطرة على الأراضي المحتلة وجعل اتصالها بالعالم الخارجي لا يتم إلا من خلاله أو من خلال وسطاء إسرائيليين، كل ذلك بهدف السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وجعله رافدا للاقتصاد الإسرائيلي لمنع قيام أية صناعات منافسة للصناعات الإسرائيلية في الأسواق المحلية.

وتشير المعطيات إلى أن قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية يعتمد في استيراد أكثر من 75% من مدخلاته على إسرائيل أو من خلالها، ويصدر أكثر من 85% من منتجاته إلى إسرائيل أو عبرها⁽¹⁾.

أما بالنسبة لمحافظة نابلس فقد بلغ الحجم الكلي لمبيعات النشاط الصناعي 13822.2 ألف دولار سنويا.

(1) المركز الوطني للدراسات الاقتصادية، 1997، التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996، ص .

جدول رقم (31)

مساهمة النشاط الصناعي في المبيعات في محافظة نابلس

الرقم	النشاط الصناعي	اجمالي المبيعات بالآلاف تولار	نسبة المبيعات الى مجمل العام المبيعات %	تولار المبيعات المحلية بالآلاف	نسبة المبيعات المحلية الى مجمل العام من المبيعات	تولار المبيعات الخارجية بالآلاف	نسبة التصدير الى اجمالي المبيعات %
1	التعدين واستغلال المحاجر	5542.8	4	5557.1	4	4.5	0.0
2	الصناعات التحويلية	1317.6	95.2	10084.5	73	30389.1	21.9
3	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	40021.8	28.9	33163.5	24	7059.7	5.2
4	صنع المنسوجات	2107.4	1.5	2024.3	1.4	89.7	0.06
5	صنع الملابس	4813.1	3.4	4738.6	3.4	22.2	0.0
6	دبغ وتبييض الجلود وصنع الحفائب والأحذية	6986.2	5	5374.4	3.8	1595.4	1.1
7	صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	4212.3	3	3789	2.7	447.2	0.3
8	صنع الورق ومنتجات الورق	4318.6	3.1	2465.2	1.7	1768.5	1.2
9	الطباعة والنشر	750.8	0.4	752.4	0.5	-	0.0
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	1496.9	10.7	7672.2	5.5	6929.1	5
11	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	19498.5	14.4	18244.8	13.2	1012.5	0.7
12	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	12147	8.7	12065.2	8.7	84	0.0
13	صنع الآلات والمعدات الأخرى	1155.3	0.8	1157	0.8	-	0.0
14	صنع الآلات الكهربائية الأخرى	94.3	0.06	93.6	0.8	-	0.0
15	صنع الأجهزة الطبية.	156.2	0.1	119.3	0.06	36.9	0.0
16	صنع معدات النقل الأخرى	12250.8	8.8	9009.5	0.08	37.8	2.3
17	إعادة تصنيع المخلفات.	8286.9	5.9	179.5	6.5	8106.1	5.8
	إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1073.5	0.8	1073.5	0.2	-	0.0
	المجموع	138322.2	100%	107479.2	78%	-	22%

المصدر:

1. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي، 1994، نتائج أساسية، ص 105.
2. النسب من حساب الباحث.

وتشكل هذه المبيعات نحو 17.2% من الاجمالي العام للمبيعات في النشاط الصناعي في الأراضي الفلسطينية والبالغة نحو 803819.6 ألف دولار سنويا⁽¹⁾، وتعتبر نسبة المبيعات التي تشارك بها محافظة نابلس نسبة جيدة، بينما نجدها في محافظة طولكرم نحو 3.9%⁽²⁾ من الاجمالي العام لمبيعات النشاط الصناعي في الأراضي

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مصدر سابق، ص 55.

(2) عبد الهادي، ايداد مصدر سابق، ص 45.

الفلسطينية وهي نسبة منخفضة تعكس تخلف هذا القطاع والصعوبات التي تعاني منها الصناعات في تلك المحافظة.

ومن دراسة الجدول رقم (31) يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الصناعات التحويلية في المحافظة بالنسبة للقطاع الصناعي، إذ تصل هذه النسبة إلى 95.2% وهذا يعكس أهمية هذه الصناعة وأعدادها، بينما نجد هذه الصناعة تشارك بنسبة 74.9% في محافظة طولكرم. ويلاحظ أيضا ارتفاع حجم المبيعات المحلية للقطاع الصناعي في المحافظة حيث وصلت نسبتها 78% من مجمل المبيعات الصناعية في المحافظة، وأهم المنتجات التي يتم تسويقها محليا صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات الصناعات الإنشائية كالطوب والحجارة والبلاط وغيرها حيث تشارك بنسبة 13.2% من مجمل المبيعات المحلية، اما صناعة التعدين واستغلال المحاجر فلم تتجاوز نسبة 4% من مجمل المبيعات الصناعية المحلية.

أما بالنسبة للتصدير الخارجي فيلاحظ أن محافظة نابلس تشارك بنسبة جيدة تصل إلى 22% من اجمالي المبيعات، ولعل ذلك يعود إلى قدم الصناعات في المحافظة وتخصصها بأنواع معينة منها كصناعة الصابون، وتصدير زيت الزيتون والسمن النباتي والحلويات، وتسهم الصناعات التحويلية بأعلى نسبة في مجال التصدير تصل إلى 21.9% والتي من اهم صناعاتها المنتجات الغذائية والمشروبات والمواد والمنتجات الكيماوية، واعادة تصنيع المخلفات، كما نلاحظ اختفاء عدد من الصناعات من قائمة الصادرات مثل الملابس لارتباطها بالصناعات الإسرائيلية، وكذلك منتجات المعادن عدا الماكينات، وصنع الآلات والمعدات الأخرى، وصنع الآلات الكهربائية، وصنع الأجهزة الطبية، بالإضافة إلى مساهمات صناعات أخرى في الصادرات بنسب قليلة، ومن أهمها صنع المنسوجات، ودبغ وتهيئة الجلود وصنع الورق ومنتجات الورق، وهذه الصناعات محلية الطابع تسوق محليا في المحافظات الأخرى.

ثالثاً: المشكلات التي تعاني منها الصناعات في المحافظة: مقدمة:

قبل الحديث عن المشكلات التي تعاني منها الصناعات في محافظة نابلس لا بد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات التالية:

1. هناك تشابه كبير فيما يتعلق بالقطاع الصناعي في فلسطين سواء في النشأة، أو أنواع الصناعات، أو المشكلات التي يعاني منها ويصل هذا التشابه إلى درجة التطابق في احيان كثيرة، لذا عند الحديث عن مشاكل الصناعة في محافظة نابلس قد ينطبق الحديث عن المشاكل الصناعية في جنين أو الخليل أو رام الله، وذلك بسبب صغر الرقعة الجغرافية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المحافظات الفلسطينية.

2. تشابه المشكلات التي تعاني منها الصناعات الفلسطينية مع الدول النامية الأخرى فهناك قواسم مشتركة بين هذه الدول منها نقص المواد الخام والقوى المحركة ورأس المال والمستوى التكنولوجي واستهلاك الاستعمار لمواردها الطبيعية وغيرها من المشاكل إلا أن فلسطين تنفرد عن الدول النامية بمشكلتين هما:

- غياب السلطة الوطنية المستقلة والذي ما زال مستمراً حتى الآن .
- عدم وجود نظام مصرفي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما جعل وحدة النقد المستخدمة هي الدينار الأردني والشيقل الإسرائيلي مما أدى إلى تأثر الاقتصاد الفلسطينية بالمشكلات التي تعاني منها هذه العملات كالتخفيض الذي أصاب الدينار الأردني والتضخم الذي يعاني منه الشيقل.

أما المشكلات التي تعاني منها الصناعات في المحافظة فهي ما يلي:

1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والذي نتج عنه الآثار السلبية التالية: ممارسة إسرائيل لمجموعة من السياسات تجاه الصناعات الفلسطينية تمثلت في عرقلة نمو الصناعات الفلسطينية في المحافظة بهدف منع ظهور اقتصاد فلسطيني منافس للاقتصاد الإسرائيلي في أسواق الأراضي المحتلة. وكذلك سيطرة إسرائيل على المعابر التي تصل فلسطين بالعالم الخارجي وتحكمها بحركة دخول أو خروج السلع والمنتجات الفلسطينية من وإلى الخارج.

2. غياب السلطة الوطنية المستقلة الذي أدى انعدام التخطيط الاقتصادي وعشوائية النشاط الصناعي واعتماده على الجهود الذاتية، وتراكم المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي دون حل وتحمل أصحاب المنشآت الصناعية أعباء توفير البنية التحتية اللازمة للصناعات من كهرباء صناعية أو موصلات، ومياه وصرف صحي ومرافق خدمية كالمطاعم والمخازن والكراجات وغير ذلك من ضرورات النشاط الصناعي.
3. عدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات السياسية التي أبرمتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي تنص على الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة مما أدى إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإعاقة تنفيذ المشروعات الاقتصادية التطويرية التي وضعتها السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ذلك إعاقة تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية الواقعة ضمن أراضي قرية بيتا والمعروفة باسم زعتر، وكذلك حرية إسرائيل في ممارسة سياسات الفصل والعزل والإغلاقات للمدن العربية والضفة الغربية مما يعيق وصول المواد الخام والطاقة وكذلك تسويق الإنتاج الصناعي المحلي، وقد بلغ عدد أيام الإغلاقات للضفة الغربية في الفترة الواقعة من عام 1993-1997م 376 يوماً⁽¹⁾.
4. منافسة السلع والمنتجات الصناعية الإسرائيلية: وهي منافسة قوية وخطرة بسبب القرب الجغرافي والجودة العالية التي تتمتع بها، وسعرها الأقل، والنوايا الكامنة وراءها مما يضعف قدرة المنتجات المحلية على المنافسة، ويلحق بها الخسائر والأضرار، إضافة إلى منافسة البضائع الأجنبية أيضاً خاصة بعد السماح للتجار بالاستيراد المباشر من الخارج دون الحاجة للحصول على تصريح بذلك من إسرائيل مما أدى إلى اغراق السوق المحلية بالسلع والمنتجات الأجنبية خاصة المستوردة من الصين وتركيا حيث تمتاز السلع والمنتجات في هذه الدول برخص ثمنها وجودتها والحاق الضرر بكثير من الصناعات المحلية في المحافظة ومن ذلك صناعة الأحذية والملابس والحلويات والجلود كما تم استيراد الزيوت النباتية بأنواعها الأمر الذي يهدد الصناعات المحلية بالإغلاق إذا استمر الحال على ما هو عليه الآن.
5. ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي المحلي: والنتائج عن:

(1) معهد ماس، المراقب الاقتصادي، العدد الثالث، 1998، ص29.

- ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على الصناعات المحلية وتشمل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وضريبة الإنتاج الصناعي.
- ارتفاع أسعار الكهرباء المستخدمة في الصناعات حيث دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على أن نسبة 92.5% من المصانع في المحافظة تعمل بالكهرباء، وأن 7.5% تعمل على مشتقات نفطية كالسولار، مما يؤدي إلى زيادة الكلفة الإنتاجية وبالتالي ارتفاع سعر المنتجات المحلية.
- 6. اضطراب الوضع السياسي وعدم الاستقرار يعيق تطور واستمرار النشاط الاقتصادي، إضافة إلى احجام المستثمرين الصناعيين عن القدوم إلى فلسطين لاستثمار أموالهم في الصناعات المختلفة.
- 7. عوامل أخرى متنوعة منها:
 - ارتفاع ثمن الأرض اللازمة لإقامة المشاريع عليها، أو التوسع المصانع القديمة.
 - انخفاض نسبة المأمنين صحياً تأميناً شاملاً ضد اصابات العمل والتعويضات.
 - إهمال قواعد السلامة والوقاية في المنشآت الصناعية.
 - انخفاض مستوى تعليم ومهارة العاملين بالمنشآت الصناعية.
 - استخدام الآلات صناعية قديمة ذات إنتاجية منخفضة بسبب تحكم إسرائيل بحركة الاستيراد واستمرار إشرافها على الجسور والمعابر، وقد دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على أن 57% من المصانع العاملة في المحافظة الآلاتها قديمة وتم شراؤها مستعملة من إسرائيل.
 - انعدام الحوافز المادية في المنشآت الصناعية في المحافظة، فقد أشارت الدراسة الميدانية إلى عدم تلقي العاملين أية حوافز مادية أو مكافآت، كما أن معظم الدراسات المتعلقة بالإنتاجية بينت أن هناك ارتباطاً بين الإنتاج والحوافز المادية التي تزيد الإنتاجية⁽¹⁾.

(1) الطيبي، عائشة، مصدر سابق، ص29.

الفصل الخامس

التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية في محافظة نابلس

أولاً: التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية القائمة والمقترحة في المحافظة

ثانياً: الآثار الناتجة عن النشاط الصناعي في المحافظة

ثالثاً: النمط الصناعي المفضل للصناعات في المحافظة

الفصل الخامس

أولاً: التخطيط الصناعي والمناطق الصناعية القائمة والمقترحة في المحافظة

مقدمة:

بعد قيام الثورة الصناعية في العالم، واتساع النشاط الصناعي وتنوعه، وانتشار المنشآت الصناعية دون تنظيم أو تخطيط مسبق، أصبح من الضروري تخطيط النشاط الصناعي وتنظيمه على أسس علمية سليمة. لتطوير الصناعات والحد من آثارها السلبية التي تصيب الإنسان والبيئة معاً.

أما التخطيط فيقوم على عنصرين هما التنبؤ بالمستقبل، والاستعداد لمواجهة وبعنى أوضح الوسائل لتحقيق الأهداف، لذا فإن العملية التخطيطية هي التي تضمن تحقيق الأهداف بالوسائل المتاحة، ضمن الزمن المحدد، لذا تستلزم عملية التخطيط جمع بيانات ومعلومات متعددة جغرافية وسكانية وعن المواصلات وتخطيط المدن والصناعات بها والخدمات.

المناطق الصناعية والتوزيع الجغرافي لمواضعها:

قامت بلدية نابلس بإنشاء وتخطيط مناطق صناعية ضمن المحافظة، بعضها قائم حالياً، والبعض الآخر قيد الدراسة والاعداد، وقد حددت بلدية نابلس المناطق الصناعية الثلاث التالية:

1. المنطقة الصناعية الشرقية:

وتقع شرق المدينة ضمن حدود البلدية، وهي أول منطقة صناعية اقيمت في المحافظة على أرض تبلغ مساحتها 2492م²، وقد قامت البلدية بتزويدهما بالبنية التحتية كالكهرباء الصناعية والماء والصرف الصحي، والمواصلات والمستودعات⁽¹⁾.

أنواع الصناعات في المنطقة الصناعية:

- الصناعات الخفيفة والمتوسطة وحددت لها مساحة 100 دونم.
- الصناعات المقيدة التي لا يوجد لها اضرار بيئية وتبلغ مساحة هذه المنطقة 559 دونما وبشكل عام تستقطب المنطقة الصناعية الشرقية 57% من مجموع الصناعات في المدينة.

(1) بلدية نابلس، قسم الهندسة والتخطيط بتاريخ 2001/12/25م



مخارطة رقم (4) المناطق الصناعية في محافظة نابلس .
 All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منطقة عزموط - دير الحطب الحرفية:

تقع شرق المدينة خارج حدود البلدية، ضمن أراضي قرى دير الحطب وعزموط، وقد قامت البلدية بتحديد الموقع والأراضي التي سيتم إقامة المشروع عليها وذلك حسب المخططات التي أعدتها البلدية لهذه المنطقة الحرفية والحرف التي سيتم تجميعها في هذه المنطقة هي:

الحرف الصغيرة المنتشرة حالياً داخل مدينة نابلس والتي تسبب ازعاجاً للمواطنين، أو التي ينتج عنها اضرار بيئية وهي حرف الحدادة والنجارة وورشات الميكانيك وكهرباء السيارات ومحلات الالمنيوم وغيرها.

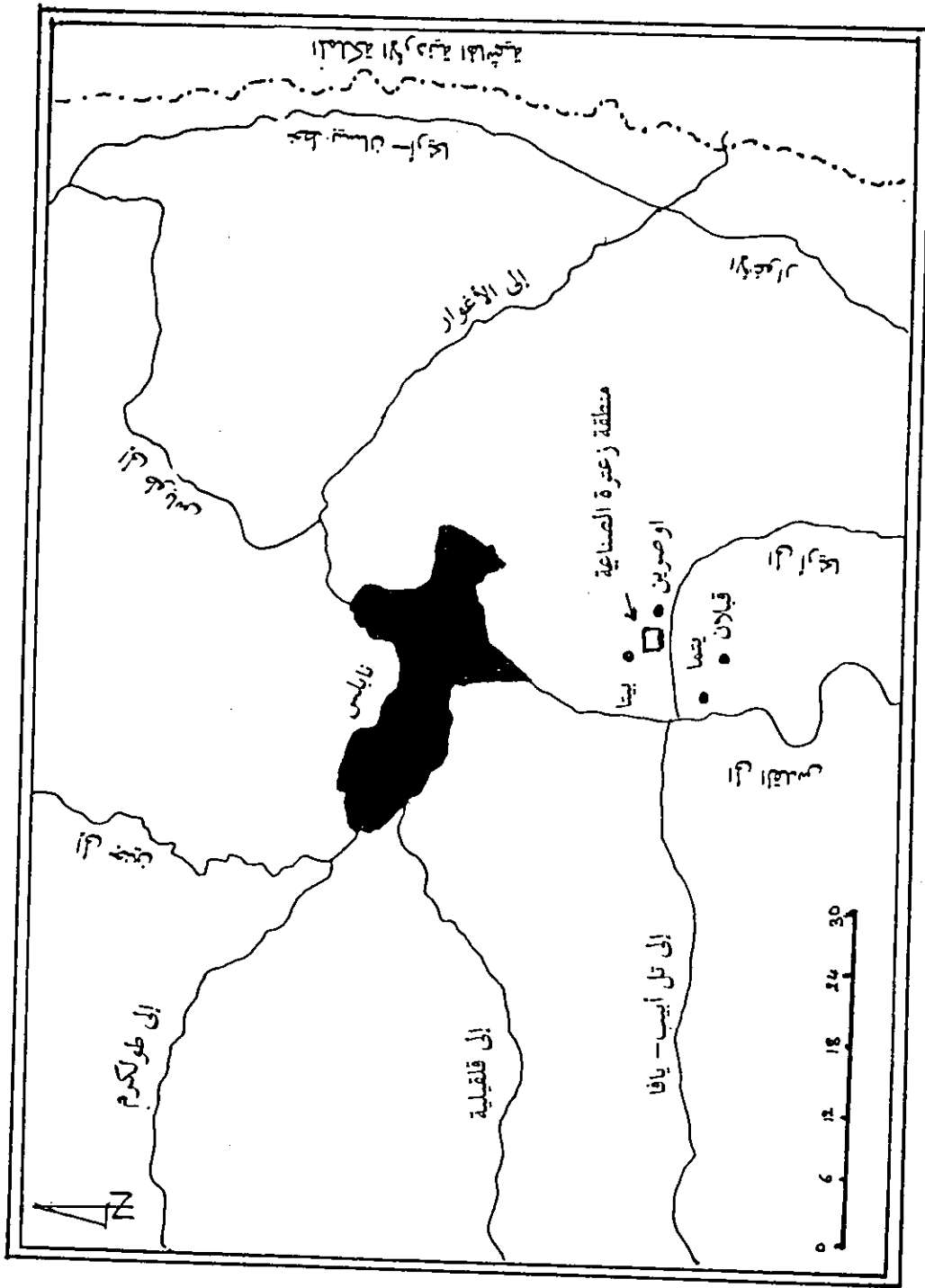
وهذه المنطقة ما زالت حتى الان قيد الاعداد وسيتم عرضها على وزارة الحكم المحلي لتصادق عليها رسمياً وبعد ذلك يمكن البدء بتنفيذ المشروع، وتظهر هذه المناطق في الخارطة رقم (4).

2. منطقة زعتر الصناعية:

تقع جنوب شرق مدينة نابلس ضمن أراضي قرية بيتا وجوار قرى أوصرين وبيتا وقلان كما يظهر ذلك في الخارطة رقم (5)، وعلى بعد 2 كم من الخط الرئيسي بين نابلس واريحا، وعلى بعد 18 كم من مدينة نابلس و23 كم عن الحدود الأردنية. مساحة هذه المنطقة 180 دونماً⁽¹⁾، وستكون مزودة بخدمات البنية التحتية الكاملة بما في ذلك أنظمة التخلص من المخلفات الصناعية، والشكل رقم (4) يظهر هذه الخدمات (عيادة، مسجد استراحة، مكاتب، محطة وقود، محطة اطفاء، أمن، موقف سيارات، مخازن... الخ) أما الشكل رقم (15) فيظهر الاتصالات السلكية واللاسلكية التي ستزود بها المنطقة الصناعية بسبب الأهمية البالغة لوسائل الاتصالات الحديثة حيث يظهر بها القسم الرئيس وفروعه المختلفة في المنطقة الصناعية إضافة إلى الشارع الرئيسي الذي تقع عليه والذي يصل مدينة نابلس بمدينة اريحا، كما تظهر بساتين الزيتون إلى الشمال من المنطقة الصناعية.

أما بالنسبة لاختيار مواضع المناطق الصناعية والحرفية في محافظة نابلس فقد جاء إلى الشرق والجنوب الشرقي من مدينة نابلس ليحقق خفض كلفة الإنتاج مراعيًا بذلك اعتبارات منها:

(1) بلدية نابلس، قسم الهندسة والتخطيط، 2001م.



عمل الباحث .

خارطة رقم 5 المنطقة الصناعية زعترة .

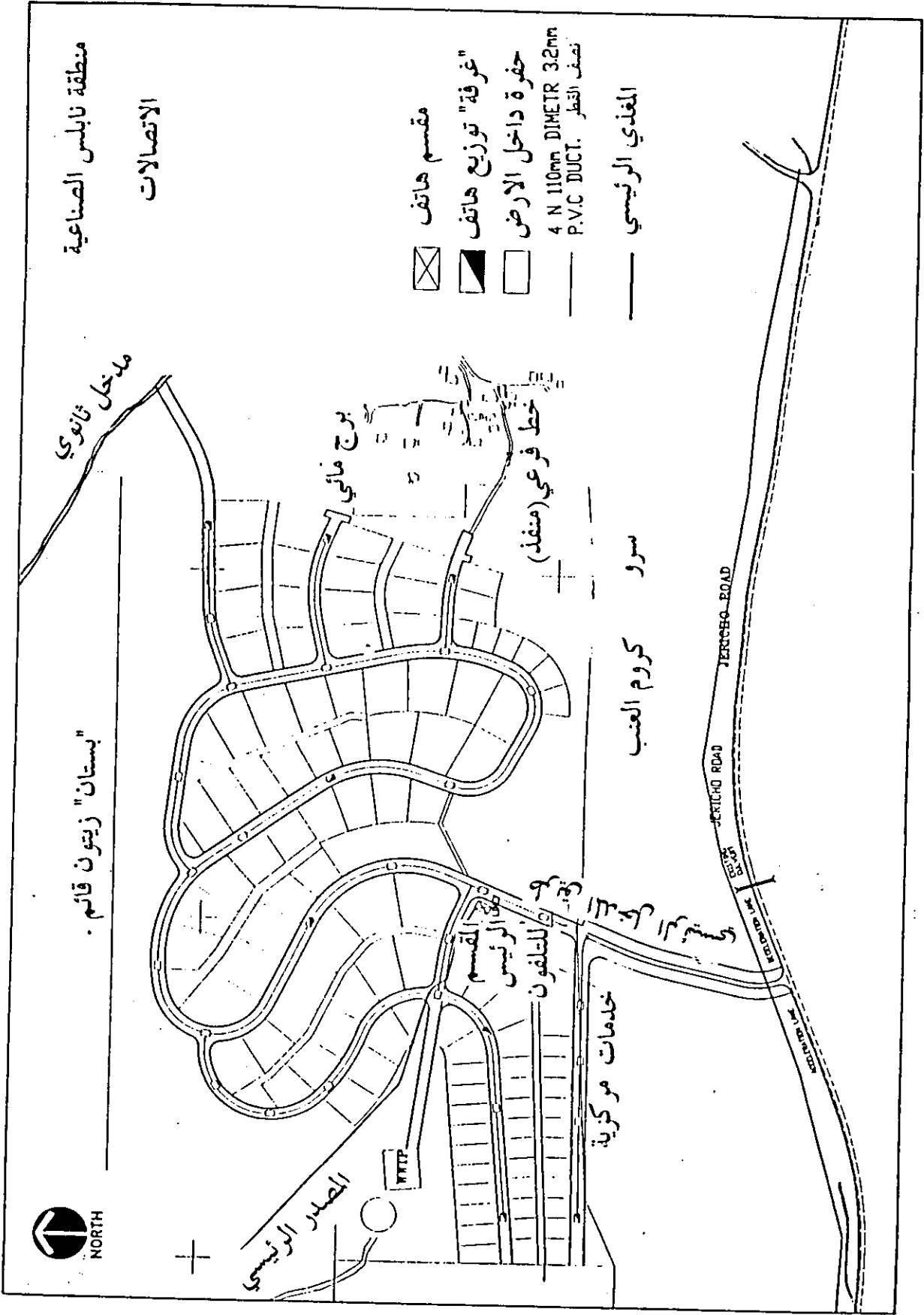
وجود مساحات سهلية واسعة شرق المدينة بعكس غربها حيث تظهر به قرى كثيرة.

- الرياح الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية هي السائدة الفترة 75% من أيام السنة ومعدل سرعتها 9.8 كم/الساعة⁽¹⁾ لذا فإن إقامة المناطق الصناعية غرب المدينة يلحق الضرر بالمدينة، لذا فإن موقع المناطق الصناعية شرق المدينة هو الأفضل.
- امتداد سلسلة جبال نابلس باتجاه شمالي جنوبي فرض على المناطق الصناعية والحرفية مواضعها الحالية إلى الشرق منها مسايرة لاتجاهها. أما بالنسبة لمساحة المنطقة الصناعية: فيتم تحديدها حسب عدة عوامل منها: عدد المصانع التي سيتم استيعابها، ونوعية الصناعات، وطبيعة المنطقة وطبوغرافيتها، وعدد العمال في المنطقة الصناعية، والأهداف التي ستحققها المنطقة، وتصنف المناطق الصناعية تبعاً إلى مساحتها إلى: مجمعات كبيرة، ومجمعات متوسطة، ومجمعات صغيرة، والمشاكل.
- ويمكن القول أنه كلما كانت مساحة المنطقة الصناعية أكبر كان ذلك أفضل لعدة أسباب منها:
 - القدرة على استيعاب صناعات جديدة مستقبلاً.
 - إمكانية استيعاب خدمات ومرافق جديدة قد تحتاجها الصناعات.
 - ممارسة النشاطات المتعلقة بالصناعات كالمعارض الدائمة أو المؤقتة.

(1) من استخراج الباحث بالاعتماد على كتاب البيانات الناحية الفلسطينية، الأرصاد الجوية الفلسطينية، ص 19، 1998م.



شكل رقم (19) يبين الخدمات التي ستزود بها منطقة زعترة الصناعية



شكل رقم (20) يبين الاتصالات التي ستزود بها منطقة زعتر الصناعية.

الأهداف التي تحققها المناطق الصناعية:

- خفض تكاليف إنشاء المشاريع الصناعية عن طريق توفير الأرض والبناء والكهرباء الصناعية والمياه والبنية التحتية الكاملة.
- تجميع الصناعات والقضاء على ظاهرة الانتشار العشوائي للمنشآت الصناعية التي تتوزع وسط المدينة وعلى أطرافها.
- تحقيق ظاهرة الترابط الصناعي⁽¹⁾، مما يؤدي إلى خفض كلفة النقل، وتسهيل تقديم المشورة الفنية، كما يؤدي إلى عمل توازن دقيق في الإنتاج الصناعي، فإنتاج مصنع ما في هذه الحالة قد يستخدم كمادة وسيطة لمصنع آخر.
- تؤدي المناطق الصناعية إلى التعريف بالمنتجات الصناعية للمنطقة الصناعية، عن طريق إقامة معارض دائمة أو مؤقتة بهدف تسويق المنتجات الصناعية.
- توفر الوقت والجهد عن طريق احداث التكامل بين المنشآت الصناعية المختلفة في المكان الواحد.
- إعادة تنظيم مدينة نابلس وفق اعتبارات جديدة بعيدة عن فوضى انتشار المنشآت الصناعية والآثار الناتجة عنها.
- ضبط التلوث الصناعي والسيطرة عليه من خلال تجميع المنشآت الصناعية بعيداً عن المراكز البشرية.
- توفير فرص العمل للأيدي العاملة.
- جذب صناعات جديدة للتوطين في المناطق الصناعية⁽²⁾ بحيث يمكن الاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة في المنطقة الصناعية.
- تحقيق التطور الصناعي الذي يعتمد بشكل أساسي على تطور وحداته الصناعية المختلفة والذي يعتمد على عملية الربط بين الجانب التنظيمي والفني بالعملية الإنتاجية، فتحدد العلاقة بين الوحدات الصناعية والمنشآت، وتحديد العلاقة بين الأطراف الإنتاجية في داخل الوحدة الصناعية، وتنسيق الجهود والخبرات، وتنسيق قنوات الاتصال تعتبر من المواضيع الجوهرية التي تساهم في تحسين الإنتاجية كما ونوعاً في الوحدة الصناعية⁽³⁾.

(1) عبد الهادي، إيداد، مصدر سابق، ص 117.

(2) غانم، مصطفى عثمان، مصدر سابق، ص 117.

(3) Weidenbaum, M.L., "Business Government, and the Public 2 rded, (Prentice- Hal, Englewood Cliffs, N.J. 1981)pp. 73-79. Hax, A.C. Commentarg on production / operations Managemets: Agenda for the 80.5 Decision Sciences, Vol 0.12- october, 1981, pp. 574-578.

- تسهم المناطق الصناعية في قيادة وتطوير قطاع الصناعة في الدولة، وتنفيذ خطط التنمية التي تضعها الحكومة الأمن.

الأمن الصناعي والسلامة المهنية.

دلت الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث على وجود أهمال كبير ونقص في استعمال أساليب وأدوات الأمن الصناعي في معظم المنشآت الصناعية في محافظة نابلس، ولعل ذلك بسبب الكلفة المادية لهذه الأدوات من جهة وجهل العامل بأهمية استخدام هذه الوسائل والأدوات مما يتسبب في وجود مشاكل كثيرة أثناء العمل. وقد أكدت الدراسات والبحوث أن الأمن الصناعي من الأمور التي تقع على عاتق الإدارة الصناعية للحد من الحوادث الصناعية التي ينتج عنها الأضرار والخسائر التي تصيب الأيدي العاملة وعناصر الإنتاج على حد سواء.

أهمية الأمن الصناعي:

تظهر أهمية الأمن الصناعي بالنسبة للمنطقة الصناعية والعاملين فيما يلي:

- منع حدوث التلف لوسائل الإنتاج المادية⁽¹⁾.
- الحد من التكاليف المباشرة وغير المباشرة للإنتاج.
- منع حدوث الإصابات الجسدية، أو التخفيف منها في حال وقوعها.
- تهيئة ظروف العمل الأمن داخل المنشأة الصناعية.

أما السلامة المهنية فهي مهمة أيضا ومن الضروري توفيرها وتهدف إلى رفع المستوى الصحي للعمال في المنشأة الصناعية وقد تنتج الأمراض المهنية بسبب عدة عوامل منها: عدم توفر الشروط الصحية في موقع العمل كالتهووية ودخول أشعة الشمس، ودرجة الإضاءة، وكذلك عدم استخدام وسائل الحماية والوقاية أثناء العمل لتجنب الهواء الملوث المختلط بمواد أخرى، أو الأضرار التي تسببها الأدوات الحادة للأيدي أو الأرجل وغير ذلك، وارتفاع الحرارة وانخفاضها بصورة حادة مما يجعل الجسم عرضة للأمراض وكذلك الضوضاء والأصوات الحادة الناتجة عن عمل الآلات مما يؤثر على أعصاب العمال وسمعهم، لذا لا بد من تكثيف الرقابة على وسائل الحماية وتكرار

⁽¹⁾ الهيتي، خالد، التنظيم الصناعي، دار الخالد للطباعة والنشر، 2000م، ص475.

الزيارات الرقابية للمنشآت الصناعية في المحافظة، وكذلك ضرورة الزام صاحب العمل بالتأمين الصحي الشامل للعاملين لديه واعطاء هذا الموضوع الأهمية اللائقة به.

ثانياً: الآثار الناتجة عن النشاط الصناعي في المحافظة:

يعتبر التلوث من اخطر مشاكل هذا العصر وأكثرها انتشاراً، إذ تعاني منه الدول الصناعية والنامية، وتبذل الدول محاولات متواصلة للحد من آثاره، ويبقى التلوث الصناعي أخطر أشكال التلوث ويتطلب جهوداً وتعاوناً لضبطه لاعادة التوازن لعناصر البيئة الطبيعية أو ما يعرف بالتوازن البيئي.

أما محافظة نابلس فتعاني أيضاً من مشكلة التلوث التي تسببها المنشآت الصناعية المنتشرة فيها، ويأتي انشاء المناطق الصناعية في المحافظة لتصبح تجمعات صناعية، ومن ثم تبدأ معالجة مشكلة التلوث.

أسباب التلوث البيئي:

هناك عوامل أدت إلى حدوث التلوث البيئي سواء في الدول الصناعية او النامية منها:

1. الاستعمار الأوروبي لطويل واستغلال الموارد المستعمرة بهدف الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات الأوروبية مما احدث خلافاً في التوازن البيئي في الدول المستعمرة.
2. اهمال قواعد التنمية المستدامة وصيانة الموارد أثناء استغلال الموارد الطبيعية في الدول النامية (بعد استقلالها).
3. انتشار مقالع الحجارة والكسارات والمناسير في محافظة نابلس التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت فيها والبالغة 111 منشأة والتي تمثل 41.9% من مجمل المنشآت العاملة في هذا المجال في الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. التوزع العشوائي للمنشآت الصناعية سواء في المدينة أو المخيمات أو القرى مما زاد في صعوبة مكافحة التلوث في المحافظة.

5. استخدام المواد الكيميائية في الصناعات والأعمال المنزلية (كالمنظفات بأنواعها).
6. كثافة السيارات ووسائل النقل بأنواعها المختلفة زاد من نسبة المواد العادمة الملوثة للهواء.
7. أقنية الري المكشوفة واستخدام مياهها العادمة لأغراض الزراعة.
8. الطرق الالتفافية غير المعبدة التي يجبر المواطنون على السير بها تسبب في زيادة نسبة الغار في الهواء.

أشكال التلوث البيئي:

يأخذ التلوث البيئي في محافظة نابلس ثلاثة أشكال هي تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض، وفيما يلي دراسة لأشكال التلوث الثلاث وهي:

أولاً: تلوث المياه:

يعتبر الماء ضروريا لمعظم الصناعات وعنصرا مساعدا في الإنتاج، فهو يستخدم في صناعة المشروبات الخفيفة كالشراب والمكابس والصناعات الكيميائية والبلاستيكية، وكذلك لتبريد الآلات أثناء عملها كمعاصر الزيتون ومناشير قص حجارة البناء التي تنتشر على طول وادي التفاح المتجه غرباً على الشارع الرئيس الذي يربط مدينة نابلس بمدن طولكرم وجنين، حيث يحمل هذا الماء موادا دقيقة مذابة تسبب تلوينا اضافيا للمياه العادمة وتزيد في صعوبة معالجتها.

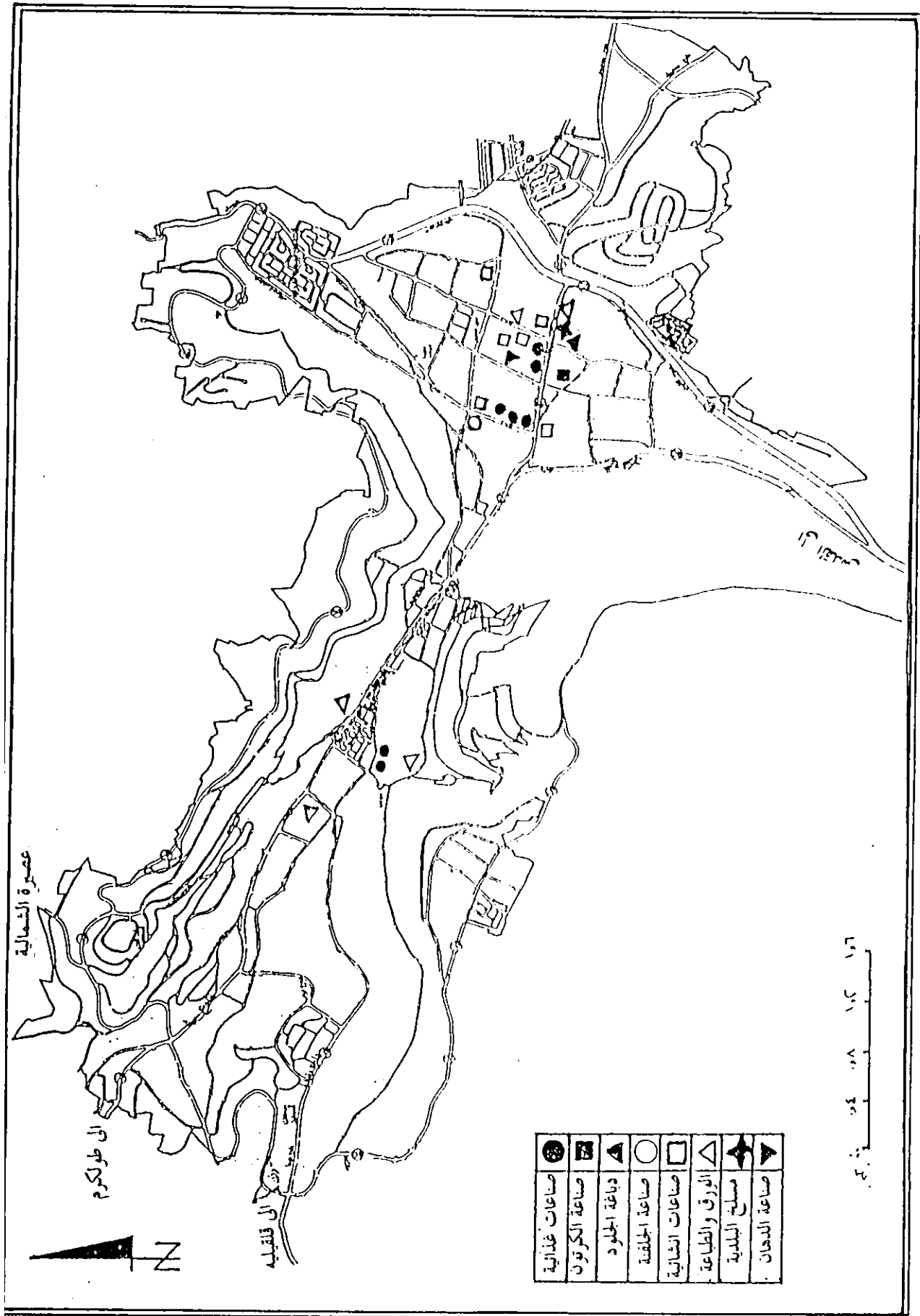
المنشآت الصناعية والتلوث الصناعي في المحافظة:

بلغ عدد المصانع التي تعتبر مصدرا لانتاج المياه العادمة الصناعية في مدينة نابلس 500 مصنعاً وورشة صناعية وذلك عام 1997، وهي صناعات مستهلكة للمياه تنتج مياه عادمة صناعية ضارة بالبيئة، وأهم هذه الصناعات في المدينة هي:

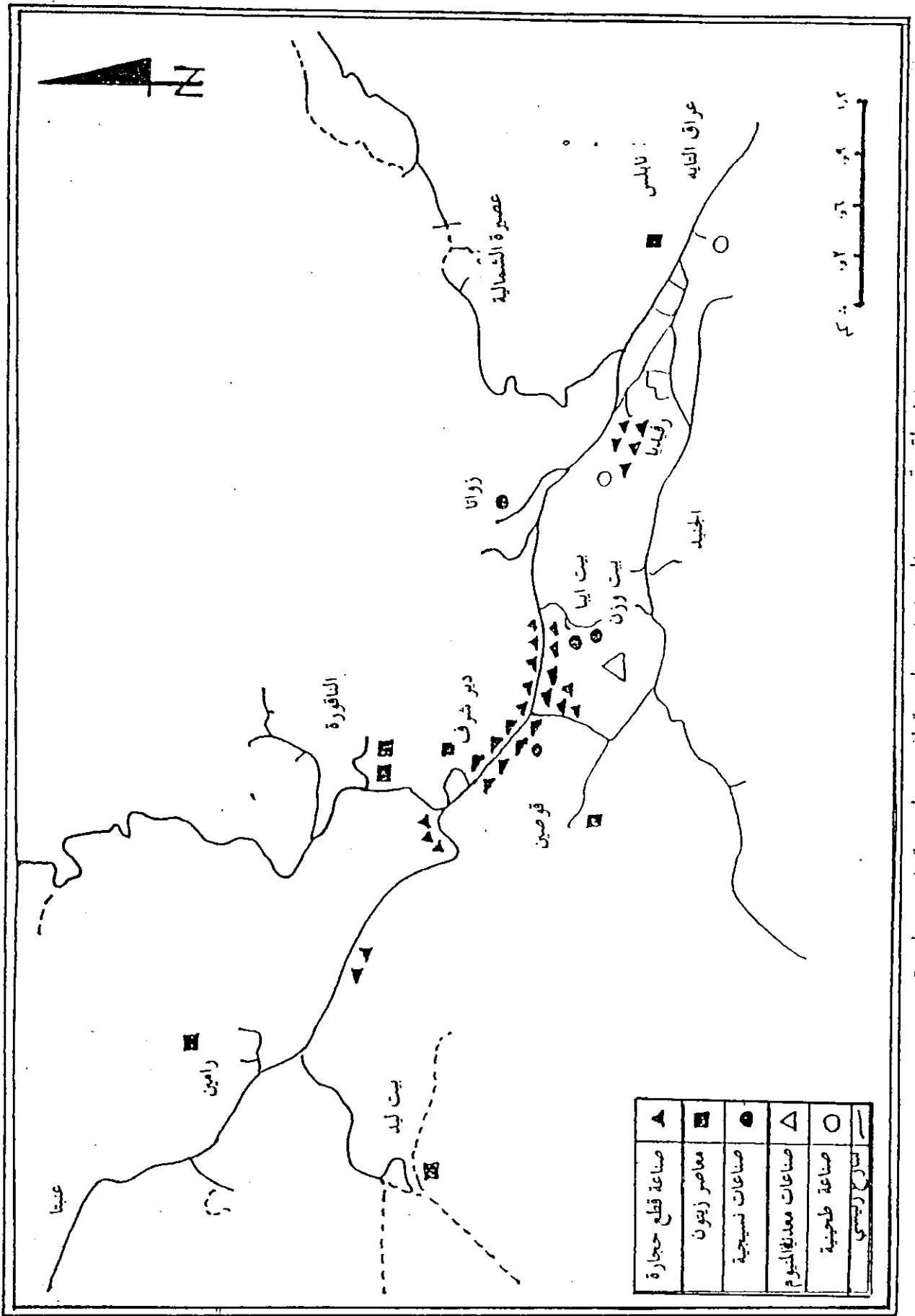
- صناعة دباغة الجلود وتتركز شرق المدينة.
- صناعة الصابون وتتركز وسط وغرب المدينة.
- صناعة الطباعة وتتركز شرق المدينة.
- صناعة معاصر الزيتون وتتركز غرب المدينة.
- الصناعات الإنشائية كمناشير الحجر والطوب والبلاط وتتركز غرب المدينة.

- الصناعات الغذائية كالتحينة والبوظة والحلويات، والزيوت النباتية والمخللات وتنتزع شرق وغرب المدينة.
- صناعة الالمنيوم وتتركز شرق المدينة.
- صناعة طلاء المعادن وتتركز شرق المدينة.
- مصانع غسيل الملابس بالحجر وصباغتها وتنتزع شرق وغرب المدينة.
- صناعة الكرتون وتنتزع شرق وغرب المدينة.

بالإضافة للنفايات السائلة المنزلية، والمحلات التجارية والكراجات، والمؤسسات العلمية والمستشفيات التي تنتزع في أماكن مختلفة في المدينة.



خارطة رقم (6) أهم الصناعات المنتجة للمياه العادمة في المنطقة الصناعية الشرقية ووسط المدينة .



خارطة رقم (7) الصناعات المنتجة للسياحة العادية في غرب المدينة .

وتحتوي المياه العادمة الصناعية على مواد عضوية وغير عضوية بنسب متجانسة⁽¹⁾، بالإضافة إلى مواد سامة صعبة التحلل حسب مصدرها، على عكس المياه العادمة المنزلية التي تحتوي على ملوثات عضوية وغير عضوية بنسب غير متجانسة يسهل تحللها.

أما المناطق الصناعية والحرفية في محافظة نابلس (القائمة والمقترحة) فتقع شرق وجنوب شرق المدينة مما سيساعد على تجميع المياه العادمة أولا ومعالجتها فيها بعد ثانيا.

أما المياه العادمة لمدينة نابلس فتتصرف باتجاهين هما:

الاتجاه الأول: غربا في وادي التفاح الذي يستمر حتى يلتقي بوادي الزومر الذي يتجه غربا إلى أن يصل مدينة طولكرم.

أما الاتجاه الثاني فهو نحو الشرق عبر وادي الساجور ثم تختلط هذه المياه العادمة بمياه وادي الباذان الذي ينتهي شرقا بنهر الأردن.

أما بالنسبة للصناعات المتركزة في المنطقة الصناعية الشرقية والتي تبلغ نسبتها 57% من صناعات المدينة فتتساب المياه العادمة الصناعية لهذه المنطقة نحو الشرق حيث تختلط بمياه وادي الباذان التي تستخدم في ري الأراضي الزراعية شرق مدينة نابلس وأراضي الغور، فضلا عن استخدام المياه في المتنزهات السياحية حيث تملئ بها برك المياه المنتشرة على طول الوادي، ويظهر توزيع المصانع الملوثة في الخارطة رقم (6) وأهم هذه الصناعات الملوثة صناعة دبغ الجلود، وصناعة الطباعة، وصناعة الالمنيوم، وطلاء المعادن، وغسيل الملابس وصناعة الكرتون.

أما الصناعات المتركزة غرب المدينة والتي تبلغ نسبتها 31% من صناعات المدينة فتتساب مياهها العادمة الصناعية عبر وادي التفاح الذي يتجه غربا، وقد كان يتم استخدام هذه المياه في ري المزروعات في الأراضي القريبة وقامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمنع هذه الزراعات حتى توقفت تقريبا، وأهم الصناعات الملوثة للمياه العادمة، كما تظهر في الخارطة رقم (7) هي صناعات معدنية، وصناعات نسيجية، وصناعات غذائية كالحبينة وصناعة عصر الزيتون، وصناعات قطع الحجارة،

(1) أبو الهدى، كفاية، النفايات السائلة في مدينة نابلس رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2001م، ص86.

بالإضافة إلى الصناعات المنتشرة وسط المدينة ونسبتها 8% من صناعات المدينة وأهمها صناعة الصابون والطحينة والبوظة والحلويات والمخللات.

أما تلوث المياه الباطنية فيتم عن طريق تسرب المياه العادمة الصناعية إلى خزانات المياه الباطنية من خلال الفواصل والشقوق المنتشرة في المحافظة كما أن ري المزروعات بالمياه العادمة الصناعية يؤدي أيضا إلى وصول المياه الملوثة إلى المياه الباطنية وتلويثها وبالتالي انتشار الأمراض بين الناس.

ثانياً: تلوث الهواء:

ينتج التلوث الهوائي عن اضافة مواد غريبة ضارة إلى الغلاف الجوي فتغير من نقاوته ونظافته ومن مكوناته الغازية وبالتالي من درجة حرارته، فيصبح الهواء ضارا بالصحة والحياة على سطح الأرض لكافة المخلوقات من نباتات وحيوانات بصورة عامة⁽¹⁾.

مصادر التلوث الجوي في محافظة نابلس:

1. مقالع الحجارة والكسارات حيث تحتل محافظة نابلس المترتبة الأولى في هذه الصناعة.
2. الحرائق المختلفة من نفايات أو اطارات السيارات، أو الأعشاب، أو مخلفات البلاستيك.
3. الاستعمالات المنزلية (طبخ، تدفئة) وخاصة في مناطق الأرياف، ورش المبيدات.
4. الغازات المنبعثة من المصابين ومداخن المخابز والحمامات وكذلك الغازات المنبعثة من عوادم السيارات.
5. العواصف الرملية أو الغبارية كرياح الخماسين التي تصل إلى المحافظة خلال فصل الربيع وبداية فصل الصيف، والقادمة من صحراء النقب الفلسطينية، وصحراء سيناء المصرية وتكون محملة بالغبار وذرات تربة الملوس الناعمة.

(1) السلطان، عبد الغني جميل، الجو عناصره وتقلباته، 1985، ص447.

الآثار الناتجة عن تلوث الهواء:

إن وجود المواد العالقة في الهواء يلحق أضراراً بالإنسان عند استنشاقها مسببة أمراض الجهاز التنفسي وكذلك تتأثر بها الحيوانات بنفس الطريقة أيضاً، وتلعب الرياح دوراً هاماً في نقل التلوث من مكان لآخر وذلك عبر حركة الرياح الأفقية، أما الرياح الشاقولية فتؤدي إلى نقل التلوث إلى طبقات الجو العليا خاصة طبقة التروبوسفير القريبة من سطح الأرض، لذا فإن مشكلة التلوث محلية ودولية معاً.

أما أثر تلوث الهواء على النباتات، فلا بد من الإشارة إلى الأمطار الحمضية التي تحدث نتيجة تلوث الجو بغازات أكاسيد الكبريت والنيتروجين بالإضافة لغازات أخرى مصدرها النشاط الصناعي، حيث تبقى هذه الملوثات عالقة في الهواء طوال فترة الجفاف وبسقوط أمطار الشتاء تتسبب قطرات المياه بتلك الملوثات مكونة أمطاراً حمضية تلحق الضرر بالنباتات⁽¹⁾ ويتم ذلك عن طريق:

- إعاقة نمو النباتات.
- إضعاف قدرة الجذور على امتصاص الماء والعناصر المغذية.
- تلوين النباتات والأعشاب التي تضر بالحيوانات.
- تسرب الأمطار الحمضية من خلال مسامات أوراق النباتات يضعف كفاءة النباتات في امتصاص المواد المغذية واصفرار الأوراق والثمار وتساقطها.
- تراكم الغبار على أوراق النباتات يغلق مساماتها ويعيق عملية التمثيل الضوئي والنتج ويخفض إنتاج الثمار في النهاية موت النبات.

كما تؤدي الأمطار الحمضية إلى اتلاف مواد البناء عن طريق تفاعلها مع الصخور الكلسية، كما تقوم الأمطار الحمضية بتخريش الصخور مما يؤدي إلى سهولة تفتتها.

وفي الدول المتقدمة يعتبر الضجيج أو الضوضاء تلوثاً نظراً للخروج عن المألوف من الأصوات الطبيعية التي اعتاد الناس على سماعها، ويتوقف تأثير التلوث الضوضائي على الإنسان على عوامل كثيرة منها: استعداد السامع لتقبل الأصوات وحدة سمعه، وحالته النفسية و تكوينة العصبي.

(1) اشتية، محمد سليم، حماية البيئة الفلسطينية، مركز الحاسوب العربي، نابلس، ص69.

مصادر الضوضاء في محافظة نابلس:

تأتي من أصوات الآلات في المصانع، كمصانع حجارة البناء والكسارات وخلطات الباطون وأصوات آلات النجارة والحدادة والألمنيوم، وأصوات السيارات، لذا قامت الدول ببناء المناطق الصناعية لإبعاد هذه الأصوات عن المناطق السكنية، كما تلجأ الدول أيضاً إلى منع استخدام زوامير السيارات بعد ساعة معينة في اليوم يتم تحديدها من أجل راحة السكان، كما تبين ان نقص السمع والصمم المهني يكون كثير الحدوث لدى العمال الذين يتعرضون للضوضاء.

ثالثاً: تلوث الأرض (التربة الزراعية):

يعتبر نتيجة مباشرة للتدخل غير المدروس من جانب الإنسان ومحاولاته المستمرة لزيادة إنتاجية الأرض وتأمين الغذاء لأعداد السكان المتزايدة باستمرار، بينما تتناقص مساحات الأرض المزروعة والمنتجة للغذاء. وفي محافظة نابلس يعود تلوث التربة إلى استخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية في ري الأراضي الزراعية إذ تحتوي هذه المياه على عناصر سامة جدا يمتصها النبات وتنتقل إلى الإنسان.

أما أسباب استخدام المزارعين للمياه العادمة غير المعالجة في ري المزروعات فيعود إلى وجود أوعية المياه العادمة مكشوفة مما يشجع المزارعين على استخدامها، وكذلك ارتفاع ثمن المياه العذبة مما يجعل استخدامها مكلفاً للغاية، وعدم وجود مياه أخرى كالأبار الارتوازية أو برك لتجميع مياه الأمطار، واحتواء المياه العادمة على بعض العناصر النافعة للمزروعات وغلاء أسعار الأسمدة الكيميائية، وتعود المزارعين على ممارسة هذه الزراعة لسنوات طويلة دون رقابة تذكر.

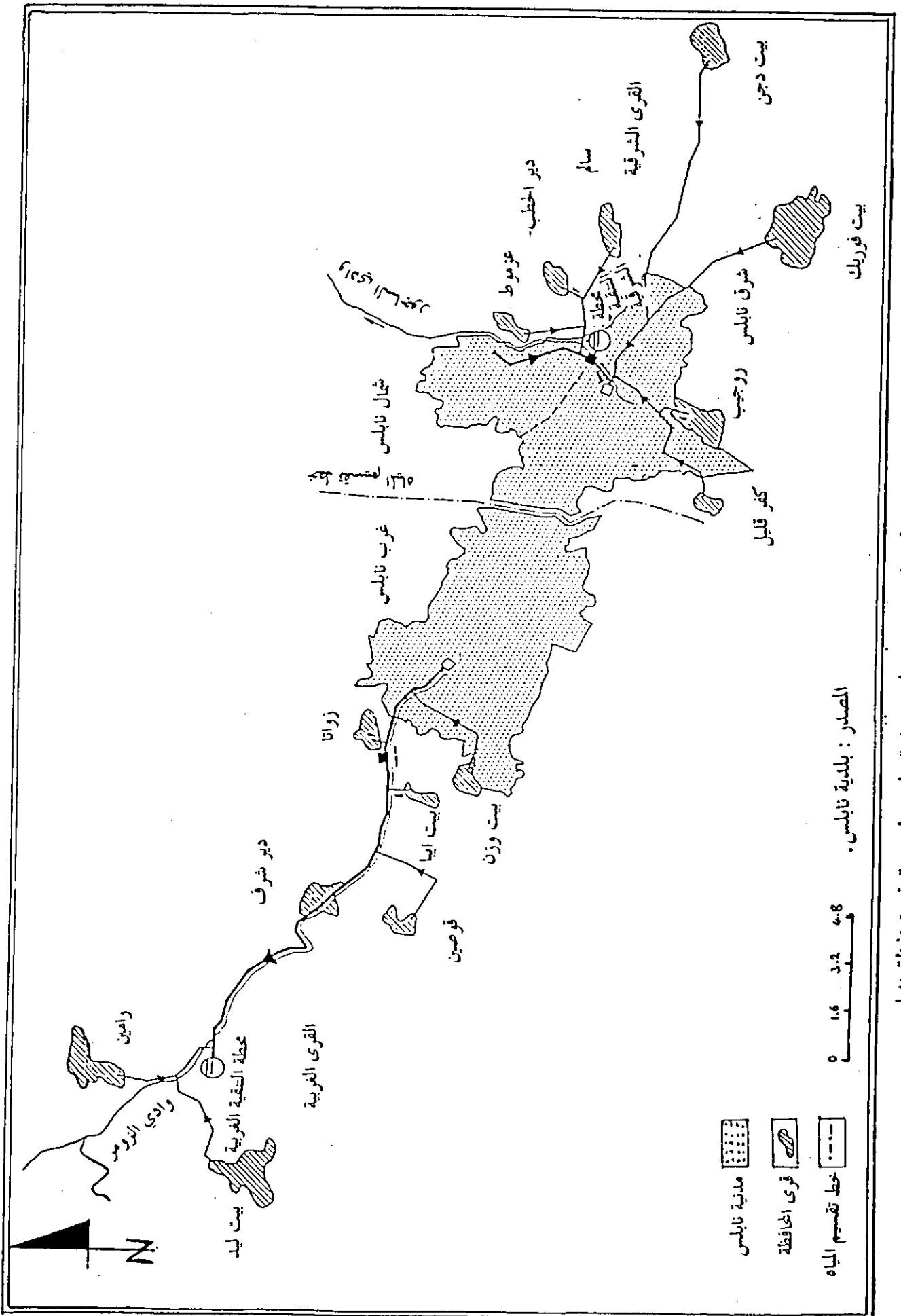
أما الآثار الناتجة عن استخدام المياه العادمة في ري المزروعات فأهمها: تلوث التربة بسبب تركيز الأملاح بنسب مرتفعة الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق مسامات التربة مما يؤثر على نفوذيتها كالترب الطينية، وكذلك أحداث خلل في تركيب التربة وخصائصها الطبيعية.

التخطيط وضبط التلوث البيئي:

امتاز النشاط الصناعي في محافظة نابلس (كما تم عرضه في سياق التطور التاريخي للصناعات في الفصل الثالث) بالبساطة وقلة الآثار الملوثة الناتجة عن الصناعات، ومع توسع النشاط الصناعي وتنوعه واستخدام المواد الكيميائية بكثرة في الصناعات أصبحت مشكلة التلوث بحاجة إلى وضع الحلول المناسبة لها.

وقد قامت بلدية نابلس باتخاذ عدة قرارات هامة في اطار مكافحة التلوث الناجم عن النشاط الصناعي والمنزلي وتمثل ذلك بالخطوات التالية:

1. تنظيم النشاط الصناعي في المحافظة وذلك عن طريق اقامة المناطق الصناعية في المحافظة حيث أقامت البلدية المنطقة الصناعية الشرقية وزودتها ببنية تحتية كاملة، ثم انتهت البلدية من وضع المخططات الصناعية لمنطقة زعتر الصناعية وكذلك تدرس إقامة منطقة حرفية في أراضي قريتي عزموط، ودير الحطب لتجميع كافة الصناعات الصغيرة والورش الحرف فيها التي تسبب تلوثاً بيئياً أو ازعاجاً للمواطنين.
2. مكافحة التلوث البيئي في المحافظة ويتم ذلك عن طريق:
 - جمع نفايات المصانع والورش ونقلها إلى المكبات المحددة لها.
 - منع استخدام المياه العادمة في ري المحاصيل الزراعية وتحرير المخالفات للمزارعين الذين يمارسون هذا النوع من الزراعة، وكذلك اتلاف المحاصيل المزروعة من خلال جولات تفتيشية لموظفي الصحة في البلدية.
 - الزام أصحاب الصناعات في المناطق الصناعية بمعالجة النفايات والمخلفات الصناعية ذاتياً وتحملهم نفقة المعالجة كجزء من كلفة المنتج الصناعي.



خاريطة رقم (8) الصريف الصحي و محطات تنقية المياه العامة في محافظة نابلس .
 All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3. إنشاء محطات تكرير للمياه العادمة الصناعية والمنزلية: وسيتم ذلك بالتعاون مع الحكومة الألمانية ممثلة ببعثة التقييم التابعة للبنك الألماني، حيث أعدت دراسة الجدوى الاقتصادية، وسيتم بناء محطتي تنقية للمياه العادمة، الأولى غرب المدينة ضمن الأراضي الواقعة غرب قرية دير شرف، والثانية شرق المدينة فيما يلي استعراض لهذه المحطات وهي:

محطة تنقية المياه العادمة غرب قرية دير شرف:

أوصت الحكومة الألمانية بإجراء مسح صناعي للصناعات الواقعة غرب المدينة لتحديد نوعية المواد الملوثة الناتجة عن النشاط الصناعي وقد تم ذلك، وكان من المفروض أن تبدأ البلدية بتنفيذ المشروع في شهر نيسان 2001م.

أهداف مشروع محطة التنقية الغربية (دير شرف)⁽¹⁾:

1. تنقية المياه العادمة التي تتساب من المنطقة الغربية لمدينة نابلس ومن القرى السبعة المحيطة (وهي زواتا، بيت ايبا، بيت وزن، قوصين، دير شرف، رامين، بيت ليد) التي تظهر في الخارطة رقم (8) والتي تقع في الحوض الغربي لمنطقة نابلس على أسس بيئية صحيحة وسليمة.
2. حماية مصادر المياه وتحديد المخزون المائي الجوفي الغربي من التلوث.
3. خفض المخاطر الصحية الناجمة عن انسياب المياه العادمة في الأودية المجاورة بشكل مفتوح مما يتسبب في مكاره صحية، ويساعد على نشر الأمراض والأوبئة السارية.

وسيتم إنشاء مجرى رئيسي من حدود البلدية إلى محطة التنقية وكذلك بناء خزانات ترسيبية لمعالجة مياه الأمطار المخلوطة بالمياه العادمة، وسيغطي المشروع احتياجات المنطقة الغربية لمدينة نابلس والقرى المحيطة حتى العام 2012 ضمن المرحلة الأولى للمشروع.

تكلفة المشروع:

(1) بلدية نابلس، محضر اجتماعات بعثة التقييم التابعة للبنك الألماني وإعادة الاعمار (kfw) وبلدية نابلس بخصوص مشروع إقامة محطة تنقية للمياه العادمة في المنطقة الغربية لمدينة نابلس، ص2.

تقدر بحوالي 44.7 مليون مارك ألماني تقدمها الحكومة الألمانية كمنحة، أما مساهمة البلدية فتقدر بحوالي 4.7 مليون مارك وذلك ثمن شراء الأرض اللازمة للمشروع.

وسيتم تنفيذ المشروع ضمن عطائين:

العطاء الأول لتمديد المجرى الغربي وإنشاء خزانات ترسبية، والعطاء الثاني لإنشاء محطة التنقية وسيطرح العطاء الأول للمنافسة في فلسطين، أما العطاء الثاني فسيطرح لمنافسة عالمية.

كميات المياه التي سيتم تنقيتها في محطة التنقية الغربية:

عقد الاجتماع الأول بين بلدية نابلس وبعثة التقييم الألمانية بتاريخ 1997/11/4م وكان من المفروض أن يتم تنفيذ المشروع على المراحل الأربعة التالية إلا أن الظروف السياسية التي تمر بها فلسطين حالت دون ذلك، وفيما يلي المراحل الأربعة وكميات المياه المتوقع تنقيتها وهي:

- مرحلة الأولى: كان من المفروض أن تنتهي عام 2000 وكمية المياه التي سيتم تنقيتها 6500م³/اليوم تكفي لري 4000دونم.

- المرحلة الثانية: تنتهي عام 2012 وكمية المياه التي سيتم تنقيتها 1300م³/اليوم تكفي لري 8000 دونم.

- المرحلة الثالثة: تنتهي عام 2021 وكمية المياه التي سيتم تنقيتها 16060م³/اليوم تكفي لري 10.000دونم.

- المرحلة الرابعة: تنتهي عام 2029 وكمية المياه التي سيتم تنقيتها 27148م³/اليوم تكفي لري 17000 دونم تقريبا.

وسيتم تنقية نفس الكميات من محطة التنقية الشرقية.

محطة تنقية المياه العادمة شرق مدينة نابلس:

تم إعداد دراسة كاملة للمشروع، إلا أن الظروف السياسية حالت دون تنفيذه حتى الآن، كما أوصت الحكومة الألمانية بإجراء مسح للصناعات الواقعة ضمن المنطقة الصناعية الشرقية لتحديد أنواع الملوثات وسبل معالجتها ويخدم المشروع شرق المدينة وسبعة قرى هي: كفر قليل، روجيب، بيت فوريك، عزموط، دير الحطب، سالم، بيت

دجن) التي تظهر في الخارطة رقم (8) ويظهر خط تقسيم المياه بين شرق المدينة وغربها.

الآثار الإيجابية المتوقع أن يحققها مشروع تنقية المياه العادمة:

توفير الري الدائم للأراضي الزراعية التي ستصل مساحتها 17000 دونم وما ينتج عن ذلك من الإنتاج الدائم للخضار، وتشغيل للأيدي العاملة، وإحياء زراعة الوادي بالمياه النظيفة، وكذلك ري الحدائق وزيادة المساحات الخضراء في المدينة، واستخدام المياه في العديد من الصناعات كصناعة قطع الحجارة وتبريد الآلات وهي صناعات تنتشر بكثرة على طول الوادي الغربي.

استراتيجية البيئة الفلسطينية:

عانت البيئة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي معاناة شديدة تمثلت في استثمار مواردها ونهبها استمرار سيطرة إسرائيل على مياه وثروات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن إقامة المستوطنات على الأراضي المحتلة وتصنيعها بالإضافة إلى إقامة سبع مناطق صناعية إسرائيلية على تلال الضفة الغربية يسبب تلوثاً خطيراً للأراضي الفلسطينية، إذ تنساب النفايات الصناعية عبر أقبية لتلوث الأراضي الفلسطينية المجاورة لها، ومن الأمثلة الدالة على التلوث المتعمد نقل مصنع المبيدات الحشرية من منطقة كفر سابا إلى منطقة طولكرم لابعاد أخطار التلوث.

ومثال آخر في نفس السياق استيلاء سلطات الاحتلال الإسرائيلي على 18700 دونم في مواقع مختلفة من الضفة الغربية لجعلها مقالع للحجارة لتلبي حاجات البناء داخل إسرائيل علماً بأن هذه الصناعة تسبب تلوثاً كبيراً للبيئة يشمل الماء والهواء والتربة.

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتسليمها لزام الأمور عام 1994م واجهت تراكمات كبيرة من الإهمال والنهب لعناصر البيئة الفلسطينية وشكلت وزارة شؤون البيئة التي نتجت عن دمج سلطة البيئة مع وزارة شؤون البيئة عام 1998م، ثم حددت مهام هذه الوزارة بما يلي: (1) (صيانة البيئة وحمايتها ووقايتها والمحافظة على صحة الإنسان،

(1) وزارة شؤون البيئة (2000) الاستراتيجية البيئية الفلسطينية، البيرة، فلسطين، (تحت الطبع، 2001) ص3.

وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه، ومكافحة التصحر، والحيولة دون تفاقم ظاهرة التلوث، وتعزيز الوعي البيئي، وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة).
ثم بدأت هذه الوزارة بالتعاون مع وكالة التنمية الهولندية بإعداد استراتيجية البيئة الفلسطينية.

عناصر استراتيجية البيئة الفلسطينية:

تشتمل استراتيجية البيئة الفلسطينية على أحد عشر عنصراً إستراتيجياً، والعناصر الخمسة الأكثر إلحاحاً هي:

1. إدارة المياه العادمة.
2. إدارة مصادر المياه.
3. إدارة النفايات الصلبة.
4. إدارة الزراعة والري.
5. التحكم بالتلوث الصناعي.

وهذه العناصر الخمسة ترتبط بشكل وثيق مع موضوع البحث والدراسة التي يجريها الباحث، وفيما يلي عرض لسياسة وزارة شؤون البيئة لعناصر الاستراتيجية الخمسة والتي توليها الوزارة أهمية قصوى وهي:

1. إدارة المياه العادمة:

يعتبر استنزاف المصادر المائية في فلسطين من المواضيع البيئية الهامة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وأن غياب الإدارة الكافية للمياه العادمة هي المسبب الرئيس لهذه المشاكل، كما أن جودة المصادر الجوفية في تدهور مستمر بسبب تسرب المياه العادمة غير المعالجة مما يؤثر على نوعية وتوفر هذا المصدر، كما أن غياب إدارة المياه العادمة يؤدي إلى تدهور التنوع الحيوي والطبيعي، لذا ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لإقامة نظام فعال ومتكامل لإدارة المياه العادمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

2. إدارة مصادر المياه:

إن الاستنزاف الحالي لمصادر المياه في فلسطين هو نتيجة لغياب نظام فعال لإدارة مصادر المياه، وعدم التمكن من السيطرة على الحقوق المائية نتيجة لقيود الاحتلال الإسرائيلي، فالاستعمال غير الكاف للمصادر المائية النادرة والاستغلال المبالغ فيه للأحواض المائية الساحلية، ودخول مياه البحر إليها، وكميات المياه القليلة جدا المتوفرة لكل فرد، والخيارات المختلفة المتعلقة بأعادة الاستعمال والوضع السياسي المائي الفلسطيني الإسرائيلي المعقد، هي الأسباب الكامنة وراء تركيز الاستراتيجية البيئية الفلسطينية على ضرورة إنشاء إدارة فاعلة لمصادر المياه.

3. إدارة النفايات الصلبة:

إن الإدارة والمعالجة غير الملائمة للنفايات الصلبة هي السبب الرئيس في تدهور جودة المياه، وتآكل وتعرية الأرض، وتلوث الهواء، وتلوث شاطئ غزة وبيئته البحرية، ولا يشكل هذا التأثير السلبي على جودة المياه خطرا كبيرا إذا ما قورن بخطر تسرب المياه العادمة إلى باطن الأرض، ومن جانب آخر فإن المخاطر الناتجة عن عصارة المكبات غير الصحية للنفايات الخطرة لا يمكن تجاهلها.

4. إدارة الزراعة والري:

إن قطاع الزراعة مرتبط بصورة مباشرة بسلسلة من المواضيع البيئية، كاستنزاف مصادر المياه نتيجة للاستعمال المكثف للمياه في الري، إضافة إلى مواضيع بيئية مثل: تدهور جودة المياه الجوفية، وتآكل الأراضي نتيجة استعمال المياه العادمة غير المعالجة، وكثرة استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، وكميات النفايات الناتجة عن البيوت البلاستيكية، (الدفنات) أو تآكل وتعرية الأرض نتيجة لهجرها من قبل المزارعين لأسباب اقتصادية أو سياسية، كما أن تعرية التربة نتيجة للرعي الجائر تشكل قضية زراعية هامة.

5. التحكم بالتلوث الصناعي:

القطاع الصناعي مرتبط مباشرة أيضا بسلسلة من المواضيع البيئية مثل تدهور جودة مصادر المياه واستنزاف الثروات الطبيعية، حيث تعتبر صناعة الحجر واستخراج الرمال السبب الرئيس في تلوث الهواء وتشوه المشهد العام، كما ان تلوث البحر

والشواطئ في قطاع غزة نتيجة للمياه العادمة المنزلية والصناعية، وطرح النفايات بشكل عشوائي وبدون معالجة هي الملوثات الرئيسية في غزة.

وتتضمن الاستراتيجية البيئية الفلسطينية عنصرا استراتيجيا مستقلا مكرسا للتحكم في التلوث الصناعي، هذا وقد وضعت وزارة شؤون البيئة آلية عمل واضحة ومجموعة من الإجراءات التي يمكن تنفيذها لتحقيق العناصر الاستراتيجية الخمسة ضمن خطتها البيئية الاستراتيجية.

ثالثا: النمط الصناعي المفضل للصناعات في محافظة نابلس: مقدمة:

قبل الحديث عن الصناعات القائمة والمستقبلية في محافظة نابلس لا بد من الإشارة إلى عدة ملاحظات هي: تشكل محافظة نابلس جزءا من المحافظات الفلسطينية الأخرى، ويظهر ذلك من خلال علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تربطها بباقي المحافظات، بحيث لا يمكن الحديث عن الصناعات في محافظة نابلس دون الإشارة إلى تلك العلاقات، لذا فإن الأفق المستقبلية لتطوير الصناعات فيها مرتبطة بشكل وثيق بخطة تنمية شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية ومتكاملة مع جميع المحافظات الفلسطينية.

ويشكل المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة والدولة الفلسطينية المرتقبة الانطلاقة الحقيقية لاقتصاد الأراضي المحتلة عامة والقطاع الصناعي بشكل خاص، للتخلص من الاضرار البالغة التي الحقها الاحتلال الإسرائيلي بكافة القطاعات الاقتصادية.

ويعد توقيع اتفاقية اوسلو بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 أصبح من مهام السلطة الوطنية القيام باصلاح التثوهات التي الحقها لاحتلال الإسرائيلي باقتصاد الأراضي المحتلة، واحداث اصلاحات جذرية في بنيته وأهدافه وضرورة وضع خطط تنمية شاملة يكون التركيز فيها على دور القطاع الصناعي في تحقيق التطور الاقتصادي لكافة القطاعات.

نظرة مستقبلية للصناعات القائمة والمقترحة في محافظة نابلس:

تعاني الصناعات في محافظة نابلس من مشاكل عديدة أعاقت تطور هذه الصناعات ونموها ومن هذه المشاكل التوزيع العشوائي للمنشآت الصناعية وارتفاع سعر التكلفة للمنتجات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة، لذا تقوم وزارة الصناعة وبالتنسيق مع بلدية نابلس بإعادة تنظيم النشاط الصناعي عن طريق إقامة المناطق الصناعية والحرفية المزودة بكافة الخدمات من أجل تطوير القطاع الصناعي وحل مشاكله وتشجيع المستثمرين الصناعيين على الاستثمار في قطاع الصناعة.

ويرى الباحث أن أفضل الصناعات المناسبة لمحافظة نابلس هي:

- الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية أو المواد الخام المحلية المعدنية والزراعية والحيوانية.
- الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة ذات الميزة الرخيصة كصناعة الملابس والأحذية والأثاث.
- الصناعات التقليدية واليدوية كالصناعات السياحية والتراثية كالطريز والقش وغيرها.

أما بالنسبة للصناعات التي تعتمد على المواد الخام المعدنية فهي:

الصناعات الاستخراجية التي تعتمد على استغلال الصخور الطبيعية في محافظة نابلس وأهم مناطقها جماعين وقلان وعصيرة القبلية حيث يتم قطع الصخور الكلسية الرسوبية وتصنيع حجارة البناء والرخام، وتعتبر محافظة نابلس الأولى بين المحافظات الأخرى في هذه الصناعة حيث تتوفر مقوماتها الرئيسية من مواد خام، وأيدي عاملة ماهرة، وتصنيع الأدوات اللازمة لهذه الصناعة محلياً، فضلاً عن توفر الأسواق المحلية والخارجية لتسويق الإنتاج، وهذه الصناعة محلية تتمتع بميزة يصعب منافستها.

أما الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية الزراعية والحيوانية فأهمها

التالية:

- أ- صناعة استخراج الزيوت النباتية (زيت الزيتون، السيرج، زيت الذرة):

بالنسبة لصناعة زيت الزيتون: تعتبر محافظة نابلس الأولى في زراعة وإنتاج زيت الزيتون، حيث تعتمد قرى محافظة نابلس بشكل رئيس على شجرة الزيتون وإنتاجها في الاستهلاك والبيع.

أما زيت السيرج فكان يستخرج محليا، إلا أن زراعة السمسم قد تراجعت بشكل كبير في الأونة الأخيرة، لذا فإن كميات الإنتاج الحالية قليلة، ويتم استيراد هذا الزيت من الخارج، ويمكن التوسع في زراعة هذا المحصول ليكفي الحاجة المحلية والتصدير منه للخارج.

أما زيت الذرة فيتم استيراده محليا في المصنع الزيوت في نابلس مع ان نبات الذرة يزرع محليا ويستهلك، ويمكن التوسع في زراعته بحيث يمكن الاعتماد عليه في التصنيع ليكفي الحاجة المحلية والتصدير للخارج فيما بعد.

ب- صناعة الصابون:

صناعة قديمة متوطنة في محافظة نابلس، ذات شهرة واسعة، وتتوفر مقوماتها من زيت زيتون، وصودا، وأيدي عاملة، وأسواق، وهي صناعة تتمتع بميزة نسبية مكنتها من البقاء طوال مئات السنين، ولم تستطع الصناعات الإسرائيلية المماثلة من منافستها ويمكن تطوير وتنظيم هذه الصناعة لتسويقها عالميا.

ج- صناعة الحلويات:

صناعة قديمة ذات أنواع عديدة اشتهرت بها المحافظة، وتتوفر مقومات هذه الصناعة محليا من طحين وجبنه ومكسرات، وزيتون نباتية بالإضافة إلى الأيدي العاملة الماهرة والأسواق المستهلكة لها، وتتمتع بميزة نسبية تمكنها من البقاء والمنافسة ويمكن تسويقها إلى الخارج.

د- صناعة الطحينة والقزحة والحلاوة:

صناعات تقليدية اشتهرت بها المدينة منذ القدم، تكفي الحاجة المحلية ويصدر الفائض منها لباقي المحافظات وكذلك إلى إسرائيل، وتتوفر مقومات هذه الصناعة في المحافظة، وما زالت هذه الصناعة تعمل بأساليب قديمة يمكن تطويرها وزيادة طاقتها الإنتاجية وهي من الصناعات المنافسة أيضا.

أما بالنسبة للصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة فهي:

صناعة الملابس حيث تحتل محافظة نابلس المرتبة الثانية بعد محافظة غزة حيث يتوفر في المحافظة الأيدي العاملة الرخيصة نسبيا وهي ميزة تمكن هذه الصناعة من المنافسة، بالإضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها العاملون في هذا المجال، ومعظم منشآت هذه الصناعة مرتبطة بالصناعات الإسرائيلية من خلال عقود الباطن، ويمكن تطوير هذه الصناعة من أجل التصدير الخارجي، كما يمكن استغلال الأيدي العاملة في صناعة الأحذية من أجل التصدير للخارج أيضا.

أما بالنسبة للصناعات التقليدية فتشمل:

صناعات قديمة يدوية تعبر عن واقع الحياة والبيئة الفلسطينية وتشمل التحف والخزف الحفر على الخشب والزجاج والتطريز، والصناعات الجلدية وصناعات القش وصياغة المجوهرات، وإنتاج العدد اليدوية وهي صناعات يقبل عليها السائحون، ويمكن تطوير هذه الصناعات بقصد التصدير، وهي صناعات ذات ميزة نسبية يمكن استغلالها، ويرى الباحث امكانية توطين هذه الصناعات في البلدة القديمة، وعرضها في الأسواق الشعبية القديمة بالإضافة إلى استغلال المباني التراثية القديمة كاستراحات ومطاعم وفنادق ونوادي سياحية وحمامات الجذب السائحين، وفي هذا الإطار قامت بلدية نابلس بتحديث شبكة المياه وتبليط شوارعها وساحاتها ووضع مخططات لمنطقة الصناعات الحرفية لنقل الصناعات والورش الملوثة أو التي تحدث الضجيج بعيدا عن المدينة.

الصناعات المناسبة والمقترحة لمحافظة نابلس:

من خلال دراسة الباحث للصناعات في محافظة نابلس من حيث أنواعها ومقوماتها والمشاكل التي تعاني منها، حدد الباحث بعض الأسس التي على ضوءها سيتم تحديد الصناعات المناسبة والمقترحة في المحافظة وهذه الأسس هي:

- أهمية الصناعة التي تظهر من خلال المكانة التي تحتلها بالنسبة لباقي المحافظات.
- تخصص المحافظة في صناعات معينة.

- الميزة النسبية والقدرة التنافسية للصناعات القائمة محاليا في المحافظة.
 - حاجة المحافظة لهذه الصناعات والمحافظة الأخرى وامكانية التصدير للخارج.
- وبناء على هذه الأسس يمكن اقتراح الصناعات التالية في المحافظة أو دعم وتطوير الصناعات القائمة:
- إقامة مصنع لتعليب زيت الزيتون في عبوات مختلفة لتسهيل تصديره.
 - إقامة مصنع لاستخراج زيت عباد الشمس حيث يمكن زراعة هذه النبات زراعة بعلية دون الحاجة إلى الري.
 - إقامة صناعات سياحية وثرائية يكون مركزها البلدة القديمة.
 - إقامة صناعة الجير من الحجر الكلسي الذي ينتشر في أرجاء المحافظة.
 - دعم صناعة الصابون وتطويرها في الإنتاج والأسلوب وإنتاج أصناف أخرى من الصابون والمنظفات الأخرى.
 - دعم الصناعات الاستخراجية وتطويرها نظراً لتعلقها بالبناء والإنشاءات وتوفير مقوماتها في المحافظة.
 - دعم وتطوير الصناعات الغذائية بأنواعها المختلفة كصناعة الطحينة والحلاوة والحلويات وتغليف الحليب، وإنتاج الزيوت النباتية والمشروبات الخفيفة.
 - دعم وتطوير الصناعات الكيمائية حيث تحتل المحافظة المرتبة الأولى في هذه الصناعة بالنسبة لأعداد المنشآت الصناعية.
 - دعم وتطوير الصناعات المعدنية حيث تحتل المحافظة المرتبة الثانية في اعداد المنشآت بعد محافظة غزة، وتشمل هذه الصناعات صنع الآلات والمعدات الأخرى، صنع معدات النقل الأخرى، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات.
 - دعم وتطوير صناعة الملابس حيث تحتل المحافظة المرتبة الثانية بعد محافظة غزة، وكذلك صناعة المنسوجات التي تحتل المرتبة الأولى بها بين باقي المحافظات وهي صناعة ذات ميزة نسبية بسبب رخص الأيدي العاملة في المحافظة.
 - دعم مصنع الكرتون وزيادة قدرته الإنتاجية وإنتاج أنواع أخرى من الكرتون حسب حاجة السوق.
 - دعم الصناعات الجلدية خاصة وأنها تحتل المرتبة الثانية بعد محافظة الخليل.

- دعم وتطوير صناعة إعادة الدوران حيث احتلت محافظة نابلس المرتبة الثانية في هذه الصناعة بعد محافظة غزة ويلاحظ أن هذه الصناعة توجد فقط في هاتين المحافظتين.

وبشكل عام يمكن القول بأن محافظة نابلس يمكنها التخصص بالصناعات التالية: الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، صناعة الملابس والمنسوجات، والصناعات المعدنية.

أثر الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية_ الاسرائيلية على الصناعات في محافظة نابلس:
ثم توقيع هذه الاتفاقية ضمن سلسلة من الاتفاقيات التي جاءت لتنظيم العلاقات بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات كان من المفروض أن تنتهي عام 1999م، وبسبب ماطلة إسرائيل في تنفيذ الاتفاقيات وتعطيلها استمرت هذه الفترة الانتقالية حتى الآن (العام 2002).

أما عن أثر هذه الاتفاقيات الاقتصادية على واقع الصناعات المحلية في محافظة نابلس فيظهر من خلال المكانة الصناعية، إذ تحتل المحافظة المركز الصناعي الأول في الضفة الغربية، وهي صناعات تميزت بحيويتها واستمراريتها رغم تأثرها بالظروف السياسية المتقلبة الأمر الذي جعلها تمتلك خصائص مميزة تم استعراضها في سياق التطور التاريخي للصناعات في المحافظة.

كانت الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية محاولة لتصحيح الآثار السلبية التي الحقها الاحتلال الإسرائيلي بالاقتصاد الفلسطيني طوال فترة الاحتلال، ومما لا شك فيه أن الاتفاقية قد حملت أمورا إيجابية وأخرى سلبية لعدم تكافؤ الطرفين المتفاوضين، كما يلاحظ على بنود هذه الاتفاقية كثرة الاستثناءات فيها مما يفقدها إيجابياتها أحيانا كثيرة.

ومن الأمور التي تبدو إيجابية في ظاهرها ما يلي:

- حق السلطة الوطنية في استيراد السلع الضرورية للعملية التنموية، وقد تم تحديد هذه السلع والمواد وكذلك الكميات المسموح بها.
- حق السلطة في استيراد النفط وجميع مشتقاته من الدول العربية وحسب المواصفات الأوروبية والمواصفات المتوفرة في الأردن، وبالرسوم الجمركية المناسبة التي تراها السلطة، وتحديد الأسعار لجميع منتجات النفط ما عدا البنزين الذي لا يسمح بأن يقل سعر بيعه عن 15% من سعره في إسرائيل.
- حق السلطة الفلسطينية في استيراد جميع وسائل النقل وبالرسوم الجمركية التي تراها مناسبة.
- حق السلطة الفلسطينية في استيراد أهم المواد الغذائية وبعض السلع الصناعية من الدول العربية والإسلامية بصورة عامة ومن الأردن ومصر بصورة خاصة لتغطية احتياجات السوق الفلسطينية.
- حق السلطة الفلسطينية في فرض رسوم جمركية على بقية الواردات تزيد عن الرسوم الجمركية المفروضة في إسرائيل، ويمكن أن ترفع هذه الرسوم بنسبة 1% فقط.
- حق السلطة الفلسطينية في اعطاء التبرعات والهبات الدولية العينية المخصصة للمشاريع التنموية والتطويرية.
- حق السلطة الفلسطينية في تحديد نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنسبة 15% وهذا يمكن المستوردين الفلسطينيين من الحصول على الواردات بنسبة 2% أقل من تلك المفروضة على إسرائيل.
- حق السلطة الفلسطينية في حرية الاستيراد والتصدير بواسطة جميع المعابر البرية والبحرية والجوية، وتكون المعاملة التجارية والاقتصادية مساوية لتلك التي تطبق على المستوردين والمصدرين الإسرائيليين.
- حق السلطة الفلسطينية في فرض الضرائب المباشرة والتي تشمل: ضريبة الدخل، وضريبة الأملاك، والأراضي وجميع الرسوم البلدية حسب المتطلبات المالية والاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني.

- حق السلطة الفلسطينية في سن ضرائب غير مباشرة على الإنتاج المحلي مع الاتفاق مسبقا مع الجانب الإسرائيلي على تحديد ضريبة القيمة المضافة فقط بـ 15%.
- فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية مع تحديد الكميات المسموح بتصديرها إلى إسرائيل، أو استيرادها منها.
- فتح الأسواق الإسرائيلية أمام المنتجات الصناعية الفلسطينية شريطة أن تلبي هذه المنتجات المواصفات المتعلقة بالصحة والبيئة والسلامة.
- نظم الاتفاق انتقال العمل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل مع عدم الحصول على ضمانات أكيدة لحرية دخول العمال إلى الاقتصاد الإسرائيلي لأسباب أمنية.
- حق السلطة الفلسطينية في إنشاء سلطة النقد الفلسطينية والتي سوف تمارس جميع صلاحيات البنك المركزي ما عدا إصدار النقد واستمرار استخدام الشيكال كعملة قابلة للتداول ومستخدمه في تسديد جميع المعاملات الرسمية⁽¹⁾.

ويرى الباحث أن الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي قد تضمن كثير من النقاط التي تبدو إيجابية في ظاهرها ولكن عند تحليلها تظهر عيوبها ومساوئها ومن الأمثلة على ذلك:

1. التزام الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بمعدلات الجمارك وضريبة المشتريات، وهي معدلات مرتفعة يأتي العمل بها لصالح الطرف الإسرائيلي، لأن الطرف المستهلك الفلسطيني سيدفع سعرا مرتفعا لهذه البضائع.
2. التزام الفلسطينيين بفرض ضريبة القيمة المضافة على الصناعات المحلية بنسبة 15% وكذلك على السلع المستوردة، وهي نسبة مرتفعة ترهق الصناعات الفلسطينية وتحرمها من الدعم والتشجيع، ونقل عن قيمتها عند الإسرائيليين بنسبة 2% فقط وهي نسبة ضئيلة.
3. أشار الاتفاق إلى إمكانية الاستيراد من الأردن ومصر بشكل خاص، واعتبر السلع من هذه الدول محلية ولكن المفاوضات الإسرائيلي يشترط أن تكون القيمة المضافة لهذه السلع المستوردة لا تقل عن 30% من قيمتها، وهي نسبة عالية لا

(1) علاونة عاطف، الاتفاقية الاقتصادية - الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994، ص47.

- تطبيق على كثير من السلع التي يمكن استيرادها من الأردن ومصر، مما يعرقل الاستيراد.
4. أما بالنسبة لاستيراد المحروقات فلم يتم العمل بهذا البند حتى الآن دون إبداء الأسباب.
5. لم يستطع الاتفاق الاقتصادي الزام الطرف الإسرائيلي لضمان عدد العمال العاملين في إسرائيل بحجة الأسباب الأمنية التي تستخدمها متى تشاء، وبذلك تتحكم إسرائيل في مصير العمال الفلسطينيين ونسبة البطالة بينهم، كما هو الحال بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية.
6. سمح الاتفاق الاقتصادي بدخول المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية دون تصريح على دخول السلع والمنتجات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية، وهذا يخلق ظروفًا تنافسية غير متكافئة بين السلع الفلسطينية والإسرائيلية.
7. سمح الاتفاق بحرية التصدير للخارج ولكن من الناحية العملية فإن إسرائيل لم تنفذ الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن الدول العربية لا تزال تطبق أحكام المقاطعة للسلع الفلسطينية بدعوى أن مدخلاتها الخام إسرائيلية المنشأ وهذا الوضع لا ينتهي إلا بالغاء المقاطعة العربية لإسرائيل.
8. التزام السلطة الفلسطينية باتفاقية الجات الاقتصادية قلل من فرص حمايتها لصناعاتها الوطنية الناشئة، إذ تنص هذه الاتفاقية على الغاء القيود غير الجمركية على السلع المستوردة، وتخفيض الرسوم الجمركية، ومنع الدعم المباشر للسلع المصدرة⁽¹⁾.

يمكن تلخيص مجمل ما سبق بالنقاط التالية:

1. أعطى الاتفاق الاقتصادي للفلسطينيين كامل الصلاحيات المتعلقة بالضريبة المباشرة، والإشراف على البنوك العاملة في مناطق السلطة، وحرية مقيدة في مجال حركة السلع وخاصة الزراعية.
2. لم يعط الاتفاق الاقتصادي للفلسطينيين أية حرية في مجال الضرائب غير المباشرة، أو إصدار عملة وطنية، أو تغيير مواصفات السلع المستوردة من الخارج، أو

(1) مكحول، باسم وآخرون، استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية، مصدر سابق، ص 19.

معدلات الجمارك على السلع المتوقعة للنشاط الاقتصادي الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي⁽¹⁾.

أما الآثار التي تركها الاتفاق الاقتصادي على الصناعات في محافظة نابلس فأهمها التالية:

1. فتح باب الاستيراد من الخارج على مصراعيه بعد أن كان مغلقا لسنوات طويلة مما أدى إلى إغراق أسواق المحافظة بالسلع والمنتجات الأجنبية خاصة القادمة من تركيا والصين واندونيسيا وكوريا وتايوان، وما ليزيا وغيرها.
2. كساد المنتجات الوطنية بسبب عدم قدرتها على منافسة السلع والمنتجات المستوردة سواء في الجودة أو في السعر وبشكل خاص مشاغل الخياطة والملابس والأحذية والحلويات والزيوت وغيرها ومن المصانع التي تضررت بشكل بالغ مصنعي ملحيس والزغل وهما من اكبر مصانع الأحذية في المحافظة توقفت هذه المصانع عن الإنتاج بشكل كلي بعد ان كانت تغطي الأسواق المحلية وكذلك مصنع جولدن سويتس للبسكويت والحويات ومصنع ديانا وغيرها كثير، كما أدت المنافسة الإسرائيلية والأجنبية إلى انخفاض الطلب على كثير من السلع المحلية، لذا فإن الاستمرار في الانفتاح على الخارج بهذه الصورة سيلحق اضرارا بالغة بالصناعات المحلية وهذا الأمر بحاجة إلى اتخاذ قرارات واضحة تعالج هذا الموضوع. وقد تكون المنافسة ظاهرة صحية تؤدي إلى تحسين وتطوير الإنتاج المحلي ولكن هذا لا ينطبق كثيرا على أوضاع الصناعة المحلية الفلسطينية فهذه الصناعات ضحت كثيرا وتحملت المقاومة والمنافسة الإسرائيلية لها هي بحاجة إلى الدعم والمساندة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لا ان تدعها تقاوم المنافسة الإسرائيلية والأجنبية. ثم جاءت الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة وإسرائيل وكأنها استمرار للأوضاع السابقة إذ لم يشعر أصحاب المنشآت الصناعية بفروق هامة خاصة في مجال الضرائب والجمارك، كما لا تزال إسرائيل تتحكم في المعابر مع العالم الخارجي.
3. ارتفاع نسبة البطالة بين العمال بسبب توقف كثير من المنشآت عن العمل جزئيا أو كليا.

⁽¹⁾ نفس المصدر.

4. احجام أصحاب الصناعات عن تطوير صناعاتهم أو التوسع فيها وقد أظهرت الدراسة الميدانية هذا العامل بوضوح فكانت نتيجة نتجه السؤال المطروح في الاستبانة " هل ترغب بالتوسع في مصنعك؟ أن 78% من العينة أجابوا بلا، وهذا يعود إلى أسباب عديدة منها المنافسة الإسرائيلية والأجنبية، وكساد المنتجات الوطنية وعدم الاستقرار السياسي وغير ذلك.

5. كثرة الاستثناءات الورادة في الاتفاقية الاقتصادية بين السلطة الوطنية وإسرائيل أفرغت كثير من البنود من مضمونها، لذ لم تحدث انطلاقة صناعية ملموسة بعد توقيع تلك الاتفاقية، بل يشير الواقع الفعلي للصناعات في المحافظة إلى تغيرات سلبية أخذة في النمو.

6. في حال استمرار الأوضاع والظروف الحالية دون معالجة جادة سيؤدي ذلك إلى:

- انخفاض حجم الصادرات الصناعية.
- انخفاض توظيف العمالة في قطاع الصناعة.
- انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي.
- ارتفاع نسبة البطالة بين العاملين.
- انتقال رؤوس الأموال المحلية واستثمارها خارج فلسطين في دول ذات جوار جغرافي ولكن هذه الأوضاع يمكن أن تتغير بشكل جذري بافتراض امرين هما: الأول: تحقيق استقلال سياسي واقتصادي يضمن سيطرة فلسطينية على الأرض والحدود والمعابر ويضمن بالتالي اوضاعا سياسية مستقرة.
- والثاني: اتباع استراتيجية صناعية تقوم على توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات من الخارج، وكذلك استغلال الميزة النسبية لكثير من الصناعات المحلية في قيام صناعات منافسة قادرة على النمو من خلال التوجه للخارج⁽¹⁾.

(1) نصر، محمد نصر، مصدر سابق، ص55.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

النتائج:

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن لنا تسجيل أهم النتائج التي خلصت إليها دراسة الجوانب المختلفة لجغرافية الصناعة في محافظة نابلس، وذلك على النحو التالي:

1. تعتبر محافظة نابلس من أقدم المحافظات الفلسطينية التي ظهرت بها الصناعات، وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها وشرقها بغربها، إضافة إلى توفر مقومات كثيرة من أنواع الصناعات فيها، كما يتمتع سكانها بحيوية ونشاط دائم ظهر واضحا في العلاقات التجارية التي ربطت هذه المحافظة مع المناطق والدول المجاورة لها كالأردن وسوريا ولبنان ومصر والسعودية وغيرها. كما تمتعت محافظة نابلس بشهرة تاريخية لبعض صناعاتها التي كانت تجد أسواقا لها في الدول العربية المجاورة، ومن هذه الصناعات الصابون النابلسي والحلويات النابلسية وزيت الزيتون والطحينة والسيرج وغيرها.

2. أعاق الاحتلال الإسرائيلي لمحافظة نابلس (وسائر المحافظات الفلسطينية الأخرى) نمو الصناعات وتطورها من خلال سلسلة من الإجراءات والأوامر العسكرية التي أصدرها بهدف منع قيام صناعات فلسطينية منافسة للصناعات الإسرائيلية، بينما سمح الاحتلال الإسرائيلي بنمو الصناعات المكمل للصناعات الإسرائيلية وأهمها صناعة الملابس وذلك لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي وابقاء هيمنته على أسواق الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نجحت إسرائيل في تحقيق هذه الغاية من خلال الاحتلال الطويل الذي امتد إلى أكثر من أربع وثلاثين عاما وما زال مستمرا لمعظم الأراضي الفلسطينية.

3. صغر حجم المنشآت الصناعية في محافظة نابلس وعدم قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمال. حيث لا زال الطابع الحرفي والعائلي يسيطر على معظم الصناعات في المحافظة، إذ لم تشهد الصناعات الفلسطينية في المحافظة أي

تطور عبر سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلا بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي.

4. لم تسهم أية جهة رسمية أو حكومية في دعم أو تطوير أو تنمية القطاع الصناعي في المحافظة، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال الدراسة الميدانية التي اجراها الباحث والتي أكدت على غياب هذا الدور، لذا اعتمدت الصناعات في المحافظة على الجهود الذاتية أو الفردية سواء في اختيار نوع الصناعة أو اختيار الموضع الصناعي أو إيجاد البنية التحتية اللازمة للصناعات، وهو الأمر الذي شكل عبئا ثقيلًا على المستثمرين في القطاع الصناعي في المحافظة.

5. ترتبط محافظة نابلس كما هو حال باقي المحافظات بروابط اقتصادية واضحة مع الاقتصاد الإسرائيلي. ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- عقود الباطن الخاص بصناعة الملابس في المحافظة.
- حاجة الصناعات في المحافظة للمواد الخام والسوق الإسرائيلية والتي ما زالت تتحكم بهما.
- يستقطب سوق العمل الإسرائيلي نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في المحافظة. وقد ظهر ذلك واضحا في حالات الاغلاقات، أو عزل الضفة الغربية عن إسرائيل والتي تمارسها إسرائيل بكثرة لأسباب مختلفة حيث ترتفع نسبة البطالة في المحافظة.

- يتم تسويق سلع ومنتجات صناعية عديدة من محافظة نابلس إلى الأسواق الإسرائيلية كالملابس والأثاث والحلويات والطحينة والزيت والأحذية.

6- تتوزع المصانع في المحافظة بشكل عشوائي (كسائر المحافظات الفلسطينية الأخرى) ويظهر ذلك من خلال انتشار المصانع وتوزعها شرق المدينة ووسطها وغربها وبين الأحياء السكنية والمناطق التجارية وقرى المحافظة مما أدى إلى انتشار التلوث البيئي الذي يهدد الأرض والماء والهواء.

7- ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي المحلي في المحافظة، والذي يعود إلى أسباب عديدة لعل أهمها ما يلي:

أ. صغر حجم المنشآت الصناعية في المحافظة.

ب. ضيق السوق المحلية.

ج. ارتفاع أسعار الكهرباء في المحافظة.

د. كثرة الضرائب وارتفاع نسبتها على المنتجات الصناعية.
مما يجعل الصناعات المحلية في المحافظة غير قادرة على منافسة السلع
والمنتجات الإسرائيلية والأجنبية.

8- كان للانتفاضات الشعبية الأولى والثانية آثارا سلبية بالنسبة للصناعات المحلية
في المحافظة تمثلت بما يلي:

- أ. تحديد ساعات العمل بساعات قليلة غير كافية.
- ب. كثرة أيام الاضرابات والاعلاقات والحداد على أرواح الشهداء.
- ج. تدني مستوى الدخل الفردي وضعف القدرة الشرائية.
- د. عدم انتظام العمل وتوقف كثير من المنشآت الصناعية عن العمل جزئيا
اوكليا.
- هـ. الاغلاق المستمر للضفة الغربية ومنع العمال من العمل داخل إسرائيل
كإجراء عقابي بسبب استمرار أحداث الانتفاضة.
- و. حدوث نقص في المواد الخام وصعوبة الحصول عليها بانتظام.
- ز. صعوبة التسويق للسلع والمنتجات المحلية بسبب سياسة الاغلاقات التي
بالغت إسرائيل باتباعها كعقاب اقتصادي.

إلا أن الانتفاضة قد وفرت أيضا ظروفا إيجابية للصناعات المحلية حين أعلنت
مقاطعة البضائع الإسرائيلية مما أدى إلى خلو الأسواق الفلسطينية من كثير من السلع
والمنتجات الإسرائيلية.

وبذلك تم إزالة أكبر العوائق أمام الصناعات المحلية وهو المنافسة الإسرائيلية،
إلا ان الصناعات المحلية لم تستطيع استغلال هذه الظروف الإيجابية بالشكل الأمثل
ولعل ذلك يعود للأسباب التالية:

- ضعف المستوى التكنولوجي للصناعات المحلية وأنها مما أدى إلى انخفاض الجودة
وزيادة كلفة الإنتاج.
- عدم القدرة على منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية من حيث السعر والجودة.
- الإجراءات العقابية التي مارستها إسرائيل ضد الصناعات المحلية كإغلاق المناطق
والحصار، ومنع ادخال المواد الخام اللازمة للصناعات المختلفة، أو حجزها في
الموانئ الإسرائيلية، وفرض الضرائب الباهظة.

- 9 - تمثل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على عمليتي الانتقال والاتصال ما بين الضفة الغربية والبلدان العربية والأجنبية، أحد أهم المعوقات التي تواجه وجود واستمرار وتطور جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في محافظة نابلس، وإنما في مختلف مناطق السلطة الفلسطينية، فالسيطرة الإسرائيلية التامة على الحدود ونقاط العبور أو الخروج، كانت وما زالت تتحكم في حركتي الصادر والوارد سواء من المواد الخام أو السلع المنتجة، وهو ما يؤثر كثيراً في قدرة الصناعات المحلية على مواجهة منافسة السلع الإسرائيلية والأجنبية المماثلة.
- 10 - ضعف التوثيق في الدوائر الحكومية، والمؤسسات الأخرى، واختلاف البيانات والمعلومات وعدم توفرها في بعض الأحيان، الأمر الذي وضع صعوبات كثيرة أمام الباحث، إضافة إلى عدم انتشار الوعي العلمي الكافي، والفهم الخاطئ لأغراض الدراسة الميدانية وتمثل ذلك بامتناع البعض عن تقديم المعلومات أو إعطائها بصورة مغلوبة حيث لا يعقل أن يعمل المصنع لسنوات طويلة بخسارة واضحة يلجأ لأسلوب العلاقات الاجتماعية لطمأنة أصحاب المنشآت الصناعية، الأمر الذي يتطلب جهوداً كبيرة لتحقيق أهداف الدراسة.
- 11 - اعتماد كثير من الصناعات المحلية على المواد الخام المحلية كالصناعات الغذائية والصابون وهي صناعات تقليدية موروثية تتوفر مقوماتها الأساسية في المحافظة.
- 12 - أظهرت الدراسة التي أجراها الباحث أن من أهم أسباب اختيار الموضع الصناعي للصناعات الصغيرة في المحافظة هو القرب من السوق مما أدى إلى تركيز الصناعات المختلفة في أنحاء المدينة، بينما تركزت الصناعات الكبيرة الحجم على شكل تجمعات صناعية خارج المدينة كما هو الحال في صناعة الحجارة للبناء.
- 13 - تركزت صناعات محافظة نابلس في المدينة حيث احتلت نسبة 72.4% من مجمل صناعات المحافظة، بينما احتلت صناعات القرى في المحافظة نسبة 24.5%، أما المخيمات فاحتلت نسبة 3.1% من مجمل صناعات المحافظة.
- 14 - أظهرت الدراسة التي أجراها الباحث غياب السياسة العامة المشجعة للصناعات في المحافظة، وكذلك ضعف البيئة الاستثمارية، وتردد المستثمرين الصناعيين في توظيف أموالهم في قطاع الصناعة في المحافظة.
- 15 - تمتعت محافظة نابلس بمكانة اقتصادية هامة حيث احتلت المرتبة الأولى في معظم الصناعات على مستوى الضفة الغربية، والمرتبة الثانية على مستوى فلسطين،

ويظهر ذلك من خلال النسب التي تمثلها المنشآت الصناعية وأعداد العاملين بها كما يلي:

الصناعات التي تحتل بها المرتبة الأولى على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وهي (1):

1. صناعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 40.9% من مجمل المنشآت في الضفة الغربية وغزة يعمل بها 32.3% من العاملين بهذه الصناعة.
2. صناعة المنسوجات، بنسبة 31.1 يعمل بها 13.7% من العاملين بهذه الصناعة.
3. صناعة المواد والمنتجات الكيميائية بنسبة 29.1% يعمل بها 30.5% من العاملين بهذه الصناعة.
4. صناعة معدات النقل الأخرى، بنسبة 89.2% يعمل بها 85% من العاملين بهذه الصناعة.

الصناعات التي تحتل بها المرتبة الثانية على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وهي (1):

1. الصناعات التحويلية، بنسبة 21.3% الثانية بعد محافظة غزة، يعمل بها 19.5% من العاملين بهذه الصناعة.
2. المنتجات الغذائية والمشروبات، بنسبة 26.7% الثانية بعد محافظة غزة يعمل بها 29.1% من العاملين بهذه الصناعة.
3. الملابس، بنسبة 25% الثانية بعد محافظة غزة يعمل بها 19.5% من العاملين بهذه الصناعة.
4. دباغة وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب والأحذية، بنسبة 19.4% الثانية بعد محافظة الخليل يعمل بها 23.5% من العاملين بهذه الصناعة.
5. الخشب ومنتجاته وأصناف من القش، بنسبة 14.1% (الثانية بعد محافظة غزة) يعمل بها 17.7% من العاملين بهذه الصناعة.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي، 1994، نتائج سياسية، التقرير النهائي (النتائج المحافظات) رام الله- فلسطين.

(1) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نفس المصدر.

6. منتجات المعادن عدا المكثات بنسبة 14.1% (الثانية بعد محافظة غزة) يعمل بها 17.7% من العاملين بهذه الصناعة.
7. الآلات والمعدات الأخرى، بنسبة 31.6% (الثانية بعد محافظة غزة) يعمل بها 22.2% من العاملين بهذه الصناعة.
8. الأجهزة الطبية، بنسبة 13.3% (الثانية بعد محافظة غزة) يعمل بها 10.8% من العاملين بهذه الصناعة.
9. إعادة تصنيع المخلفات بنسبة 30.4% (الثانية بعد محافظة غزة) يعمل بها 18.1% من العاملين بهذه الصناعة.
10. أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث الجهود الكبيرة التي تبذلها بلدية نابلس بالتنسيق مع وزارة الصناعة لتنظيم القطاع الصناعي في المحافظة ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- أ. بناء المناطق الصناعية في المحافظة وتنظيم النشاط الصناعي.
- ب. وضع خطة تطويرية للبلدة الناتج عن المخلفات الصناعية الحرفية منها ونقلها لمنطقة عزموط - دير الحطب الصناعية الحرفية.
- ج. مكافحة التلوث البيئي الناتج عن المخلفات الصناعية والمنزلية، بالإضافة إلى منع الزراعة المروية بالمياه العادمة. وإعداد المخططات النهائية لمحطات تنقية المياه العادمة للمدينة الأولى غرب المدينة، والثانية شرقها بالتعاون مع الحكومة الألمانية.

17- تشكل المنشآت الصناعية في محافظة نابلس ما نسبته 18.1% من مجموع المنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغة 14471 منشأة، كما يلاحظ ارتفاع عدد منشآت الصناعة التحويلية في المحافظة حيث تبلغ 2498 منشأة وتشكل 95.3% من مجموع المنشآت الصناعية في المحافظة، والبالغة 2621 منشأة، وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع نسبة المصانع الصغيرة والورش والحرف.

18- بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية في محافظة نابلس 10736 عاملاً، يشكلون نسبة 37% من مجموع العاملين في النشاط الاقتصادي العام والبالغ عددهم 28993 عاملاً في المحافظة، ويشكل العاملون في النشاط الصناعي نسبة

16.6% من مجموع العاملين في قطاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم 64411 عاملاً وهي نسبة مرتفعة بسبب قدم صناعات المحافظة وتطورها.

19- يبلغ عدد المصانع الصغيرة التي يعمل بها أقل من 5 عمال 2032 منشأة من أصل 2621 منشأة، وتبلغ نسبتها 77.4% وهي نسبة مرتفعة وثابتة تقريباً منذ زمن بعيد، ففي المسح الصناعي الذي تم عام 1965م في الضفة الغربية وأجرته الحكومة الأردنية تبين أن نسبة المصانع الصغيرة (التي يعمل بها أقل من 5 عمال) قد بلغت 76.2% من المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، ويمكن تفسير أسباب ارتفاع نسبة المصانع صغيرة الحجم في محافظة نابلس بما يلي:

أ. غياب الجهة الممولة للمشاريع الصناعية واعتماد اصحاب الصناعات على التمويل الذاتي ومدخراتهم الشخصية.

ب. ضيق الأسواق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب كميات كبيرة من المنتجات الصناعية.

ج. عدم استقرار الوضع السياسي في فلسطين عامة الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار في القطاع الصناعي.

د. المنافسة الإسرائيلية للصناعات المحلية.

20- هناك تشابه كبير بين أنواع الصناعات القائمة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تتشابه المشكلات التي تعاني منها أيضاً كتنقص المواد الخام أو رأس المال، أو ضعف المستوى التقني للصناعات المحلية، أو المنافسة الإسرائيلية.

التوصيات:

1. يعتبر تنظيم النشاط الصناعي الذي تقوم به بلدية نابلس بالتنسيق مع وزارة الصناعة من أهم العناصر الواجب توفرها وبسرعة لتطوير الصناعات في المحافظة وخلق بؤر صناعية في مواضع محددة ومختارة بدقة.
2. دعم وتطوير الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية الزراعية والحيوانية والمعدنية وهي كثيرة ومتنوعة وتمكن الصناعات المعتمدة عليها من التمتع بميزة نسبية تمكنها من المنافسة وهي الصناعات الغذائية المختلفة كاستخراج زيت الزيتون والسيرج، وصناعة الحلويات والطحينية والحلاوة، وصناعات أخرى كقطع الحجارة واستغلال المحاجر، والصناعات الجلدية والصناعات التقليدية السياحية والتراثية.
3. دعم وتطوير قطاع الزراعة في المحافظة لأحداث تكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، خاصة المحاصيل التي يمكن تصنيعها كالزيتون، وكذلك التوسع في زراعة محاصيل زراعية كالذرة والسهم وعباد الشمس، لتقديم المادة الخام لصناعة زيت الذرة والسيرج وزيت عباد الشمس، بالإضافة إلى إمكانية تعليب الخضار كالبنندورة وغيرها مما يؤدي إلى تطوير الريف أيضا وتصنيعه بما يتناسب مع المواد الخام المتوفرة فيه.
4. تنظيم الصناعات المحلية وعدم منح تراخيص كثيرة للصناعات المتشابهة حتى لا تحدث مضاربة بينها، ومنح رخص لممارسة النشاط الصناعي حسب حاجة الواقع المحلي وما يحتاجه من سلع ومنتجات وإعطاء الأولوية للمشاريع التي هدفها الكفاية المحلية أو التصدير الخارجي.
5. تخفيض أسعار الكهرباء في المحافظة، إذ يشكل ارتفاع سعر الكهرباء إحدى المشاكل التي تعاني منها الصناعات المحلية مما يؤدي إلى زيادة كلفة المنتج الصناعي المحلي.
6. ضرورة قيام السلطة الوطنية بتلبية مجموعة المطالب التالية:
 - أ. تخفيض الضرائب المفروضة على قطاع الصناعة وأهمها ضريبة القيمة المضافة، إذ أن بقاء هذه الضريبة حسب نسبتها الحالية (17%) ويمكن تخفيضها فقط إلى 15%) من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع كلفة المنتج الصناعي المحلي وجعله غير قادر على منافسة السلع والمنتجات الإسرائيلية.

ب. إنشاء رقابة فاعلة للتأكد من المواصفات الفنية للسلع الصناعية المنتجة محلياً، وتفعيل دور هذه المؤسسة والزام أصحاب المنشآت الصناعية بالتقيد بتلك المواصفات من أجل تحسين نوعية الإنتاج الصناعي المحلي والوصول إلى منتجات عالية الجودة يمكن تصديرها للخارج.

ج. إنشاء بنك الإنماء الصناعي لدراسة جدوى المشاريع الاقتصادية وتقديم المساعدات والقروض الميسرة للصناعيين، وتقديم النصح والمشورة للصناعات القائمة، بدلاً من الاقتراض من البنوك التجارية التي تصل الفائدة التي تتلقاها عن القروض إلى 13% وهي نسبة مرتفعة.

د. تعديل الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية. الإسرائيلية فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والإسلامية لضمان تسويق المنتجات المحلية فيها حتى تشكل عمقا اقتصاديا مع الدول العربية والإسلامية، وكذلك بسط السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود، إذ أن بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها يفرغ كل الاتفاقيات الحالية والمستقبلية من مضمونها حيث أن استمرار السيطرة على الحدود والمعابر عطل كل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة، وحرم الصناعات المحلية من حرية الوصول للأسواق الخارجية التي تضمن تصريف المنتجات المحلية الصناعية.

7. ضرورة الإسراع ببناء محطات المياه العادمة ومعالجة آثار التلوث في المحافظة نظراً لخطورة هذا الموضوع وانعكاساته على مجالات حيوية هي الأرض والهواء والماء والنبات والحيوان.

وخلاصة القول أن الصناعات المحلية في محافظة نابلس تقولبت حسب واقع خاص أوجده وسعى إليه الاحتلال الإسرائيلي عبر سنوات طويلة، ومع بداية تغيير الوضع السياسي وقدم السلطة الوطنية الفلسطينية تقع على عاتقها مسؤولية أحداث تغييرات جذرية وتطوير قطاع الصناعة (وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى) وحل مشاكله وإعداده لمرحلة الانطلاق نحو السوق الخارجية بعد أن يلبي حاجة السوق المحلية، ويجب الاعتراف بأن هذا لا يحدث إلا بالاستقلال السياسي، وإقامة الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة كاملة السيادة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر غير المنشورة:

1. سجلات بلدية نابلس، قسم التخطيط.
2. سجلات مديرية التربية والتعليم بمحافظة نابلس، قسم التخطيط، بيانات غير منشورة.
3. سجلات وزارة الصناعة، دائرة التخطيط، قسم الإحصاء والمسوح الصناعية، بيانات غير منشورة.
4. سجلات غرفة التجارة والصناعة، بيانات غير منشورة.
5. مركز الطاقة الفلسطينية، الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية، بيانات غير منشورة، نابلس، 1999م.
6. وزارة شؤون البيئة، الاستراتيجية البيئية الفلسطينية، البيرة، فلسطين، (تحت الطبع، 2001).

ثانياً: المصادر المنشورة:

1. الارصاد الجوية الفلسطينية، البيانات المناخية الفلسطينية، 1998.
2. بطوطة، تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الأسفار، الجزء الثاني المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1927م.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1999، لمحة إحصائية النتائج النهائية، تقرير السكان، محافظة نابلس (الجزء الأول) رام الله - فلسطين.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997، كانون الثاني، 2000م.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي لعام 1998م، رام الله.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دليل التجمعات السكانية، 1997، كانون أول، 1999م.
7. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996، المسح الصناعي - 1994: نتائج سياسية، التقرير الثاني (نتائج المحافظات).
8. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1997، المسح الصناعي - 1996م.
9. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1998، إحصاءات النقل والمواصلات والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن (رقم 8) رام الله - فلسطين.
10. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1999م، لمحة إحصائية.
11. دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997م/ محافظة نابلس.
12. دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، 1998، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية - التقدير النهائي، 1997م.
13. دائرة الإحصاءات المركزية الفلسطينية، 1998م، الإحصاءات الجغرافية.
14. مركز الإحصاءات الفلسطينية، الإحصاءات الجغرافية.

15. المركز الجغرافي الفلسطيني.

16. المركز الوطني للدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996م، 1997م.

17. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مشروع التنمية المستدامة، جدول رقم (19)، 1997م.

ثالثاً: المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. اشتية، محمد سليم، حماية البيئة الفلسطينية، مركز الحاسوب العربي، نابلس.
2. الحديثي، طه، جغرافية السكان، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988م.
3. حردان، طاهر، مبادئ الاقتصاد، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
4. حسن عبد القادر، مدخل إلى جغرافية الصناعة، الطبعة الأولى، 1985.
5. أبو الحلوة، مسلم الموسوعة المدن الفلسطينية، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية.
6. خير، صفوح، الجغرافية الاقتصادية، دمشق، 1978م، كانون أول، 1996.
7. الدباغ، مراد، بلادنا فلسطين، بيروت، طبعة 1، 1965م.
8. الدويري، محمد عودة، مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود العرب منذ وعد بلفور، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، طبعة 1، 1997م.

9. الزعبي وآخرون، أحمد، الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، 1995م.
10. الزوكه، محمد خميس، التخطيط الإقليمي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1984م.
11. السلطان، عبد الغني جميل، الجو عناصره وتقلباته، 1985.
12. سمارة عادل وعودة شحادة، اقتصاد الضفة الغربية، دار الاسوار، طبعة أولى، عكا، 1988م.
13. أبو الشكر، عبد الفتاح، وآخرون التصنيع في الضفة الغربية، طبعة 1، مركز التوثيق والمخطوطات، جامعة النجاح، نابلس، 1991م.
14. الشنار، حازم، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، القدس، فلسطين، 1989م.
15. شولش، الكسندر، تحولات جذرية في فلسطين، الطبعة الثانية، دار الهدى، عمان، 1990م.
16. العامري، عنان، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني، 1970-1900، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981م.
17. عبود الشريف، حسام، صناعة الصابون النابلسي، نابلس، 1989م.
18. مجموعة مؤلفين، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، 1984م، دمشق.
19. مكحول باسم، وآخرون، استراتيجية وسياسات التصنيع الفلسطينية.

20. نصر، محمد محمود، فرص وامكانيات التصنيع في فلسطين، معهد أبحاث

السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 1997م.

21. النمر، احسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء ، نابلس، 1961م.

22. الهيتي، خالد، التنظيم الصناعي، دار الخالد للطباعة والنشر، 2000م.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. [Http://www.palgates.com/dleel/services/palestine_inhostry. Htm.](http://www.palgates.com/dleel/services/palestine_inhostry.htm)
2. Palestinian Geographical center (satellite image)sheet 5. scale 1:50000/1994.
3. Smith, D.M, Industrial location, An Economic Geographical Analysis 1979, John Wiley & Sons, Inc. New York.
4. Weidenbaum, M.:. "Business Government, and the Public 2 reded (prentice- Hal, Englecood Cliffs, N, J. 1981). Hax, A.C. commentarg on production, operations

6. عبد الله، حسن، الحياة الاجتماعية الاقتصادية في نابلس من 1850-1875، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.
7. عبد الهادي، اياد، محددات اختيار الموقع في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 1999م.
8. عمران، عبد الناصر يوسف، أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001م.
9. عناب، وائل، الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 1979م.
10. غانم، مصطفى عثمان، الصناعة في محافظة جنين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1997م.

رابعاً: منشورات المؤسسات:

1. اللجنة الفرعية لفعاليات 50 عاماً على النكبة، سكان فلسطين التاريخية حتى النكبة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998م.

خامساً: الصحف:

1. جريدة القدس

جريدة القدس بتاريخ 1988/10/20م

و1988/7/10م.

سادساً: المقالات:

1. عبد الرزاق، عمر، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية- الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين.
2. علاونة، عاطف، الاتفاقية الاقتصادية- الإسرائيلية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1994م.
3. عورتاني، هشام، الاقتصاد الفلسطيني، سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. مكحول، باسم، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994م.
5. منصور، انطوان، الاقتصاد الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة، طبعة الأولى، بيروت، 1989م.

سابعاً: الدوريات:

1. المراقب الاقتصادي، العدد الثالث، معهد ماس، 1998م.

" قرى محافظة نابلس "

عدد السكان	اسم التجمع	عدد السكان	اسم التجمع
Total Population*		Total Population	
2682	بيت دجن	1608	بزلويه
2926	روجيب	3012	برقة
1862	كفر قليل	1712	باصيد
866	فروش بيت دجن	2149	بيت اميرين
1239	مانما	378	نصف جديك
1923	بورين	14	المشردية
7774	بيت فوريك	2171	منطية
1708	عصيرة النكبة	418	اجنفا
4343	عوزتا	2003	طالوزة
2122	عوريف	1239	الناقورة
15	خربة ملانا	1810	البازان
809	أودلا	2062	دير شرف
4332	خوارة	5800	عصيرة الشاملة
1659	عينوس	1012	النصارية
115	بانون	1420	زواتا
6564	بيتا	669	العقرانية
1	الرحمان	9	خربة تل الغار
1466	زيتا جماعين	1296	قوصين
13	جفا النون	2442	بيت اييا
0	الدرا	891	بيت حسن
4320	جماعين	857	بيت ورون
1218	أوصرين	3764	مخيم عين بيت العام
5927	عقرنا	148	عين شيبوي
43	زغرة	280	الحنيد
3	تل الخشبة	2036	عزموط
2228	يتما	100231	نابلس
5417	قيلان	9496	مخيم عسكر
1034	جوريش	1687	دير الخطب
3319	قصره	34	شخدة ودملان
2235	تلبيت	2161	صرة
1720	الساوية	3799	سالم
1632	مخجل بني فاضل	13187	مخيم بلاطة
1868	الذئب الشرقية	576	عراق بورين
1845	قرثوت	3542	تل
338	جالود	25	خربة صرة
234	عسورية	6	خربة المراجم
1659	روما		

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني / دليل التجمعات السكانية/كانون أول/1999 .

التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٣

معالي وزير الصناعة المحترم

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب "هاني محمد ابراهيم الجمل" رقم التسجيل (٩٧٤٩٨٠٣)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب / هاني محمد ابراهيم الجمل من طلبة الماجستير
تخصص جغرافيا في كلية الآداب لاجراء دراسته. وهو الآن بصدد اجراء دراسة بعنوان :

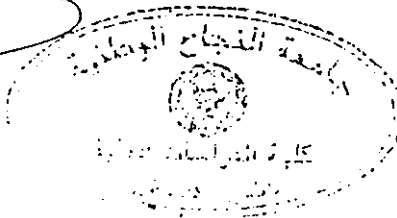
(جغرافية الصناعية في محافظة نابلس)

لذا يرجى التكرم تسهيل مهمته والسماح له باخذ احصائيات وبيانات عن العاملين في المنشآت
الصناعية وتزويده بخرائط عن محافظة نابلس .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

تفضلوا بقبول الاحترام ،،،

عميد كلية الدراسات العليا
د. محمد العملة



نسخة : الملف

التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٣

معالي وزير العمل المحترم

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب "هاني محمد ابراهيم الجمل" رقم التسجيل (٩٧٤٩٨٠٣)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب / هاني محمد ابراهيم الجمل من طلبة الماجستير
تخصص جغرافيا في كلية الآداب لاجراء دراسته. وهو الآن بصدد إجراء دراسة بعنوان :


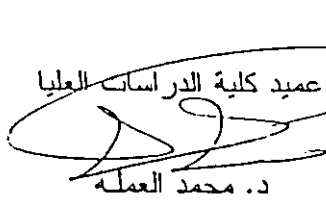
(جغرافية الصناعية في محافظة نابلس)

لذا يرجى التكرم تسهيل مهمته والسماح له باخذ احصائيات وبيانات عن العاملين في المنشآت
الصناعية وتزويده بخرائط عن محافظة نابلس .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

تفضلوا بقبول الاحترام ،،،

عميد كلية الدراسات العليا
د. محمد العملة



نسخة : الملف

التاريخ : ٢٠٠٠/٧/٣

سعادة رئيس بلدية نابلس المحترم

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب هاني محمد ابراهيم الجمل رقم التسجيل (٩٧٤٩٨٠٣)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمة الطالب / هاني محمد ابراهيم الجمل من طلبة الماجستير تخصص جغرافيا في كلية الآداب لاجراء دراسته. وهو الآن بصدد إجراء دراسة بعنوان :

(جغرافية الصناعة في محافظة نابلس)

لذا يرجى التكرم تسهيل مهمته والسماح له باخذ احصائيات وبيانات عن العاملين في المنشآت الصناعية وتزويده بخرائط عن محافظة نابلس .

شاكرين لكم حسن تعاونكم .

تفضلوا بقبول الاحترام ،،،

عميد كلية الدراسات العليا

د. محمد العملة



نسخة : الملف

استبانة رقم (١)

استبانة خاصة بصاحب المنشأة الصناعية

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث

هاني محمد إبراهيم الجمل

اسم المصنع: _____

س ١ مكان ولادة صاحب المصنع: _____ المحافظة:

س ٢ عمر صاحب الصنع عندما بدأ العمل بالصناعة: _____ عمره الحالي: _____

س ٣ مكان الإقامة الحالي: _____

س ٤ مكان الإقامة السابق: _____

س ٥ عدد سنوات الدراسة: _____

س ٦ عدد سنوات الخبرة في مجال الصناعة: _____

س ٧ العمل السابق لصاحب المصنع: _____

س ٨ طبيعة العمل الذي يقوم به في المصنع: _____

س ٩ عمل الوالد: _____

س ١٠ سبب اختيارك العمل في القطاع الصناعي: _____

١. الوراثة . ٢. الربح . ٣. التعليم . ٤. عمل حر . ٥. أسباب أخرى أذكرها

س ١١ لماذا اخترت محافظة نابلس لإقامة مصنعك فيها؟ _____

س ١٢ إذا كنت تتقاضى راتباً شهرياً من المصنع فما هو راتبك

الشهري؟ _____

س ١٣ هل تمتلك مصانع أخرى؟ _____ ١. نعم ٢. لا

س ١٤ هل سبق وأن عملت بهذا النوع من الصناعة؟ _____ ١. نعم ٢. لا

س ١٥ إذا كانت إجابة السؤال السابق بنعم، أين كان ذلك؟ _____

س ١٦ ما نسبة مساهمة دخلك من المصنع من مجموع دخلك السنوي؟ _____

- س١٧ ما نوع الطاقة المستخدمة في تشغيل الآلات؟
١. الكهرباء ٢. مشتقات نفطية ٣. جهد عضلي (يدوي)
-
- س١٨ ما مصدر الطاقة الكهربائية المستخدمة؟
١. الشبكة القطرية الإسرائيلية ٢. الشبكة المحلية للمجلس أو البلدية ٣. محرك خاص
-
- س١٩ ما قيمة الطاقة المستهلكة؟
س٢٠ ما مصدر المياه المستخدمة في الصناعة؟
١. شبكة تابعة للمجلس أو البلدية ٢. صهاريج نقل ٣. آبار جمع ٤. غير ذلك (حدد)
-
- س٢١ ما كمية المياه المستخدمة؟
س٢٢ ما قيمة المياه المستخدمة؟

استبانة رقم (٢)

استبانة خاصة بالمنشأة الصناعية

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث

هاني محمد إبراهيم الجمل

أولاً: معلومات عامة:

- س ١ اسم المصنع: _____
س ٢ موقع المصنع: _____
س ٣ سنة التأسيس: _____
س ٤ تاريخ بدء إنتاج المصنع: _____
س ٥ المنتجات الرئيسية: _____
س ٦ ملكية المصنع: _____

١. فردية ٢. مساهمة خاصة ٣. مساهمة عامة
٤. حكومية ٥. غير ذلك (حدد).

- س ٧ عدد المالكين للمصنع: _____
س ٨ أسباب تعدد المالكين: _____
س ٩ عدد العمال الحالي في المصنع: ١. دائمون _____ ٢. موسميون _____
س ١٠ عدد العاملين في الإدارة _____ عدد العاملين في التسويق _____
عدد العاملين في الإنتاج _____
س ١١ عدد العاملين في المصنع عند بدء الإنتاج: ذكور _____ إناث _____ المجموع _____
س ١٢ عدد العاملين في المصنع في الوقت الحاضر: ذكور _____ إناث _____ المجموع _____
س ١٣ العلاقة بصاحب العمل: ١. صاحب عمل يعمل ٢. لا يعمل
٣. أقرباء بدون أجر ٤. يعملون بأجر ٥. مجموع
س ١٤ المستوى التعليمي للعاملين حالياً: ١. أمي ٢. ابتدائي ٣. إحصائي
٤. ثانوي ٥. معهد ٦. جامعي.
- س ١٥ ما هي طبيعة مراحل العمل التي يقوم بها في المصنع؟ _____

١. تصنيع ٢. تصنيع وتجميع ٣. تصليح ٤. أخرى أذكرها
س١٦ هل هذا المصنع ١. مركز رئيس بدون فروع ٢. مركز رئيس وله فروع.
س١٧ إذا كان له فرع ما، اسم هذا الفرع _____ وعنوانه _____
س١٨ مساحة مبنى المصنع هي _____ من المساحة الكلية التابعة للمصنع
والتي هي _____

ثانياً: معلومات عن موقع المصنع:

- س١ ملكية أرض المصنع: ١. ملك ٢. مستأجر ٣. غير ذلك.
س٢ سبب اختيار موقع المصنع: ١. ملكية الأرض ٢. القرب من السوق
٣. القرب من السكن ٤. رخص الأيدي العاملة
٥. وجود تجمع صناعي ٦. القرب من المادة الخام. ٧. غير ذلك
س٣ هل تم اختيار موقع المصنع بناءً على دراسة مسبقة؟ ١. نعم ٢. لا
س٤ هل للسلطة أو التنظيم الإداري في المحافظة دور في اختيار موقع المصنع؟
١. نعم ٢. لا
س٥ هل حصل تغيير في موقع المصنع؟ ١. نعم ٢. لا. الموقع السابق كان _____
وأسباب نقلة هي _____
س٦ هل تنوي نقل المصنع إلى منطقة أخرى خارج المحافظة؟ ١. نعم ٢. لا
إذا كان الإجابة بنعم ما هي الأسباب؟
س٧ ما هي أسباب اختيارك لمحافظة نابلس لإقامة المصنع؟
س٨ إذا أتيح لك الآن فرصة لاختيار موقع لمصنعك، أين سيكون هذا المصنع؟
ولماذا؟
س٩ ما نوع الطاقة المستخدمة في تشغيل الآلات؟
١. كهرباء ٢. مشتقات نفطية ٣. جهد عضلي (يدوية)
س١٠ ما مصدر الطاقة الكهربائية المستخدمة.
١. الشبكة القطرية الإسرائيلية ٢. الشبكة المحلية للمجلس أو البلدية
٣. محرك خاص
س١١ ما قيمة الطاقة المستهلكة
س١٢ ما مصدر المياه المستخدمة في الصناعة:
١. شبكة تابعة للمجلس أو البلدية ٢. صهاريج نقل ٣. آبار جمع ٤. غير ذلك (حدد)
س١٣ ما كمية المياه المستخدمة؟
س١٤ ما قيمة المياه المستخدمة؟

ثالثاً: بيانات عن الإنتاج والمواد المستخدمة والعلاقات الصناعية والتسويق:

س ١ عدد ساعات العمل في المصنع: _____

س ٢ هل إنتاج المصنع: ١. دائم ٢. فصلي
س ٣ هل حدث وأن توقف المصنع عن الإنتاج؟ ١. نعم ٢. لا (إذا حدث توقف)
أسباب التوقف: _____

س ٤ هل منتجات المصنع: ١. جاهزة للاستهلاك؟ ٢. مواد وسلع وسيطة؟
٣. مواد نصف مصنعة؟

س ٥ ما هي نسبة الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع من الطاقة الممكنة _____ % ما أسباب عدم استغلال الطاقة الكلية للمصنع؟ _____

س ٦ هل يتم تحسين نوعية وشكل الإنتاج؟ ١. نعم ٢. لا
س ٧ هل تتم عملية التصنيع: ١. آلياً ٢. نصف آلي ٣. يدوياً.
س ٨ هل هناك مواصفات ومقاييس معينة للمواد المنتجة؟ ١. نعم ٢. لا، وهل هذه المقاييس والموصفات: ١. محلية ٢. دولية.
س ٩ هل تتمتع منتجات هذا المصنع بالحماية من قبل السلطة؟ ١. نعم ٢. لا، ما نوع الحماية؟ _____

س ١٠ ما كمية الإنتاج السنوي للمصنع؟ _____

س ١١ ما قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار: _____

س ١٢ هل تأثر إنتاج المصنع بالاحتلال الإسرائيلي؟ ١. نعم ٢. لا، كيف تأثر هذا الإنتاج؟ _____

س ١٣ هل تأثر إنتاج المصنع بالانتفاضة؟ ١. نعم ٢. لا، وكيف كان ذلك _____

س ١٤ مصدر المواد الخام المستخدمة في الإنتاج:

١. من الضفة وغزة _____ نسبتها _____ % وقيمتها _____

٢. من إسرائيل والخارج _____ نسبتها _____ % وقيمتها _____

س ١٥ يتم استيراد المواد الخام عن طريق: ١. الموانئ والمطارات الإسرائيلية

٢. معبر رفح ٣. معابر نهر الأردن ٤. وسيط إسرائيلي

س ١٦ في حال حدوث مشكلة في المواد الخام أقوم بـ: _____

١. تقليل الإنتاج ٢. تقليل عدد العمال

٣. أتوقف عن العمل لفترة معينة ٤. بدائل أخرى اذكرها

س ١٧ هل إنتاج المصنع يعتمد عليه مصنع آخر؟ ١. نعم ٢. لا، أين يقع هذا المصنع؟

س ١٨ ما هو حجم رأس المال المستثمر في المصنع عند تأسيسه وحالياً

س ١٩ ما مصدر رأس المال المستثمر في المصنع؟

س ٢٠ ما قيمة رأس المال الثابت؟

س ٢١ ما قيمة رأس المال المتغير؟

س ٢٢ هل يتلقى المصنع أية إعانات أو قروض مالية؟

١. نعم، ما قيمتها _____ الجهة الممولة ٢. لا

س ٢٣ هل تم إعداد المشروعات لتطوير المصنع والتوسع بإنتاجه؟ ١. نعم ٢. لا

س ٢٤ ما قيمة الإعانات التي يحتاجها المصنع لإجراء التوسع والتطوير؟

س ٢٥ هل تم التقدم بها إلى الجهات الممولة؟ ١. نعم، أذكرها ٢. لا

س ٢٦ الآلات المستخدمة في المصنع: ١. جديدة ٢. مستعملة

س ٢٧ ما مصدر الآلات؟

س ٢٨ تم الاستيراد عن طريق _____

س ٢٩ نسبة رسوم الاستيراد _____

س ٣٠ ما هي أهم المشاكل التي تواجهها في استيراد الآلات:

١. _____ ٢. _____ ٣. _____

س ٣١ مناطق تسويق إنتاج المصنع هي: ١. الضفة الغربية ونسبة التسويق _____ %

٢. قطاع غزة ونسبة التسويق _____ % ٣. إسرائيل ونسبة التسويق _____ %

٤. الأردن ونسبة التسويق _____ % ٥. دول أخرى أذكر ونسبة التسويق _____ %

س ٣٢ هل تواجهك مشاكل في التسويق: ١. نعم ٢. لا

س ٣٣ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فهل هذه المشاكل: _____

١. بعد السوق ٢. ضيق السوق ٣. المنافسة من المصانع الأخرى ٤. عوامل أخرى.

س ٣٤ هل تعاني من ارتفاع كلفة الإنتاج؟ ١. نعم ٢. لا

س ٣٥ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فهل سبب هذه الزيادة:

١. ارتفاع أجور العمال ٢. ارتفاع أسعار المواد الخام ٣. ارتفاع تكاليف النقل

٤. السياسة الضريبية ٥. عوامل أخرى أذكرها.

س ٣٦ هل تأثر مصنع بإغلاق المعابر أو الحدود مع إسرائيل؟ ١. نعم ٢. لا

س ٣٧ إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم فما هو نوع التأثير؟ ١. نعم ٢. لا

س٣٨ ما مدى توفر الخدمات الرئيسية من ماء وكهرباء ومجاري في المصنع؟

١. متوفرة ٢. متوفرة وغير كافية ٣. غير متوفرة

س٣٩ ما مدى تأثير المصنع على تلوث البيئة؟

١. كبير جداً ٢. كبير ٣. متوسط ٤. ليس له تأثير

س٤٠ كم يبلغ بعد المصنع عن المناطق السكنية ؟ (بالكم) _____

س٤١ هل يمكن الاستفادة من المخلفات الناتجة؟ ١. نعم ٢. لا

س٤٢ ما نوع المخلفات الناجمة عن المصنع؟ ١. صلبة ٢. سائلة ٣. غازية

س٤٣ هل تفرض الجهات المسؤولة عنكم أماكن محددة للتخلص من المخلفات؟

١. نعم ٢. لا

س٤٤ كم يبلغ بعد هذه الأماكن عن المناطق السكنية _____ (بالكم)

س٤٥ كيف تتخلص من مخلفات مصنعك؟

س٤٦ ما هو تأثير النواحي السياسية في المنطقة على الإنتاج؟

١. ثابت ٢. زيادة ٣. نقصان ٤. ليس له تأثير.

س٤٧ ما هي انعكاسات فتح سوق العمل في إسرائيل على عدد العمال في المصنع؟

١. تسرب عدد كبير من العمال ٢. تسرب عدد قليل من العمال ٣. لا تأثير

س٤٨ ما هي المشاكل التي تواجه المصنع؟

س٤٩ ما هي اقتراحاتك لتحسين وتطوير الإنتاج في المصنع؟

س٥٠ ما هي قيمة الإنتاج السنوي للمصنع بالدينار؟

س٥١ هل يوجد في الضفة الغربية صناعة مشابهة لصناعتك؟

١. نعم أين توجد _____ ٢. لا

س٥٢ هل يعتمد هذا المصنع في إنتاجه على مصنع آخر داخل خط الهدنة؟

١. نعم ٢. لا ما اسم ذلك المصنع؟ _____ وأين يوجد؟ _____

س٥٣ ما مقدار تغطية إنتاج مصنعك من احتياجات محافظة نابلس % _____

من احتياجات الضفة الغربية وقطاع غزة % _____

س٥٤ طريقة التسويق هل هي: ١. مباشرة ٢. وكلاء ٣. غير ذلك

استبانة رقم (٣)

استبانة خاصة بالعاملين

ستكون بيانات هذه الاستبانة سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

إعداد الباحث

هاني محمد إبراهيم الجمل

- اسم المنشأة الصناعية التي يعمل بها: _____
- س ١ الجنس: ١. ذكر ٢. أنثى
- س ٢ العمر: _____
- س ٣ تاريخ بدء العمل في المصنع: _____
- س ٤ هل عمالك: ١. دائم ٢. مؤقت ٣. موسمي
- س ٥ هل تعمل مقابل أجر: ١. يومي ٢. شهري ٣. بدون أجر
- س ٦ وسيلة المواصلات المستخدمة إلى العمل هي:
١. باص المصنع ٢. سيارته الخاصة ٣. مواصلات عامة.
- س ٧ مكان الإقامة الحالي: _____ مكان الإقامة السابق: _____
- س ٨ عدد سنوات الدراسة: _____
- س ٩ نوع العمل الذي تقوم به في المصنع: ١. مهندس ٢. إدارة وسكرتاريا ٣. عامل إنتاج ٤. عامل صيانة ٥. عامل حراسة وأذنه ٦. نقل ومواصلات.
- س ١٠ هل تواجهك صعوبات في العمل: ١. نعم ٢. لا، ما هي _____
- س ١١ هل اشتراكك في دورات تدريبية أثناء عمالك في المصنع؟ ١. نعم ٢. لا، إذا _____
- كانت الإجابة بنعم فما هي: _____
- س ١٢ هل أنت مشمول بـ: ١. نظام تقاعد ٢. مكافئات
- س ١٣ هل أنت مشمول بنظام التأمين الصحي؟ ١. نعم ٢. لا
- س ١٤ هل تعلمت الصنعة عن طريق: ١. التدريب المهني. ٢. المدارس الصناعية ٣. البولتكنيك. ٤. الورشة.
- س ١٥ هل انت راض عن عمالك؟ ١. نعم ٢. لا، إذا كانت الإجابة لا فلماذا _____

س١٦ هل تحصل على حوافز غير الراتب؟ ١. نعم ٢. لا، إذا كنت تحصل فما

هي

س١٧ هل تقوم بعمل آخر غير هذا العمل؟ ١. نعم ٢. لا، ما هو

س١٨ كم يبلغ راتبك الشهري بالدينار؟

س١٩ الحالة الاجتماعية هي: ١. أعزب ٢. متزوج ٣. مطلق ٤. أرمل

س٢٠ كم يشكل دخلك من المصنع من جملة دخلك السنوي؟ %

Abstract

Industry is considered both a means of progress and an end by itself due to its vital and key role which can create significant changes that transform communities from weakness , primitivism into development , self-sufficiency and improvement.

Palestine , as any other developing country , has an urgent need to improve the industrial sector for the sake of development stability and social security for its people .Therefore , this geographical study of the industries in Nablus Governorate tries to shed light on the industrial sector regarding its components , structure problems so that some solutions can be suggested.

This study consists of six chapters .The first one , deals with the introduction , the problem of the study , its importance , the aims , rationale , questions , methodology , tools of the research , the study population , the difficulties , the geographical historical and social background , previous literature, concepts and terminology .

The second chapter tackles the components of the industries , the industrial location and the factors that determine its choice in Nablus Governorate .

The third chapter deals with the historical development of the industries during the Ottoman Rule , the British Mandate , the Jordanian Rule , the Israeli Occupation and finally the Palestinian Authority Reign which marks the outset of the end of the Israeli Occupation .

Chapter four approaches kinds of industries , industrial production , its geographical distribution , the structure of industries and the problems faced .

The fifth chapter deals with industrial planning , the present and proposed industrial zones , the effects resulted from industrial activity and the industrial future of industries in the governorate .

The sixth chapter , the last one , presents conclusions and recommendations of the study .

The researcher , in order to achieve the aims of the study , has comprehensively listed all the working factories and industrial plants in Nablus Governorate , then he haphazardly chose a hierarchical sample at a rate of 5 % distributed all over Nablus Governorate . The sample consists of (131) industrial plants out of (2621) .

The researcher has designed a questionnaire meeting the aims of the study . The data were collected through personal interviews , then they were

carefully examined and processed using (SPSS) programme for data analysis .

The conclusions indicate the availability of most of the industrial requirements and the possibility of the growth in the areas studied through direct import of particular raw materials .The conclusion also show the importance of industries in Nablus Governorate compared with the other Palestinians governorates hence Nablus came second in most industries after Gaza Governorate besides being the first governorate at the “West Bank “ level .

Here are some statistics that explain this fact .

1. Regarding the number of the industrial plants , Nablus Governorate has 18.1 % of the working plants in Palestine being the second governorate after Gaza . The third Governorate is Hebron , then Governorates of Ramallah , Tulkarm , Jenin , Bethlehem , Qalqeelia and finally Jericho .
2. Regarding the number of employees in the industrial sector Nablus has 16.6 % of the total number in Palestine and so being the second governorate after Gaza . The third governorate is Hebron then came the governorates of Ramallah , Tulkarmetc. (The same order of item 1 above)
3. The results of the study also indicate that the income brought in through the industrial sector amounts to 17.2 % of the total income of the industrial activity in Palestine and so it occupies the second position after Gaza . Hebron Governorate is in the third position , then there are the Governorates of Ramallah , Tulkarm , Jenin , Bethlehm , Qalqeelia and finally Jericho .
4. Nablus has 16.8 % of the transformational industries in Palestine ranking second after Hebron Governorate . Gaza is in the third position . The rates of the other governorates have decreased sharply .

The study has a variety of recommendations . The most important are :

- a. Quick implementation of the industrial organization that Nablus Municipality is conducting coordinating with the Ministry of Industry .
- b. Amendment of the economic protocols achieved between the PNA and Israel is essential so as to build more and wider economic links with Arab and Islamic countries .
- c. The necessity for dealing with the effects of the industrial pollution through the rapid construction of the water purification plants suggested which Nablus Municipality has already finished their final plans . Unfortunately , al-Aqsa Uprising has delayed the construction of those plants .

AN-NAJAH NATIONAL UNIVERSITY
FACULTY OF POST GRADUATE STUDIES

GEOGRAPHY OF INDUSTRY IN
NABLUS GOVERNORATE

BY

HANI MOHAMMAD IBRAHEEM AL – JAMAL

SUPERVISOR:

DR. WAEL ENNAB

Submitted In Partial Fulfillment of The Requirements For The
Degree Of Master Of Arts In Geography

An-Najh National University

Nablus – Palestine

2003